بي.بي تبني مرفأ نفطيا جديدا في جنوب العراق

الطاقة والحياة

العدد السادس عشر- ايار- ٢٠١٣ مجلة شهرية مختصة بمجال الطاقة - معتمدة لدى نقابة الصحفيين العراقيين بالرقم ١١٤٠

١٠٠ وظيفة للعوائل المتضررة من انبوب مجنون النفطي

شركة مصافي الوسط تنفرد بانتاج وقود الطائرات

خلال زيارته لحقل الحلفاية النفطي

المالكي: جولات التراخيص حماية للثروة النفطية

خلال زيارته لحقل الحلفاية النفطي

دولة رئيس الوزراء يفتتح عدداً من المشاريع النفطية الاستراتيجية

زار دولة رئيس الوزراء الأستاذ نوري كامل المالكي حقل الحلفاية النفطي وكان في استقباله على ارض مطار الحلفاية معالي وزير النفط المهندس عبد الكريم لعيبي باهض ومدير عام شركة نفط ميسان المهندس علي معارج صويدج ومدير شركة بتروجاينا الصينية المشغل الرئيس لحقل الحلفاية وعدد من أعضاء مجلس النواب ومجلس محافظة ميسان والقادة العسكريين ووجهاء وشيوخ عشائر المنطقة وجمع غفير من منتسبي الشركة ، وحال وصوله قام بجولة ميدانية افتتح خلالها عدد من المشاريع الحيوية في مجالات النفط والغاز والطاقة المنفذة في حقل الحلفاية منها (مطار الحلفاية المخصص لنقل كوادر الشركات الأجنبية العاملة ضمن جولات التراخيص في محافظة ميسان بالإضافة إلى افتتاح مشروع أنبوب نقل الغاز الطبيعي (محطة معالجة الغاز الطبيعي) إلى محطة توليد الطاقة الكهربائية في الكحلاء وإدخال ١٨٠ ميكا واط إلى الشبكة الوطنية والاستغناء عن وقود الكازاويل بشكل نهائي وكذلك افتتاح مبنى مركز السيطرة المركزية على العمليات النفطية وإدارة الآبار المنتجة وبتكنولوجيا عالية ومتطورة ووضع الحجر الأساس لمشروع أنبوب تصدير نفوط ميسان ابتداء من حقل الحلفاية النفطي وصولا إلى مستودعات التصدير في الفاو وبطول ٢٧٢ كيلو متر . ووضع الحجر الأساس لمحطة المعالجة المركزية الثانية CPF٢ بطاقة ١٠٠ ألف برميل يوميا والمتوقع انجازها خلال سنه واحدة) واطلع كذلك على أهم الانجازات المتحققة في شركة نفط ميسان و التطور الكبير الحاصل فيها من خلال تطوير الحقول النفطية حيث قدم مدير عام الشركة شرحا تفصيليا عن الخطط المنفذة والتي من شانها زيادة الطاقة التصديرية للمحافظة ، بدوره بارك دولة رئيس الوزراء الجهود المبذولة من قبل وزارة النفط وبالخصوص شركة نفط ميسان التي تسعى إدارتها جاهدة لزيادة معدلات الإنتاج متمنيا

رئيس مجلس الادارة
المهندس: صلاح محمدي عمران

رئيس التحرير
بادي شلال الدليمي

معتمدة لدى نقابة الصحفيين العراقيين بالرقم ١١٤٠

تسلسل المواد في المجلة يخضع لاعتبارات فنية
ترحب المجلة بالمقالات والبحوث ذات العلاقة بمسار المجلة
يفضل ان تصل المواد منضدة (مطبوعة) بواسطة الوسائل المعروفة
للمجلة الحق في اعادة صياغة وتصحيح المعلومات التي ترد في المقالات

mobile : ٠٧٧٠٣٨٦٩٣٦٩
email : energy_life١٢@yahoo.com

للاعلان والاشتراك
في مجلة الطاقة والحياة
email : energy_life12@yahoo.com
mobile : 07703869369

تقـديم المزيـد خدمةً لعراقنـا الحبيب مضيفـا إن هذه المشاريع هـي عبارة عن خطـوات لبناء العـراق الجديد وقد كانـت معطلة من قبل النظـام البائد واليوم الحكومة تحث الخطى لتفعيلها خدمة للصالح العام وان جولات التراخيص التي امتـازت بها وزارة النفط العراقية ذهبت باتجاه حماية الثروة النفطية من خلال فتح باب التنافس بين الشركات العالمية .

بعدهـا توجـه سيادته إلى محافظة ميسـان للمشاركة في المهرجـان الذي نظمه مكتب حزب الدعوة الإسلامية في المحافظة وألقى خلاله كلمة أشاد فيها بالجهود المقدمـة من قبـل العشائـر الميسانية في حفـظ الاستقرار والتعاون مـع الأجهزة الأمنية للنهوض بالواقع الأمني والخدمي ووَعَدَ أهالي ميسان بان التطور النفطي الـذي تشهـده محافظتهـم سيشكل قفزةً نوعيـة في النهضـة العمرانية لمحافظة ميسان وأن الحكومة المركزية ساهمت بتطوير المحافظات ومنها محافظة ميسان التـي باتت تعد من المحافظـات المهمة المنتجة للنفط والغاز مشـيراً إلى أن إنتاج النفـط لحقـل الحلفايـة سيرتفـع إلى ٥٥٠ ألف برميـل يومياً ، وبذلـك سيرتفع سقف البـترودلار للمحافظة بما سيجعلها مؤهلةً في تصدر المراتب المتقدمة على صعيدي التطور والعمران .

وتابـع : أن الحكومة المركزية مقبلة على زيـادة صلاحيات المحافظات من خلال إعطاء كل محافظة حصتها من الموازنة العامة للدولة ، وهذا ما تبنيناه هذا العام ، لكـن هذه الصلاحيات تحتاج إلى حكومات محلية منسجمة وتتشيد على أساس الأغلبيـة ، لافتا إلى أن المحاصصة عطلت الكثير من المشاريع مثل مشروع البنى التحتية الذي يضمن تأمين السكن والمدارس والجامعات والمياه الصالحة للشرب ، كمـا أشاد سيادته خلال زيارتـه لمقر الفرقة العاشرة بجهـودِ منتسبي القوات المسلحـة في الحفاظ على وحـدة العراق واستقراره ، مخاطبـاً إياهم : إن بلدكم بحاجـة إليكـم والى جهودكم وتضحياتكـم من اجل القضاء علـى العناصر التي تهـدد الأمـن والاستقرار ومن اجـل القضاء على الطائفيـة البغيضة، ولولاكم لما استطعنا أن نخطو خطوة واحدة باتجاه البناء والاعمار ومجالات الحياة الأخرى ، مضيفا إن العراق بلد الثروات والخيرات العظيمة وانتم من تحافظون على هذه الثروات ، وإن استقرار البلاد على أيديكم وبناءه يتم في ظل ما توفرونه من أمن واستقرار للمواطن ، داعيا إياهم إلى المزيد من اليقظة في أداء الواجب الوطني

وزير النفط:صادراتنا لكوريا الجنوبية متواصلة

قال وزير النفط عبد الكريم لعيبي إن"صادرات النفط العراقية لكوريا والبالغة ٢٠٠ ألف برميل من النفط يوميا سارية على قدم وساق وفقا لشروط التعاقدات الموقعة معها".

واضاف ان"العلاقات بين كوريا والعراق قوية جدا وتتطور بشكل سريع"،مبينا أن"تعزيز العلاقات بين البلدين يتطلب من الجانب الكوري رفع حظر الطيران الذي تفرضه سيئول على رحلاتها الجوية الى المدن العراقية منذ عام ٢٠٠٧".

واشار الى أن" هذه القضية تم بحثها مع الجانب الكوري خلال زيارته لكوريا الجنوبية".

الشهرستاني : يدعو الشركات الاسترالية الى المشاركة في جولات التراخيص المقبلة

شارك نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة الدكتور حسين الشهرستاني في المؤتمر الدولي السادس لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية الذي يعقد في مدينة سدني الاسترالية للفترة من ٢٢-٢٤ من الشهر الجاري.

والتقى سيادته على هامش المؤتمر وزير الموارد والطاقة الاسترالي وبحث معه سبل تطوير العلاقات بين البلدين، داعيا الشركات الاسترالية للعمل والاستثمار في العراق من خلال مشاركتها في جولات التراخيص المقبلة لخبرتها في هذا المجال.

كما التقى ممثلي الشركات الاسترالية المختلفة، داعيا الشركات المتخصصة في الصناعة والاسكان والبنى التحتية الى الدخول في السوق العراقية وفتح مكاتب لها في العراق. واكد سيادته في كلمة له خلال المؤتمر ان العراق يعتبر من ضمن البلدان المعتمدة في منظمة الشفافية العالمية وبفترة قياسية، متطرقا الى تطور الصناعات النفطية في العراق والانجازات التي تحققت خلال الفترة الماضية.

النفط تعلن ارتفاع صادراتها إلى ٢,٦ مليون برميل يوميا خلال شهر نيسان

أعلنت وزارة النفط العراقية ارتفاع صادرات النفط العراقي خلال شهر نيسان الى ٢,٦ مليون برميل يوميا، مؤكدة أن العراق يهدف للوصول إلى معدل تصدير ٣,٤ مليون برميل باليوم خلال العام القادم .

وقال وزير النفط عبد الكريم لعيبي في مؤتمر صحفي عقده خلال زيارته الحالية للعاصمة الكورية سيئول إن "صادرات العراق النفطية لشهر نيسان، ارتفعت إلى ٢,٦ مليون برميل باليوم" ،مبينا إن " هذه الصادرات ستساعد على الاستمرار بتجهيز الاسواق بشكل جيد" .

وأضاف الوزير أن "الإنتاج الكلي للنفط العراقي خلال شهر نيسان كان ٣,١ مليون برميل باليوم" ، منوها إلى أن "العراق يهدف للوصول إلى معدل تصدير ٣,٤ مليون برميل باليوم خلال العام القادم" .

وأوضح العيبي أن "شركة شل سوف تستأنف عملياتها في حقل مجنون كما هو مخطط له، اعتبارا من الأول من شهر أيار بطاقة إنتاجية أولية مقدارها ١٠٠،٠٠٠ برميل باليوم" ، متوقعا "زيادة قريبة من الإنتاج في الحقل لتصل إلى ١٧٥،٠٠٠ برميل من النفط يوميا" .

وأعرب الوزير "عن أسفه من إيقاف تجهيز ما مقداره ٢٥٠،٠٠٠ برميل من النفط يوميا عبر الحقول الكردية" ، مشيرا الى أن " استئناف التصدير من هذه الحقول يمكن أن يحقق السقف المرسوم لتصدير النفط العراقي بنحو ٢,٩ مليون برميل يوميا" .

وفد مصري لتوقيع اتفاق حول ايصال الغاز الطبيعي الى المنازل في العراق

أعلنت شركة غاز مصر إحد شركات قطاع البترول قرب ارسال وفد ممثل عنها الى بغداد للاتفاق بشكل نهائي على انشاء البنية الاساسية لتوصيل الغاز الطبيعي الى المنازل في العراق.

وقال رئيس الشركة المصرية فؤاد رشاد ان"مفاوضات بين شركة غاز مصر وشركة غاز البصرة العراقية تجري حاليا للتوقيع علي بروتوكول تعاون يقضي بقيام الشركة المصرية بإنشاء البنية الاساسية والتحتية لتوصيل الغاز الطبيعي".

الاف المواطنين يحاصرون شركة لوك اويل النفطية في البصرة

اعلن مصدر في شركة / لوك اويل النفطية / الروسية العاملة في حقل غرب القرنة شمالي البصرة ، ان الالاف من اهالي منطقة الهوير ، التي يقع الحقل النفطي في حدودها ، يحاصرون موقع عمل الشركة منذ ثلاثة ايام.

وذكر المصدر ان نحو ٣ آلاف من ابناء منطقة الهوير ، يحاصرون موقع عمل الشركة منذ ثلاثة ايام ، و لايسمحون لمنتسبي الشركة بالخروج اودخول المؤن والمواد الغذائية".

واضاف :" ان حالة من الهلع سادت بين صفوف منتسبي الشركة من موظفين وكادر اداري وعمال نتيجة النقص الحاد في المواد الغذائية والماء ".

واوضح :" ان المتظاهرين قطعوا جميع الطرق المؤدية الى مقر الشركة ويرفضون انهاء الحصار والسماح بخروج منتسبي الشركة مالم تنفذ مطالبهم ".

واشار الى ان المعتصمين يطالبون باعادة النظر بالتعويضات المالية جراء استخدام اراضيهم ، والحصول على مقاولات من الشركة الروسية و فتح منافذ للتعيين امامهم ".

بحر العلوم : ضرورة تشريع القوانين وتذليل العقبات من امام الشركات النفطية العالمية

دعا وزير النفط السابق ابراهيم بحر العلوم، الى ضرورة تشريع القوانين المهمة الخاصة بالقطاع النفطي لتذليل العقبات من امام الشركات النفطية العالمية وجذبها للعمل في العراق.

وقال بحر العلوم إن الشركات الاستثمارية العالمية لاسيما المتخصصة في المجال النفطي تواجه تحديات كبيرة في العمل داخل العراق، منها عدم توفر الجو الاستثماري الكامل في البلاد، رغم هناك جهود مبذولة من قبل وزارة النفط والوزارات المعنية لازالة جميع المعوقات.

وأضاف: أن العراق يشهد نمو ملحوظ في مشاريع الطاقة والنفط من خلال تحديث البنى التحتية لبعض الحقول النفطية، ولكن يحتاج الى خبرة المزيد من الشركات العالمية وهذه تأتي من خلال تشريع القوانين المهمة لاسيما قانون النفط والغاز، وتهيئة البيئة المناسبة لتشجيع تلك الشركات لتطوير الصناعة النفطية في البلاد.

عاصم جهاد: الصحافة النفطية عامل مهم لعكس ما يدور حول ملف النفط والطاقة في العراق

دعا المتحدث الرسمي باسم وزارة النفط عاصم جهاد، الى ضرورة الاهتمام بالصحافة النفطية في العراق لايصال المعلومة الحقيقية لقطاع النفط والطاقة الى الشعب، كون العراق يمتلك احتياطي نفطي كبير.

وقال جهاد في مؤتمر منظمة انترنيوز الامريكية حول تغطية الصحافة النفطية في العراق إن النفط الخام العراقي بعد عام ٢٠٠٣ اصبح محط اهتمام الجميع سواء الاعلام او المنظمات والدول وغيرها، بسبب ما يمتلكه العراق من مخزون نفطي يقدر بـ(٥٠٠) مليار برميل وثابت يفوق الـ(١٥٠) مليار برميل، مؤكداً هذه الارقام قابلة للزيادة.

وأضاف: يجب الاهتمام بالصحافة النفطية العراقية من قبل الجهات الحكومية والمستقلة والمنظمات الدولية لجعل الاعلام العراقي مواكباً للتطورات الحاصلة في المجال الاعلامي العالمي، وخلق اعلام متخصص للبترول، لان من حق الشعب ان يعرف كل ما يدور في ملف الطاقة والنفط من ناحية ارقام الانتاج والتصدير والاحتياطات.

ولفت الى : أن اعلام وزارة النفط ساهم بشكل مباشر بحصول العراق على العضوية الكاملة في منظمة الشفافية العالمية في الصناعة الاستخراجية، بسبب ما تنشره شهرياً من ارقام دقيقة حول الانتاج الفعلي والطاقات التصديرية للنفط الخام.

خط جديد لتصدير نفط حقول ميسان

تجري شركة نفط ميسان استعداداتها لتنفيذ خط تصدير جديد للخام بطاقة تصميمية تصل الى مليون برميل يوميا، بهدف مواكبة الزيادات المتوقعة في انتاج حقولها النفطية.وقال مدير عام الشركة المهندس علي معارج ان الشركة الصينية التي تتولى حاليا تطوير حقل الحلفاية ستقوم بتنفيذ مشروع خط التصدير الجديد، فيما ستتولى شركة نفط ميسان متابعة إجراءات التنفيذ والمصادقة على الإحالات والموازنات وبرامج العمل.يشار الى ان الشركة الصينية تطور حقل الحلفاية منذ العام ٢٠١٠ وقد أنجزت المرحلة الأولى بانتاج نحو ١٠٠ ألف برميل يوميا.واشار معارج الى أن خط التصدير الجديد الذي من المؤمل المباشرة بتنفيذه خلال الأشهر الأولى من العام المقبل وينجز بمدة ٣٦٠ يوما، سيكون بطاقة تصميمية تصل الى مليون برميل يوميا وبطول ٢٧٢ كم وبقطر ٤٢ انجاً، مبينا انه يمتد من حقول المحافظة في نقطة التقاء خطي تصدير البزركان - الحلفاية، وصولا الى مستودع الخزانات في قضاء الفاو بمحافظة البصرة.وأوضح أن المشروع سيتضمن نصب خمس محطات (كاثودية) لحماية الأنبوب من التآكل، وثمانية صمامات كهربائية لعبور الانهر، علاوة على نصب محطة ضخ وسطية ومنظومة عدادات لحساب كميات النفوط المصدرة ووحدة سيطرة مركزية ضمن حقل الحلفاية، اضافة الى محطة فرعية في حقل البزركان وأخرى في الفاو.ولفت مدير نفط ميسان الى ان انشاء الخط الجديد جاء لمواكبة الزيادة الكبيرة في انتاج النفط في حقول المحافظة التي تشهد عمليات تطوير، منوها بأن الخط الجديد لا يلغي المقام حاليا ويعتمد عليه في تصدير النفط المنتج من حقول المحافظة، بيد ان طاقته التصميمية لا تستوعب الزيادات التي ستطرأ على الإنتاج خلال الاعوام المقبلة.وتنتج حقول شركة نفط ميسان ما معدله ٢١٧ ألف برميل يوميا بعد إضافة أكثر من ١٠٠ ألف برميل ضمن المرحلة الأولى من تطوير حقل الحلفاية في حزيران الماضي، ومن المؤمل الوصول بالانتاج الى نحو مليون برميل يوميا بعد اكتمال عمليات التطوير للحقول بداية العام ٢٠١٧.

بي.بي تبني مرفأ نفطيا جديدا في جنوب العراق

وقعت شركة بي.بي النفطية البريطانية إتفاقا مع العراق لبناء مرفأ نفطي جديد في ميناء خور الزبير بجنوب العراق في اطار سعي البلد العضو بمنظمة اوبك لتأمين مساعدة من شركات النفط الدولية لتطوير بنيته التحتية المتهالكة.

وأبلغ متحدث باسم الشركة العامة للموانيء العراقية رويترز أن الشركة وقعت عقدا مدته خمس سنوات مع بي.بي لبناء مرفأ جديد يحل محل مرفأ متهالك وأن بي.بي تسلمت رسميا الموقع.

وامتنعت بي.بي عن الكشف عن التفاصيل المالية للعقد.

وقال المتحدث انمار الصائغ إن بي.بي ستساعد العراق في بناء مرفأ متطور لاستقبال شحنات المنتجات النفطية المكررة وايضا تصدير المنتجات في المستقبل.

واضاف أن بي.بي ستدفع حوالي ٧ دولارات عن كل متر مكعب من المنتجات المكررة التي سيجري استيرادها وتصديرها عبر هذا المرفأ.

ويعتمد العراق على الواردات في تلبية الطلب على المنتجات النفطية مثل البنزين مع مواجهة مصافيه النفطية مشاكل.

وفي ٢٠٠٩ وقعت بي.بي وشركة سي.إن.بي.سي الصينية عقد خدمة مع العراق لتطوير حقل الرميلة -درة صناعة النفط العراقية- الذي تقدر احتياطياته بحوالي ١٧ مليار برميل وينتج حاليا ١,٢٥ مليون برميل يوميا أو اكثر من ثلث اجمالي انتاج العراق البالغ حوالي ٣ ملايين برميل يوميا.

وكان العقد احد سلسلة عقود منحها العراق لشركات اجنبية قد تؤدي يوما ما الي زيادة طاقة انتاج النفط في العراق الي اكثر من اربعة اضعاف لتصل الي ١٢ مليون برميل يوميا وهو ما سيجعله ينافس العملاق النفطي السعودية.

وقال متحدث باسم بي.بي ان المرحلة الاولى لبناء المرفأ الجديد في خور الزبير ستتضمن استخدام منشاة استيراد قائمة وتحسين الكفاءة لجلب كميات اكبر من المنتجات النفطية.

واضاف ان المرفأ سيجري انشاؤه على مراحل وتوقع ان تبدأ الواردات في غضون ١٢ إلي ١٨ شهرا.

شركة شل النفطية
تعلن البدء بعمليات شركة غاز البصرة
لتقليل احتراق الغاز لمشروع الاكبر من نوعه

Hans Nijkamp

افادت شركة (شل) النفطية الهولندية، في بيان لها عن البدء بعمليات شركة غاز البصرة، بالتعاون مع شركة غاز الجنوب الحكومية العراقية، ومتسوبيشي اليابانية، مؤكدة ان المشروع سيكون اكبر الاكبر من نوعه في العالم، لتقليل احتراق الغاز.

وقال بيان رسمي لشركة شل، أن "إجراءات إنشاء شركة البصرة للغاز، والتي ستكون المشروع الأكبر لتقليل احتراق الغاز المصاحب للنفط في العالم، .

وأضاف البيان ان "المشروع سيكون بالتعاون مع شركتي غاز الجنوب، التي تمتلك (٥١٪) من الاسهم، وشركة متسوبيشي التي تمتلك (٥٪) من اسهم المشروع، بينما تمتلك شركة شل الاسهم الـ(٤٤٪) الباقية"، لتكون اكبر شركة منتجة للغاز في العالم.

وتبلغ مدة العقد المبرم بين الشركات الثلاثة ٢٥ عاما ويعمل هذا المشروع على معالجة الغاز المصاحب للنفط الذي يحرق حاليا من خلال ثلاث حقول نفطية كبيرة في جنوب العراق وهي كل من حقل الرميلة وغرب القرنة ١ وحقل الزبير.

وتقدر احتياطيات الغاز في العراق بمقدار ١١٢,٦ ترليون قدم مكعب الذي يعتبر عاشر اكبر احتياطي في العالم وتقدر قيمة خسائر العراق من الغاز الذي يتم احراقه سنويا بمليارات الدولارات .

ونقل بيان شركة شل عن المدير العام لشركة غاز الجنوب علي خضير تاكيده ان "البصرة تنتج وحدها حوالي مليار قدم مكعب من الغاز المصاحب يوميا حيث يتم احراق ما مقداره ٧٠٠ مليون قدم مكعب وتشكل هذه خسارة بملايين الدولارات تفقدها خزانة الدولة من الموارد يوميا".

واضاف خضير، بحسب البيان، "بمشاركتنا مع شركات عالمية مرموقة مثل شيل ومتسوبيشي فان العراق سيتمكن من تحقيق هدفه في تطوير البنى التحتية لصناعته الغازية وانهاء عملية احراق الغاز مع توفير الوقود الازم للصناعة العراقية ومحطات الطاقة الكهربائية بالاضافة الى توفير دخل للدولة".

ووفقا للاتفاقية الموقعة مع وزارة النفط العراقية فان شركة غاز البصرة BGC ستبيع الغاز المعالج لشركة غاز الجنوب الحكومية، حيث ستكرس شركة غاز البصرة جهودها على اعمال اعادة تاهيل وتطوير المنشات الحالية لاعادة تشغيلها بامان بالاضافة الى بناء منشات جديدة والتي من المتوقع ان تزيد من الطاقة الانتاجية الحالية البالغة ٤٠٠ مليون قدم مكعب من الغاز يوميا الى ٢ مليار قدم مكعب من الغاز يوميا.

وتقول شركة شيل انه منذ توقيع الاتفاقيات في اواخر تشرين الثاني عام ٢٠١١، زادت شيل و شركة غاز الجنوب الطاقة الانتاجية للغاز من ٢٤٠ مليون قدم مكعب باليوم الى ٤٠٠ مليون قدم مكعب من الغاز يوميا فضلا عن القيام بانشطة التدريب للكوادر العاملة واعطائهم دروس لرفع معيار الادراك والسلامة عندهم في حقول العمل حيث تم اكمال اكثر من ٨٥٠٠ برنامج تدريبي.

وتضيف الشركة بان عدد من المشاريع الكبرى المهمة قد ابتدأت مثل محطة الطاقة الغازية الجديدة في خور الزبير، ومحطات الضغط الغازية في شمال الرميلة وكذلك توفير اجهزة الضغط للتقليل من احتراق الغاز في حقل الزبير.

ويتضمن المشروع في المستقبل ايضا خيار بناء مصنع للغاز الطبيعي السائل LNG لاغراض التصدير حال ضمان تلبية الاحتياجات الداخلية والذي سيخلق مورد جديد للبلاد يساعدها بزيادة الخطوات في نموها الاقتصادي .

ونقل بيان شل عن المسؤول الاداري لشركة غاز البصرة جاسر هنتر تاكيده على ان "ولادة هذا المشروع المشترك هو بيان واضح على تصميم الحكومة العراقية لتطوير قطاع الطاقة في البلاد ويعكس التحسن المهم في الوضع الامني الذي اطلق الاستثمارات في البصرة"، مؤكدا ان "هدفنا الرئيسي هو تسخير الموارد الغازية السائبة في العراق والاستفادة منها مع تجهيز ابناء العراق بموارد ضرورية من الطاقة النظيفة، في الوقت الذي نساعد فيه من تقليص الاضرار البيئية الناجمة عن حرق الغاز في البصرة".

فيما اعرب مدير شركة شيل في العراق ،هانز نجكامب عن سروره ان "يرى هذا المشروع قد اصبح حقيقة، متعهدا بتجهيزه ، شركة غاز البصرة بالتكنلوجيا والتمويل وافضل الانشطة العالمية مع كادر متخصص يساعد في بناء القدرات المطلوبة في كل تفاصيل المشروع والذي سيتمم خبرة شركة غاز الجنوب الطويلة في العراق الذي سينجم عنه زيادة تجهيزات الطاقة للشعب العراقي".

وبدأ المشروع بمعالجة كميات صغيرة من الغاز الخام في منتصف ٢٠١٢ وأصبح ينتج الآن غازا يمكن استخدامه في محطات الكهرباء بالإضافة إلى غاز البترول المسال مما يحد من حاجة العراق لاستيراد الوقود.

النفط : الاعلان الاستراتيجي بين العراق وتركيا ينص على ان المصدر الوحيد للنفط هي الوزارة وشركة سومو

اكدت وزارة النفط ان الاعلان الاستراتيجي المشترك بين العراق وتركيا الخاص بتصدير النفط ينص على ان المصدر للموارد الهيدروكربونية العراقية هي وزارة النفط الاتحادية وشركة تسويق النفط "سومو".

ونقل بيان للوزارة عن شركة تسويق النفط العراقية، ان "الاعلان الاستراتيجي المشترك بين العراق وتركيا الموقع بين البلدين في ٢٠١٠/٩/١٩ اثناء مراسيم توقيع التعديل على اتفاقية خط انابيب النفط الخام بين الحكومة العراقية والتركية في بغداد، نص في احد بنوده على انالسلطة الوحيدة ذات السيادة الصارمة في تصدير الموارد الهيدروكربونية العراقية هي وزارة النفط العراقية الاتحادية وشركة تسويق النفط "سومو".

وقال مدير عام شركة تسويق النفط فلاح جاسم العامري، بحسب البيان ان "المادة ٢ الفقرة ٤ من التعديل على الاتفاقية اعلاه تنص على ان تكون منظومة خط الانابيب والخزانات والمرافق الاخرى التابعة لخط الانابيب العراقي – التركي مخصصة لنقل وتحميل النفط الخام القادم من العراق حصرا.

يذكر ان الاعلان المشترك وقعه عن الجانب العراقي وزير النفط في حينها حسين الشهرستاني وعن الجانب التركي وزير الطاقة تانر يلدز ووقع بتاريخ ٢٠١٠/٩/١٩.

وكان نائب السكرتير العام لحزب الاتحاد الوطني الكردستاني برهم صالح ثمن اتفاقية تصدير النفط من اقليم كردستان الى تركيا.

وقال صالح في تصريح صحفي ان "الاتفاقية التي تمت بين اقليم كردستان العراق وتركيا في مجال تصدير النفط من الاقليم الى تركيا خطوة مهمة ودليل على التعاون بين الجانبين".

واشار الى ان "هذه الاتفاقية مفيدة للاقليم والعراق ايضا لان الاقتصاد التركي اقتصاد مهم في المنطقة وهذه الاتفاقية ستقوي كل مجالات الاقتصاد العراقي"، مشددا على ان تصدير النفط من الاقليم الى تركيا خطوة مهمة للاقليم والعراق وتركيا ايضا.

يشار الى ان اقليم كردستان بدا منذ العام الماضي تصدير النفط الى تركيا عن طريق الشاحنات وسط اعتراضات من قبل الحكومة الاتحادية .

الاستكشافات الوطنية :
العراق مقبل على زيادة كبيرة في احتياطاته النفطية

نجحت شركة الاستكشافات الوطنية في تنفيذ الكثير من المسوحات الزلزالية في اغلب الحقول النفطية الفائزة في جولات التراخيص.

واكدت الشركة ان "حجم الاحتياطات النفطية متجهة نحو الزيادة".

وقال كريم حطاب جعفر إن "اعلان وزارة النفط لزيادة الاحتياطات الى ١٥٠ مليار برميل لاياتي من فراغ بل هناك اعمال مشتركة بين شركة الاستكشافات الوطنية والشركات العالمية لاجراء مسوحات زلزالية وكذلك الدراسات والتقييمات".

مصر: النفط العراقي يصل مستودعات شركة سوميد المصرية نهاية ايار

قال عبده سعد رئيس مجلس إدارة شركة سوميد بالسويس إنه "تم الاتفاق مع مسؤولي وزارة النفط العراقية أن تبدأ فى توريد النفط إلى مستودعات شركة سوميد بالسويس فى نهاية شهر ايار المقبل".

وأضاف سعد أنه "تم الاتفاق مع مسؤولي وزارة النفط على قيامهم بتوريد ٤ ملايين برميل سولار إلى مستودعات شركة سوميد بالعين السخنة والتى قام الخبراء والمهندسون التابعون لوزارة النفط العراقية بمعاينتها خلال زيارتهم لشركة سوميد بالسويس التى استمرت لمدة ثلاثة أيام".

١٠٠ وظيفة للعوائل المتضررة من انبوب مجنون النفطي

منحت وزارة النفط العوائل المتضررة من جراء مرورى خط نفط مجنون خلال اراضيها الزراعية مائة درجة وظيفية للعمل فيها بصفة عقود.

وشكلت الشركة لجنة مختصة لفرض اجراء احصاء لعدد العوائل للمتضررة بغية تعويضها وتخصيص درجات وظيفية لابنائها بحيث لا تبقى عائلة من دون مصدر رزق

شركة مصافي الوسط تنفرد بانتاج وقود الطائرات

اعلنت شركة مصافي الوسط عن تفردها بانتاج وقود الطائرات وانها ستبيعه لشركات الطيران العالمية باسعار تنافسية.

وتمكنت الشركة من تجهيز كافة المطارات المدنية والعسكرية في المحافظات.

واكد معاون مدير عام الشركة حسان الفحام إن "العمل متواصل في شركة مصافي الوسط المتمثلة بمصفى الدورة لزيادة القدرات الانتاجية لمختلف انواع المشتقات النفطية وتحسين نوعياتها،

ارتفاع إنتاج حقل الغراف إلى ٣٥ ألف برميل يوميا

توقعت هيئة حقول نفط ذي قار بدء الإنتاج الفعلي لحقل الغراف من النفط الخام بحلول حزيران المقبل، وبمعدل ٣٥ ألف برميل يوميا، مؤكدة ان الطاقة المستهدفة للانتاج في الحقل تبلغ ٢٣٠ الف برميل يوميا في العام ٢٠١٧.

وقال مدير الهيئة كريم ياسر لـ"المركز الخبري لشبكة الاعلام العراقي"، ان الإنتاج الفعلي لحقل الغراف من النفط الخام سيبدأ في حزيران المقبل، بمعدل (٢٥) ألف برميل يوميا، على أن يرتفع إلى ٥٠ ألف برميل يوميا نهاية السنة الحالية"، معلنا عن "انجاز حفر ١١ بئرا جاهزة للإنتاج، فيما سيتم انجاز القسم الآخر منها خلال الشهرين المقبلين، إضافة إلى اكمال وتهيئة محطة عزل الغاز".

وأضاف أن المخططات تهدف لإيصال الانتاج من حقل الغراف إلى نحو ٢٣٠ الف برميل يوميا في العام ٢٠١٧"، كاشفا عن "وجود احتياطي كبير من الخام في الحقل يصل الى ٥ مليارات برميل".

وتمتلك ذي قار احتياطياً نفطياً مؤكداً يقدر بقرابة ٢٠ مليار برميل ضمن خمسة حقول نفطية مهمة وغير مستثمرة، هي حقل الناصرية الكبير بمنطقة كطيعة (٣٠ كم شمالي غرب الناصرية)، والذي من المتوقع أن ينتج ٣٠٠ ألف برميل يوميا، مع قدرته على انتاج مليون برميل بعد اكتمال تأهيله، وحقل الغراف (٢٥ كم شمالي الناصرية) الذي يقدر المعنيون بالشؤون النفطية إنتاجه بـ ١٣٠ ألف برميل يوميا، وكذلك حقل الرافدين (أبو عمود) الذي يقدر إنتاجه في حال تشغيله أو استثماره بـ ١١٠ آلاف برميل، بينما لم يحدد احتياطي الغاز بالمحافظة الذي يقع ضمن حقول متداخلة مع الحقول النفطية او منفردة، وتسبب في عدد من الحرائق للساكنين، في وقت بدأت فيه فرق زلزالية عملها غربي وشمالي المحافظة لاستكشاف حقول نفطية جديدة.

(DNO) النرويجية تعلن عن ارتفاع احتياطي حقل طاوكي في كردستان بنسبة ٣٥٠ ٪

أعلنت شركة (DNO) النرويجية للنفط عن "ارتفاع" احتياطي نفط حقل طاوكي في إقليم كردستان بنسبة "(٤٠٪)" عن تقديرات العام الماضي.

وقال المدير التنفيذي لشركة (DNO) بيجان مظفر رحماني في بيان ان "الاحتياطيات التقديرية لنفط حقل طاوكي (Tawke) العاملة فيه شركتنا في إقليم كردستان، ارتفعت بنسبة (٤٠٪) عن تقديرات العام الماضي".

وأضاف ان "الزيادة بالاحتياطيات تضمن (٤٩٥,٤) مليون برميل من النفط و(١٤٠,١) مليار قدم مكعب من الغاز تمثل زيادة تعزيزية بنسبة (٣٥٠٪) عن تقديرات معدلات احتياطي الحقل للسنوات الثلاثة الماضية

واسط تطالب بادراج حقلين ضمن جولة التراخيص

اعلنت محافظة واسط عن مطالبتها وزارة النفط باعلان حقلي الظفرية والزرازير ضمن جولة التراخيص للعام الحالي.

واوضح معاون المحافظ للشؤون الفنية صبيح لفتة ان "هذين الحقلين متداخلان ضمن المساحة الممتدة من ناحية شيخ سعد جنوبا الى اطراف ناحية الدبوني شمالا".

واشار لفتة الى ان "هذه المناطق فقيرة وشهدت هجرة ابنائها الى المدينة ولكن باستثمارها سيعود سكانها مرة اخرى مما سينعش المنطقة اقتصاديا من خلال ايجاد فرص العمل وعائدات البترودولار".

وتابع ان "التعاقد على الحقول النفطية او طرحها ضمن جولات التراخيص هو من مسؤولية الحكومة الاتحادية لكننا نسعى لطرح هذين الحقلين من خلال الضغط على الحكومة المركزية".

شركتا نفط روسية وأميركية تدرسان العمل في العراق

أعلنت شركة نفطية روسية انها تدرس التحالف مع شركة اكسون موبيل الاميركية لتطوير حقول النفط والغاز في العراق.وقال ايجور سيتشين رئيس الشركة الروسية في تصريحات صحفية: ان شركته تدرس امكانية التحالف مع اكسون موبيل لتطوير حقول للنفط والغاز في العراق.

وأضاف سيتشين ردا على سؤال عمن سيكون شريك روسنفت في العراق سنعمل مع أي أحد يعرض شروطا جيدة وسنعمل مع اكسون موبيل ايضا.وأشار الى أن "وفدا من وزارة النفط العراقية سيزور موسكو في العاشر من ايار المقبل"، مبينا ان "زيارة الوفد بناء على دعوة للعمل معنا".

يذكر ان سيتشين ومعه سيرجي شيميزوف رئيس روستيك الروسية للتكنولوجيا زارا العراق في ١٦ من الشهر الحالي واجتمعا مع رئيس الوزراء نوري المالكي وأبديا استعدادهما لإجراء مراجعة فنية لمنشآت النفط القائمة في العراق ودعم أنشطة التنقيب وتطوير الحقول النفطية في البلاد.

وتعد شركة اكسون موبيل النفطية الاميركية من الشركات النفطية العاملة في اقليم كردستان، والتي وضعتها الحكومة الاتحادية ببغداد ضمن القائمة السوداء، بسبب تعاقدها مع الاقليم دون موافقة بغداد على ذلك.وترددت تكهنات في الأشهر الأخيرة بأن شركة موبيل تدرس الانسحاب من حقل غرب القرنة/١ البالغة قيمته ٥٠ مليار دولار والواقع في محافظة البصرة بعد أن وقعت اتفاقات لست قطع نفطية مع حكومة إقليم كردستان الامر الذي تعارضه الحكومة الاتحادية في بغداد.وقررت وزارة النفط الاتحادية استبعاد موبيل من جولة التراخيص الرابعة الخاصة بالرقع الاستكشافية لحقول النفط والغاز والتي جرت في يومي ٣٠و٣١ من شهر آيار الماضي ٢٠١٢ بسبب عدم التزامها بشروط الوزارة في تعاقداتها مع حكومة اقليم كردستان، ما اثار حفيظة وغضب المسؤولين الكرد وعدوه بالقرار السياسي.وتشكل واردات النفط نحو ٩٥بالمئة من ميزانية العراق، لكن لغاية الآن لا يوجد في البلاد قانون ينظم شؤونه بعد أن فشل مجلس النواب بدورتيه السابقة والحالية في تمرير قانون النفط والغاز الذي كان من المتوقع أن ينهض بالواقع النفطي في حال إقراره.

شـــل الهولنديـــة:
تمنـــح عقدا لشركـــة نفطيـــة بريطانية تعمل في حقول كردستان والشركـــة تؤكـــد: سنوفر ٢٠٠ فرصـــة عمـــل

منحت شركة شل (Shell) النفطية الهولندية، عقد خدمات ثانوي لشركة وود غروب (Wood Group- CCC) البريطانية للتكفل بمهام خدمات المرحلة الأولى لمشروع حقل مجنون في البصرة جنوب العراق، فيما أكدت وود كروب أنها ستقوم بتعيين نحو ٢٠٠ شخص بعد فوزها بالعقد، مبينة ان العقد هو الثاني من نوعه في العراق بعد عقد حصلت عليه لتاهيل حقول نفطية في كردستان.

وقال مدير الهيئة الإدارية لشركة وود غروب ديفد بوشان في تصريح نشر على موقع الشركة على الإنترنت، إن "شركة شل (Shell) النفطية الهولندية منحت عقد خدمات ثانوي للشركة البريطانية التي ستتولى خدمات الأعمال الفنية والصيانة في حقول النفط والغاز والصناعات البتروكيمياوية في الشرق الأوسط، حيث ستقوم وفقا للعقد بالتكفل بمهام خدمات المرحلة الأولى لمشروع حقل مجنون في البصرة جنوب العراق".

وأوضح بوشان "سنقوم بدعم شركة شل بمهام عملية تشغيل حقل مجنون في البصرة جنوب العراق، والتكفل بالإدارة والإشراف لمنشآت الحقل، لحين التوصل لمعدلات تشغيل ثابتة"، مشيرا إلى أن "هذا العقد مهم بالنسبة لنا، ويعتبر استمرارا لتوسع عملنا في الشرق الأوسط".

وأضاف بوشان أن "العقد هو الثاني لوود غروب في العراق خلال الستة اشهر الماضية، بعد أن أعلنت الشركة تعاقدها مع شركة DNO النرويجية لتطوير حقل طاوكي في إقليم كردستان بنهاية عام ٢٠١٢".

ولفت بوشان إلى أن "شركة شل النفطية ستقوم بتنفيذ وتشغيل المشروع مع شركاء أخرين وهما شركة بتروناس الماليزية ووزارة النفط العراقية"، مبينا أن "العقد الذي أمده سنة واحدة سيدخل حيز التنفيذ في حزيران ٢٠١٣".

وتابع بوشان أن "شركتنا ستكون مسؤولة عن توفير العمالة الماهرة والمعدات والخدمات وأدوات الاختبار للمساعدة بعملية التشغيل، كما ستتكفل بالإشراف على منشئات الإنتاج الحديثة في حقل مجنون وإجراء الاختبارات عليها".

ونوه بوشان إلى أن "منشئات الإنتاج الحديثة ستشمل موقع البئر وستكون هي منشأة الإنتاج المركزي، إلى جانب جميع المنشئات والملحقات المبنية حديثا والتي يتطلب تشغيلها في الحقل بضمنها خطوط الأنابيب والبنى التحتية".

وأكد بوشان أن "شركتنا ستقوم ضمن عقد الخدمات هذا بتشغيل ٢٠٠ شخص، حيث سيتمركزون في موقع العمل في منشئات حقل مجنون الذي يبعد حولي ٧٠ كيلومتر عن مدينة البصرة".

يشار إلى أن حقل مجنون، هو واحد من أكبر حقول النفط في العالم، ويقدر احتياطيه النفطي حسب تخمينات الحكومة العراقية بحدود ٣٨ مليار برميل من النفط.

وتسعى وزارة النفط إلى تطوير قطاع الطاقة عبر جولات تراخيص نفطية وغازية بدأت تمنحها إلى شركات عالمية، منذ العام ٢٠٠٩، وبلغ عدد تلك العقود ١١ عقدا ذهبت لشركات عالمية أهمها (اكسون موبايل) و (بي بي) و(شيل).

ووقعت وزارة النفط آخر عقود جولة التراخيص الرابعة في السابع والعشرين من كانون الثاني ٢٠١٣ لاستكشاف الرقعة التاسعة في البصرة وذهب العقد لائتلاف شركتي كويت انيرجي الكويتية، ودراكون أويل الإماراتية.

أكدت وزارة النفط أن العام الحالي سيشهد توقيع الكثير من العقود النفطية، فيما أوضحت أن هناك جولة تراخيص خامسة تعتزم إعلانها لاحقا.

وأكد نائب رئيس الوزراء العراقي لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني، في الـ١٨ من كانون الأول ٢٠١٢، أن العراق يتطلع إلى الوصول في العام ٢٠١٧ إلى طاقة إنتاجية كلية بمعدل ٩- ١٠ مليون برميل من النفط يوميا، أظهر تقرير للوكالة الدولية للطاقة أن العراق سيصل إلى إنتاج ٦ ملايين برميل نفطي في اليوم بحلول ٢٠٢٠، وانه لن يصل إلى مستوى إنتاج ٨ ملايين برميل باليوم إلا بحلول العام ٢٠٣٥.

يذكر أن وزارة النفط كشفت، في ١٨ من كانون الثاني ٢٠١٢، عن خطة لزيادة إنتاجها النفطي خلال العام الحالي ٢٠١٢ ليبلغ ثلاثة ملايين و٤٠٠ ألف برميل يوميا وزيادة صادراتها النفطية إلى مليونين و٦٠٠ ألف برميل في اليوم.

فيما اظهر مسح أعدته منظمة الدول المصدر للنفط أوبك وخبراء ومسؤولون في شركات نفطية عالمية، في الثاني من الشهر الحالي، أن صادرات العراق والسعودية النفطية رفعت معدل صادرات النفط الشهرية للمنظمة في شهر شباط الماضي، فيما وصف المسح العراق بانه " اسرع المصدرين نموا في العالم".

وتم مسح ١٠٪ فقط من مساحة العراق لترسبات الغاز والنفط فيما تقدر الاحتياطات غير المثبتة في كافة أنحاء القطر بتقديرات تتراوح بين ٤٥ و٢١٥ مليار برميل نفطي، ما يخلق فرصة كبيرة للمستثمرين الدوليين الذين يسعون لدخول سوق النفط والغاز العراقي عبر جولات المناقصة التي تعلنها وزارة النفط

ويحتاج العراق إلى استثمارات بقيمة ١٥- ٢٠ مليار دولار في استثمارات لإنشاء أربعة مصاف جديدة وتوسيع قطاع الطاقة.

ويعتمد العراق في موازناته المالية بشكل عام على النفط وبنسبة تصل إلى أكثر من ٩٠٪ حيث أعلنت الحكومة العراقية عن موازنة عام ٢٠١٣ وبموازنة بلغت ١٣٨ ترليون دينار، اعتمدت من خلالها صادرات بنسبة ٢,٩ مليون برميل وبمعدل ٩٠ دولارا للبرميل الواحد.

زيادة احتياطات حقل نفطي تابع لـ«كوفبيك» في ماليزيا

أعلنت شركة بترويناس وهي شركة النفط الماليزية عن نجاح عمليات حفر وتنقيب بئر في حقل سيندور جرابين -٢ والذي يعتبر احد اكبر حقول النفط في ماليزيا في مشروع مشترك بين الشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية (كوفبيك) وشركة بترويناس وشركة بتروفيتنام لانتاج الاستكشافات النفطية.

وتوقعت بترويناس انه من المتوقع البدء في انتاج هذا الحقل بعد تطويره على مراحل خلال عام ٢٠١٢ مما سوف يؤدي الى زيادة الانتاج ليصل الى ٣٠ الف برميل يوميا بحلول نهاية العام.

وقد تم تطوير حقل سيندور بعد ان كان هامشيا عند اكتشافه في ٢٠١١. واسفرت المرحلة الثانية لتطوير هذا الحقل عن زيادة احتياطات الموارد النفطية التي يمكن استردادها على ٢٠٠ مليون برميل وفقا لمعيار سعة صهاريج التخزين بعد معالجة النفط. وتعتبر هذه الزيادة اكثر ١٦ مرة من حجم الانتاج عند اكتشاف الحقل.

تركيا ستقاطع الشركات التي تنقب عن النفط والغاز في قبرص

حذرت تركيا من انها ستقاطع اية شركة عالمية تشارك في عمليات التنقيب عن النفط والغاز قبالة سواحل جزيرة قبرص المقسمة. وجاء في بيان لوزارة الخارجية "كما اكدنا في العديد من المرات فان الشركات التي ستتعاون مع ادارة قبرص اليونان ستستثنى من اية مشروعات جديدة مستقبلية للطاقة في تركيا".

ويأتي التحذير التركي بعد ان وافقت قبرص على تراخيص للتنقيب في مخزونات النفط والغاز البحرية وقالت انها ستتفاوض على شروط الشراكة مع شركة اينا الايطالية وشركة كوغاز الكورية الجنوبية، وشركة توتال الفرنسية وشركة نوفاتك الروسية للتنقيب عن الطاقة في مياهها.

ودعا وزير الخارجية التركي احمد داود اوغلو الدول وشركات النفط المعنية الى "التصرف بمنطق" محذرا اياها من العمل في المياه المختلف عليها قبالة قبرص والانسحاب من المناقصة القبرصية.

واحتجت تركيا بشدة ضد العمليات التي تقوم بها الحكومة القبرصية للبحث عن النفط والغاز في مياهها ووصفتها بانها غير قانونية، وردت بالبدء في عمليات تنقيب في الجزء الشمالي المنشق من الجزيرة.

وجزيرة قبرص مقسمة منذ العام ١٩٧٤ عندما غزت القوات التركية الجزء الشمالي من قبرص واحتلته ردا على انقلاب قام به القبارصة اليونانيون بهدف توحيد الجزيرة مع اليونان.

وتعترف تركيا بالجزء الشمالي ولا تعترف بجمهورية قبرص التي اصبحت عضوا في الاتحاد الاوروبي في العام ٢٠٠٤.

وقالت الخارجية التركية ان القبارصة الاتراك لهم نفس حق القبارصة اليونانيين في موارد الطاقة في الجزيرة، محذرة من ان خطط القبارصة اليونانيين بالمضي قدما في "الاعمال الاحادية الاستفزازية غير مقبول" سواء لتركيا او لـ"جمهورية شمال قبرص التركية".

دعاوى قضائية جديدة ضد شركة بريتيش بتروليوم البريطانية (بي بي)

رفعت أكثر من ٢٢٠٠ دعوى قضائية ضد شركة بريتيش بتروليوم البريطانية (بي بي) في الأسابيع القليلة الماضية تطالبها تعويضات عن التسرب النفطي البحري الذي وقع بخليج المكسيك في ٢٠ أبريل ٢٠١٠ وأدت لمقتل ١١ شخصا، واعتبر أسوأ كارثة بيئية بتاريخ الولايات المتحدة.

وقد سارع أفراد وشركات وهيئات حكومية بالولايات المتحدة برفع دعاوى ضد الشركة البريطانية قبل انقضاء آجال مقاضاتها، وقد سجلت الدعاوى بموجب قانون صدر عام ١٩٩٠ ويخص حوادث التلوث النفطي ويضع مهلة ثلاث سنوات قبل سقوط الدعاوى بالتقادم.

وقالت بي بي إنها ستطلب ضم هذه الدعاوى للمحاكمة التي تجري منذ مدة في نيو أورليانز، وكانت المرحلة الأولى من محاكمة بي بي وشركائها في حادثة التسرب النفطي قد انتهت أوائل الشهر الجاري، وسيحدد القاضي المكلف بالملف بإصدار حكم يبين درجة المسؤولية التي يتحملها كل طرف عن الإهمال الذي أدى لتسرب ٤٫٦ ملايين برميل نفط من بئر ماكوندو إلى مياه خليج المكسيك على مدى ٨٧ يوما.

وسيكون للحكم القضائي المنتظر تأثير على الرقم النهائي للغرامات التي ستدفعها بي بي والتي تقدر بعشرات المليارات من الدولارات، وكانت الشركة قالت في السابق إن الصندوق الذي خصصته لحادث التسرب -والذي يضم قرابة عشرين مليار دولار- لم يتبق منه سوى ١,٧ مليار دولار من الأموال التي لم تخصص لسداد مطالب التعويضات.

وكانت بي بي وافقت في نوفمبر الماضي على دفع غرامات بقيمة ٤٫٥ مليارات دولار على مدى ست سنوات، وهي غرامات جنائية لا تعفي الشركة من مطالبات بتعويضات عن أضرار اقتصادية وبيئية من أربع ولايات أميركية ومن أفراد متضررين.

توتال تتوقع انخفاض الإنتاج العالمى من النفط إلى ٣٥ مليون برميل

توقع أوليفية دو لاغافان نائب رئيس شركة توتال النفطية الفرنسية للشؤون الاستراتيجية والاستكشاف والتطوير انخفاض الإنتاج العالمى من النفط إلى ٣٥ مليون برميل حتى عام ٢٠٢٣.

ودعا خلال اللقاء الإعلامى الذى نظمته شركة توتال فى باريس لوفد إعلامى عربى إلى تعويض هذا النقص الكبير باكتشاف حقول جديدة.

قال إن السنوات العشر القادمة سوف تشهد انخفاضا فى الإنتاج النفطى، مشيرا إلى أن الاكتشافات المتوقعة فى دول العالم تشير إلى إنتاج ١٥ مليون برميل يوميا.

وأشار إلى أن هناك ٢٥٠ مشروعا نفطيا محتملا للتنفيذ فى أعماق البحار للتعويض عن النقص الخطير فى الإنتاج والذى قال إنه نقص يعادل إنتاج السعودية خمس مرات.

وعن باقى المواد مثل الغاز الطبيعى المسال قال إن السوق تتغير بسرعة فائقة فى الوقت الحاضر، حيث يبلغ الإنتاج العالمى ٢٥٠ مليون طن من الغاز فى السنة.

وتوقع أن يرتفع إنتاج الغاز السائل إلى ٦٠٠ مليون طن فى السنوات الخمس والعشرين المقبلة، منوها إلى أن سوق الغاز العالمية لن تنمو بهذه السرعة، وهنا نجد أن القدرات الحالية للاقتصاد بحاجة إلى ٢٠٠ مليون طن من الغاز حتى عام ٢٠٣٠.

وقال إنه يمكن تحقيق ذلك بفضل المشاريع التى سيتم إقرارها مستقبلا، حيث إن الموارد لامتناهية وكثيرة وهى بحاجة إلى عمل كما أن دول العالم تحتاج إلى الإنتاج، وبالتالى لابد من الاستثمارات الضخمة فى هذا القطاع.

وذكر أن ميزانية الاستغلال للحقول النفطية فى العالم بلغت ١,٠٥٩ مليار دولار وارتفعت هذا العام إلى ثلاثة مليارات دولار، مؤكدا أن هذا الاستثمار مهم جدا لشركة توتال التى اكتشفت حقولا جديدة تحت أعماق البحار فى البرازيل، حيث قمنا بعمل شاق مشابه لما قمنا به فى أنجولا.

وأشار إلى أن "توتال" تقوم الآن بحفر أول بئر عمودى، وحققت نجاحات باهرة فى هذا المجال، حيث هناك أول مشروع ريادى إنتاجى سوف يبدأ العام المقبل فى ظل المساهمات المهمة للتنقيب المكثف على مستوى العالم.

غـــازبـــروم

تنقب عن الغاز في القطب الشمالي

حصل عملاق الغـاز الروسي (غازبروم)، على الحق في استغلال ٤ حقول للغاز في القطـب الشمالي. وذكرت وكالـة (نوفوستي) الروسيـة للأنباء، إن الحكومة الروسيـة تجاوزت مناقصة عامة لتمنح (غازبـروم) الحق في استغلال ٤ حقول للغـاز في بحـر بارنتس الشمـالي. وأصـدر رئيس الـوزراء ديمـتري ميدفيديف مرسومـاً بهذا الشأن يشير إلى أن الحقول الأربعة تضم ١,٨ تريليون متر مكعب مـن الغاز الطبيعي. وأضـاف المرسوم أن شركة (غازبـروم) التي تسيطر عليها الدولة الروسية ستدفع حوالي ٢٩٠ مليون دولار مقابل الحق في استغلال الحقول الأربعـة حتـى ٢٠١٨. وتنتج روسيا ٦٥٥ مليار متر مكعب مـن الغاز الطبيعي عام ٢٠١٢. يشـار إلى أن (غازبـروم) وروسنفط هما الشركتان الوحيدتان المخوّلتان العمـل في الجرف القـاري في القطب الشمالي، ولكن أيـاً منهما لم تبدأ التنقيب عن الغاز في القطب الشمالي ولكنهما تخططان لفعل ذلك عبر مشاريع مشتركة مـع شركات أجنبية. وكانت (غازبـروم) تقدّمت بطلبات لاستغلال ٢٠ حقل غاز

في القطـب الشمالي. يشـار إلى أن مجموعات بيئية بينهـا (غرينبيس) تعارض التنقيب عن الغاز في القطب الشمالي لأنه مضر بالحياة البحرية.

مـن جانب آخـر قالت شركـة غازبروم نفـط الروسية الـذراع النفطيـة لشركة غازبـروم إنها سوف تستثمـر ٣٢,٦ مليار روبل (١,٠٦ مليـار دولار) في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٥ في تطويـر حقـل عراقي مـع سعيها إلى لزيـادة قاعدتها الإنتاجية في الخـارج. وفي نشـرة لإصـدار وشيك لسندات دوليـة قالت الشركـة أيضا إنه بحلـول عـام ٢٠١٧ قد يتم إنتـاج ما يصل إلى ١٧٠ ألف برميـل يوميا من النفط الخـام لفترة سبع سنوات في حقل بدرة. وتسيطر الشركة أيضا على ٨٠ في المائة في مشـروع حلبجة في منطقـة كردستان العراقية. وهي تقـول إن مستوى الذروة المستهـدف للإنتـاج في هذه المنطقـة يقدر بنحو ٢٣,٥ مليـون برميل من مكافئ النفـط في عام ٢٠٢٠. وتعتزم غازبروم نفط طرح سنـدات دولية مقومة باليورو بقيمة نحو مليار دولار في منتصف أبريل.

ثاني أكبر شركة تكرير خاصة في الهند تستجيب لأوامر نيودلهي وتخفض وارداتها النفطية من طهران للحصول على إعفاء من العقوبات الأميركية

النفط الإيراني يقض مضجع ايسار الهندية

خفضت شركة ايسار أويل وارداتها من النفط الايراني ١٧ بالمئة في ٢٠١٢-٢٠١٣ استجابة لأوامر نيودلهي لشركات التكرير الهندية بخفض الشحنات من إيران للحصول على إعفاء من العقوبات الأميركية المفروضة على طهران بسبب برنامجها النووي.

وأظهرت بيانات لوصول الناقلات أن ايسار ثاني أكبر شركة تكرير خاصة في الهند بعد ريلاينس اندستريز استوردت ٨٩ ألف برميل يوميا من إيران على مدار عام حتى ٣١ مارس/ اذار. ويقل ذلك نحو عشرة بالمئة عن الكميات المتعاقد عليها.

وأظهرت البيانات أن الواردات الإجمالية للهند من النفط الإيراني تراجعت نحو ٢٦,٥ بالمئة في ٢٠١٢-٢٠١٣. والهند هي رابع أكبر مستورد للنفط في العالم وأكبر مشتر من إيران بعد الصين.

ونقلت وكالة برس ترست اوف انديا للانباء عن مسؤولين هنود قولهم ان مصافي تكرير النفط الهندية قد تضطر الى وقف واردتها من النفط الايراني الخام بسبب رفض شركات التامين تغطيتها.

وتسعى الدول الغربية من خلال فرض عقوبات على ايران بسبب برنامجها النووي الى وقف موارد طهران المالية من خلال وقف بيع نفطها، وحظرت على شركات التامين العام الماضي التامين على السفن التي تنقل النفط الايراني.

وذكرت شركة مانغالور لتكرير النفط والبتروكيماويات، ثاني اكبر مشتر للنفط الايراني بعد شركة ايسار اويل الخاصة، انها قد توقف واردتها من النفط الخام من ايران في غياب التامين.

وقال المدير العام للشركة ب.ب ابادهيا للوكالة "ما هي الخيارات التي امامنا؟".

واضاف "شركات التامين تقول ان مصفاتنا ليس لديها تامين ولذلك فاننا ندرس خياراتنا".

وذكرت وسائل الاعلام المحلية ان المصافي الهندية تسعى الى الحصول على توجيهات من الحكومة الهندية بخصوص شراء النفط الايراني.

ونقلت الوكالة عن مسؤولين لم تكشف عن هوياتهم في المصافي التي تستخدم النفط الايراني في القطاعين العام والخاص قولهم ان شركات التأمين تخشى من ان تدرجها الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي في القوائم السوداء وقالت انها لا تستطيع تغطية المصافي.

وقالت الوكالة ان وزارة الخارجية الاميركية رحبت بالانباء التي اشارت الى ان المصافي الهندية قد توقف وارداتها من النفط الايراني.

وتعتبر ايران من اكبر مصدري النفط للهند المتعطشة للطاقة، ولم يتضح بعد كيف ستعوض نيودلهي عن النفط الايراني الذي ستخسره.

ويبلغ حجم التجارة بين الهند وايران ١٥ مليار دولار.

أكبر مشتر هندي للنفط الإيراني يتوقف عن استيراد الخام من طهران بسبب العقوبات الغربية، وعدم توفر غطاء تأميني للمصافي

مانغالور الهندية تستعيض عن نفط ايران ببترول العراق واميركا

تخطط شركة مانغالور الهندية للتكرير والبتروكيماويات المملوكة للدولة للبدء في تكرير نفط من العراق وأمريكا اللاتينية اعتبارا من العام القادم لتعوض جزئيا نقص إمدادات النفط من إيران بسبب العقوبات الغربية.

وأوقفت مانغالور التي كانت أكبر مشتر هندي للنفط الإيراني حتى أوائل العام الماضي استيراد الخام من طهران في أبريل/نيسان بعدما قالت شركات تأمين محلية إنها لن تستطيع توفير غطاء تأميني للمصافي التي تستخدم النفط الإيراني نظرا لأن العقوبات المفروضة على إيران بسبب برنامجها النووي جعلت شركات إعادة التأمين العالمية تحجم عن تحمل هذه المخاطرة والدخول في صفقات خاسرة.

وقال بي.بي أبادهيا العضو المنتدب لمانغالور الثلاثاء إن الشركة تخطط لبدء تشغيل وحدة تكسير بالحفز للبتروكيماويات بطاقة ٢,٢ مليون طن سنويا بحلول أغسطس/آب ووحدة أخرى لتحويل الرواسب الثقيلة إلى منتجات بطاقة ثلاثة ملايين طن سنويا بعد ذلك بشهر.

وأضاف "بمجرد استقرار الوحدة الأخيرة فإن الشركة تعتزم تكرير نفط عراقي ونفط من أمريكا اللاتينية".

وتابع ان الشركة بدأت محادثات لاستيراد النفط من أمريكا اللاتينية في ٢٠١١ وخططت لشراء ١١ ألف برميل يوميا من العراق في ٢٠١٢-٢٠١٣ لكنها لم تستورد تلك الكميات نظرا لأن الوحدة الجديدة لم تكن جاهزة بعد.

وقال أبادهيا إن الشركة تسعى أيضا لاستيراد خام عالي الكبريت بسعر البيع الرسمي.

وأضاف "إذا كان هناك من يبيع النفط العماني أو أي خام آخر عالي الكبريت بعقد مدته عام أو ما شابه بسعر البيع الرسمي فربما ندرس ذلك".

وقال تجار إن مانغالور طلبت شراء ٦٥٠ ألف برميل من النفط العماني شهريا في السنة المالية الحالية.

وهبطت واردات الهند من النفط الخام الإيراني بنسبة ٢٦,٥ في المئة في السنة المالية المنتهية في ٣١ مارس/آذار ٢٠١٣.

ازدهار استغلال المخزون غير التقليدي من النفط الأميركي الخام مثل النفط الحجري او خزانات النفط الخفيف سيؤدي إلى تحولات هائلة في سوق البترول

استخدام أميركا للنفط الحجري يثير صدمة في العرض العالمي

سيؤدي استغلال النفط غير التقليدي في اميركا الشمالية الى "صدمة" في سوق النفط العالمي تشبه في تبعاتها ارتفاع الطلب الصيني على الذهب الاسود على ما اعتبرت الوكالة الدولية للطاقة في تقرير الثلاثاء.

ولخصت المديرة التنفيذية للوكالة ماريا فان در هوفن في بيان في اثناء تقديم التقرير الصادر مرتين سنويا حول تطورات السوق النفطية بالقول ان "اميركا الشمالية اثارت موجة صدمة تتوالى تبعاتها حول العالم".

وتابعت ان ارتفاع العرض العالمي على النفط الذي تقدمه اميركا الشمالية والذي يتفوق على ارتفاع الطلب يتوقع ان "يساعد في تهدئة سوق نفطية كانت متوترة نسبيا منذ سنوات".

كما توقعت الوكالة الدولية للطاقة ارتفاع قدرة انتاج النفط الخام العالمية بكمية ٨,٣ ملايين برميل في اليوم بين ٢٠١٢ و٢٠١٨ لتصل الى ١٠٣ ملايين برميل في اليوم، في تقديرات اعلى بقليل مما كانت عليها في تقريرها السابق. كما توقعت ارتفاع الطلب من ٦,٩ مليون برميل في اليوم ليبلغ ٩٦,٦٨ مليون برميل في اليوم.

وتابعت الوكالة التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وتدافع عن كبرى الدول المستهلكة للطاقة ان نمو قدرات الانتاج سيشمل ٦ ملايين برميل في اليوم من دول خارج منظمة الدول المنتجة للنفط (اوبك) من بينها ٣,٩ ملايين من اميركا الشمالية.

وسينجم ذلك عن ازدهار استغلال المخزون غير التقليدي من النفط الخام في الولايات المتحدة على غرار النفط الحجري او الخزانات المحكمة من النفط الخفيف التي يتم استغلالها بشكل اساسي في ولاية داكوتا والرمال النفطية في الغرب الكندي.

ويشهد انتاج هذه المواد تطورا هائلا منذ سنوات على غرار الغاز الحجري.

وسيؤدي هذا التوسع الكبير في انتاج النفط الاميركي الشمالي الى تحول كبير في سوق النفط في السنوات الخمس المقبل يوازي ارتفاع الطلب الصيني على الذهب الاسود في السنوات الخمس عشرة الفائتة بحسب الوكالة الدولية للطاقة.

وهذه الدينامية تتناقض مع التوقعات حول اوبك حيث يتوقع ان تسجل قدرات الانتاج لدى الكارتيل الذي يضخ حاليا حوالى ٣٥٪ من الخام العالمي ارتفاعا اقل مما توقعت الوكالة في تشرين الاول/اكتوبر لتركد في آخر الفترة وترتفع بالتالي من ٣٥,٣٥ مليون برميل في اليوم هذا العام الى ٣٦,٧٥ مليون برميل في اليوم عام ٢٠١٨.

وذلك بحسب الوكالة الدولية للطاقة نتيجة "العقبات الجديدة" التي برزت في شمال افريقيا والشرق الاوسط في اعقاب "الربيع العربي" وتهدد بإبطاء الاستثمارات في القطاع النفطي.

بالموازاة خفضت الوكالة قليلا تقديراتها حول نمو الاستهلاك العالمي للنفط في السنوات المقبلة.

وقدرت الطلب العالمي بـ٩٠,٥٨ مليون برميل في اليوم هذا العام اي اقل بـ٢٠ الف برميل عما قدرت في تشرين الاول/اكتوبر.

كما توقعت ان يرتفع هذا الطلب سنويا من ١,١ مليون برميل في اليوم ليبلغ ٩٦,٦٨ مليون برميل في اليوم في ٢٠١٨ اي بمعدل نمو سنوي يبلغ ١,٢٪.

وسيبقى نمو الطلب على هذا المنوال نتيجة الحاجات المتزايدة لدى الدول الناشئة والنامية.

كما يتوقع ان يتجاوز استهلاك الدول خارج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية استهلاك الدول الاعضاء اي التي تملك اقتصادات "ناضجة" للمرة الاولى في الفصل الجاري.

غير ان الوكالة الدولية للطاقة اشارت الى تباطؤ بسيط في انمو الطلب الصيني بسبب تطور نموذج التنمية لدى العملاق الاسيوي، الامر الذي ستعوضه مناطق اخرى لا سيما افريقيا التي يتوقع ان يسجل استهلاكها ارتفاعا كبيرا.وتشير هذه التوقعات الى تمديد التوجهات التي سبق ان اوردتها الوكالة في تقاريرها السابقة ولا سيما في دراستها النسوية الكبرى للسوق النفطية التي نشرت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.وتوقعت الوكالة في الدراسة ان تتصدر الولايات المتحدة الانتاج العالمي للنفط مع حلول العام ٢٠١٧ متجاوزة الدولتين الابرز حاليا اي روسيا والسعودية، وذلك بفضل المحروقات غير التقليدية.

النفط... نمو هزيل قد يمهد لأزمة عالمية

يعد الذهب الأسود السلعة الضرورية التي يعتمد عليها العالم باستهلاك الطاقة حيث بات عنصرا أساسيا في الحياة اليومية، ومع التزايد السريع للطلب على هذا النوع من الطاقة الاحفورية، يصبح المخزون الخام من النفط على الكرة الأرضية غير مستقر. فالموارد النفطية في العالم مهددة نتيجة لارتفاع الطلب عليها لأغراض متعددة، منها تتعلق بالصناعة والزراعة والتكنولوجيا وغيرها العديد من الأغراض الاخرى.
إذ يشهد العالم في الفترة الأخيرة صراعات عديدة حول أنتاج الذهب الأسود وكيفية الاستمرار باعتماده كطاقة خلال العقود القادمة، حيث تأتي دول الاوبك في صدارة الدول المنتجة للطاقة النفطية في العالم، غير المستجدات الأخيرة المتمثلة بصعود الثورة الصخرية وهي مصطلح جامع لاستخراج النفط والغاز بتقنيات جديدة من مكامن غير تقليدية في الولايات المتحدة وفي أنحاء العالم. كشفت عن قلق متزايد بشأن النفط الصخري بين المسؤولين ورجال الأعمال في الدول المصدرة قد يفضي في النهاية إلى تغيير في الاستراتيجية الاقتصادية للمنطقة.

حيث تشير التوقعات المستقبلية لصناعة الطاقة أقوى حاليا من أي وقت في التاريخ الحديث. وقد يكون تذبذب الاسعار مفيدا لقلة من المتعاملين ولكنه لن يفيد النمو والاستقرار الاقتصادي العالمي على المدى الطويل، كما ان الضعف الاقتصادي قد يؤثر على الطلب العالمي على النفط في المستقبل القريب.
في حين يرى بعض المحللين الاقتصاديين أن الفكرة السائدة على ان أسعار النفط ستبقى وبصفة عامة شبه مستقرة خلال الأعوام الباقية من هذا العقد، مما يظهر مؤشرات قوية لصراعات إستراتيجية بين البلدان النفطية قد تخلق أزمة اقتصادية عالمية.
حيث ان حدوث مثل هذا التفاوت على أسعار النفط، سيؤدي بصورة مباشرة إلى البحث عن البدائل وإن كانت مرتفعة التكلفة، إلا أن جدوى استغلالها سيكون أكبر من الاستعانة بالنفط، وعلى رأس هذه البدائل تأتي الطاقة النووي، التي قد تحل مكان الطاقة الأحفورية مستقبلا.

انخفاض الطلب العالمي على النفط

فقد خفضت المؤسسات الكبرى المعنية بتوقعات النفط في العالم توقعها لنمو الطلب العالمي على النفط هذا العام بسبب النمو الاقتصادي الهزيل، واظهرت بياناتها تشابها متزايدا في وجهات نظر المنتجين والمستهلكين، وقلصت وكالة الطاقة الدولية توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط بعد خطوتين مماثلتين من إدارة معلومات الطاقة الحكومية الأمريكية ومنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك).
ويأتي التشابه المتزايد في النظرة المستقبلية لوكالة الطاقة الدولية - التي تمثل ٢٨ دولة صناعية - ومنظمة أوبك في تباين مع اختلاف وجهتي نظرهما في الماضي. وقال مراقبون إن ذلك قد يعكس الجهود الرامية لتعزيز الشفافية في سوق النفط - التي عرفت بغموضها وصعوبة توقع اتجاهاتها - مثل مبادرة بيانات المنظمات المشتركة.
وقال أوليفيه جاكوب المحلل بشركة بترووماتريكس "هناك الكثير من نقاط الالتقاء الآن بين وجهتي نظر منظمة أوبك ووكالة الطاقة الدولية بشأن سوق النفط... فهما يستخدمان نفس البيانات بصورة متزايدة".
وذكرت الوكالة التي تتخذ من باريس مقرا لها في تقريرها الشهري أن معدل الاستهلاك العالمي للنفط سيزيد بمقدار ٧٩٥ ألف برميل يوميا هذا العام. وهذا هو ثالث خفض على التوالي لتوقعات وكالة الطاقة ويقل ٢٥ ألف برميل يوميا عن توقعاتها في الشهر الماضي.
واتفقت أوبك ووكالة الطاقة أيضا في توقعاتهما لكميات النفط التي تحتاج المنظمة لضخها هذا العام من أجل تحقيق التوازن بين العرض والطلب. وتوقعت الهيئتان وصول معدل الطلب على نفط أوبك إلى ٢٩,٧ مليون برميل يوميا في عام ٢٠١٣. بحسب رويترز.
وقلصت الوكالة توقعاتها لإمدادات النفط من دول خارج أوبك هذا العام للمرة الأولى في عدة أشهر، وقالت إن تدهور الأمن في ليبيا وسرقة النفط في نيجيريا ساهما في تراجع إنتاج أوبك الشهر الماضي.
وذكرت وكالة الطاقة أن إنتاج أوبك انخفض بمقدار ١٤٠ ألف برميل يوميا في آذار/مارس إلى ٣٠,٤٤ مليون برميل يوميا متأثرا بتراجعه في نيجيريا وليبيا والعراق رغم زيادة طفيفة في إنتاج السعودية أكبر مصدر للنفط في العالم، وقدرت الوكالة أيضا انخفاض صادرات النفط الإيراني في آذار إلى ١,١ مليون برميل يوميا من ١,٢٦ مليون برميل يوميا في شباط في ظل العقوبات الأمريكية والأوروبية المفروضة على طهران بسبب نشاطها النووي.
على صعيد ذو صلة قال مندوب إيران لدى منظمة أوبك إن الدول المنتجة والمستهلكة راضية عن الأسعار الحالية التي تدور بين ١٠٠ و١١٠ دولارات للبرميل لكن ضعف الطلب في الدول الصناعية قد يدفع الأسعار للانخفاض.
وأبلغ محمد علي خطيبي موقع وزارة النفط الإيرانية على الانترنت "الأداء الاقتصادي للدول الصناعية ضعيف وهو ما قد يؤثر في الطلب على النفط ووضع السوق. العوامل السلبية الحالية بما فيها تباطؤ الطلب على النفط وتدهور التوقعات الاقتصادية في الدول الصناعية ولاسيما الولايات المتحدة تهيمن على السوق"، وقال خطيبي إن تخفيضات الإنفاق المقترحة بالولايات المتحدة يمكن أن تؤثر على نمو الاقتصاد الأمريكي والطلب على النفط.
وتأتي تصريحات خطيبي بشأن نطاق السعر إثر تعليقات مماثلة من وزير البترول السعودي علي النعيمي في أواخر الشهر الماضي، ويظهر أحدث مسح أجرته رويترز تراجع صادرات الخام الإيراني إلى ١,١٥ مليون برميل يوميا في آذار/مارس من حوالي ٢,٥ مليون في ٢٠١١ قبل أن تتسبب عقوبات في خفض مبيعات النفط الإيراني عام ٢٠١٢.
على صعيد آخر قالت مسؤولة أمريكية كبيرة إن الولايات المتحدة تتوقع أن يواصل مستوردو النفط الخام الإيراني خفض مشترياتهم بدرجة كبيرة لكنها أشارت إلى حدوث تذبذبات موسمية أيضا. بحسب رويترز.
وفي لقاء مع الصحافيين قالت المسؤولة البارزة في وزارة الخارجية الأمريكية والتي طلبت عدم نشر اسمها "أعتقد أن خفض المستوردين لمشترياتهم من الخام الإيراني سيستمر ... هناك اعتبارات موسمية وهناك طفرات ... هناك تعاقدات سابقة وعوامل موسمية تتعلق بهذه التعاقدات لذا نعرف أنه ستكون هناك تقلبات لكنني أتوقع أن يستمر الانخفاض"، وردت على سؤال عما إذا كانت تتوقع أن تكون هذه الانخفاضات كبيرة قائلة "نعم".
وبموجب القانون الأمريكي يتعين على جميع الدول التي تستورد الخام الإيراني أن تخفض بشدة وارداتها وإلا واجهت بنوكها احتمال العزل عن القطاع المصرفي الأمريكي وفقا لعقوبات تفرضها الولايات المتحدة.
ومنحت الولايات المتحدة يوم ١٣ آذار/مارس اليابان وعشر دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي مهلة ١٨٠ يوما لتنفيذ التخفيضات. وأشارت تصريحات المسؤولة إلى أن واشنطن قد تمنح مهلة أخرى مدتها ستة أشهر عندما تباشر تقييم تخفيضات واردات الدول في المرة القادمة.
وقلصت العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي في العام الماضي صادرات النفط الايرانية الى النصف الى نحو مليون برميل يوميا. وساعدت العقوبات ايضا على خفض قيمة العملة الايرانية الريال وأدت إلى ارتفاع التضخم إلى نحو ٢٥ في المئة.

استقرار أسعار النفط

من جهته قال إبراهيم المهنا مستشار وزارة البترول السعودية إنه من المرجح أن تظل إمدادات النفط العالمية متوازنة وأن تبقى الأسعار مستقرة عند حوالي ١٠٠ دولار للبرميل حيث من المتوقع أن تحافظ منظمة أوبك على الإنتاج عند مستوياته الحالية هذا العام.
وأضاف أنه بافتراض إبقاء أوبك على مستوى الإنتاج الحالي البالغ ٣٠,٥ مليون برميل يوميا كما هو متوقع فإن السوق ستبقى متوازنة هذا العام مع توقع حدوث سحب من المخزونات التجارية في الربع الأخير من العام.
وفي كلمة بالكويت في منتدى نظمته الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك) قال المهنا إنه من المرجح أن يزيد إنتاج أوبك إلى ٣٤ مليون برميل يوميا بحلول عام ٢٠٢٠ لتلبية زيادة متوقعة في الطلب.
وتابع بقوله انه في هذا الوضع ستتراوح الطاقة الانتاجية غير المستغلة في أوبك بين ثلاثة ملايين برميل يوميا وأربعة ملايين أغلبها من دول الخليج خاصة السعودية والعراق والكويت والإمارات العربية المتحدة. وأن هذه طاقة فائضة ملائمة فهي ليست مرتفعة بدرجة تشكل ضغوطا على الأسعار.
وتحدث كذلك عن الزيادة في انتاج النفط الصخري الذي يقول المحللون إنه أصبح مصدر قلق متزايد لدول منطقة الخليج المنتجة للنفط. وقال إن هذه المخاوف لا أساس لها لأن الآثار الإيجابية للنفط الصخري على الدول المنتجة للنفط ومنها دول أوبك والدول العربية في الأجل المتوسط بين خمس وعشر سنوات تفوق الآثار السلبية. وأضاف أن من الآثار الإيجابية إعطاء عمق واستقرار أكبر للسوق.
وتراجع سعر النفط دون ١٠٦ دولارات للبرميل امس الأربعاء بعد ارتفاع مخزونات الخام الأمريكية إلى أعلى مستوياتها في اكثر من عشرين عاما ما قلص توقعات الطلب في أكبر دولة مستهلكة للنفط في العالم.
على صعيد آخر قال مصدر من قطاع النفط لرويترز امس إن السعودية أكبر مصدر للنفط في العالم انتجت ٩,١٤ مليون برميل يوميا في آذار/مارس بدون تغير يذكر عن الشهر السابق. وأضاف المصدر أن امدادات المملكة للسوق بلغت نحو ٩,١٥ مليون برميل يوميا بدون تغيير يذكر أيضا عن ٩,١٦ مليون برميل يوميا في شباط/فبراير الماضي، وعندما تزيد صادرات الخام عن الانتاج يكون الفارق قد أخذ من مخزونات المملكة.

أسعار النفط لن تضر نمو آسيا

من جانب آخر قال وزير البترول السعودي علي النعيمي إنه لا يتوقع تأثر النمو في آسيا بأسعار النفط الحالية حتى فيما تواجه جهود أكبر اقتصادات في القارة لتعزيز النمو مصاعب بسبب ارتفاع أسعار الطاقة.
وتكافح اليابان وهي من أكبر الدول المستوردة للخام في العالم عجزا تجاريا هائلا في حين تسعى الهند جاهدة لتحجيم الدعم المحلي المتنامي نتيجة ارتفاع أسعار النفط.
وقد قال النعيمي إن سعر مئة دولار لبرميل النفط مناسب للدول المستهلكة والمنتجة على حد سواء. وفي الأشهر الاخيرة ذكر أن المعروض في السوق العالمية جيد وأن الاستقرار عاد للسوق في اعقاب الاضطراب الناجم عن المواجهة بين إيران والغرب.
وقال النعيمي خلال مؤتمر كريدي سويس للاستثمار الآسيوي في هونج كونج "لن توقف المستويات الحالية مزيدا من النمو في آسيا." بحسب رويترز.
وقالت وكالة الطاقة الدولية إن تراجع ثقة قطاع الأعمال في الصين والتباطؤ في أوروبا واحتمال تنفيذ تخفيضات للميزانية الامريكية كلها عوامل ستقلص الطلب العالمي على النفط في حين أن ارتفاع الانتاج في الولايات المتحدة يوفر الحماية للمستهلكين ازاء أي تعثر للامدادات.

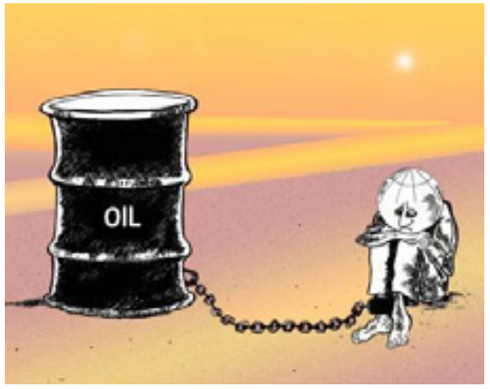

خط نفطي عراقي عبر إيران

حمزة الجواهري

يجب أن لا ننسى أن لبعض دول الخليج تأثيرا قويا على الأردن الشقيق، فقد كان بالأمس القريب يعارض مد الأنبوب الجديد عبر أراضيه كون الأمر سوف يؤثر على علاقاته الخليجية، وهذا يعني أن الخط العراقي عبر الأردن هو الآخر مهدد بالإغلاق سواء بالدبلوماسية أو الرشوة أو بتحريك عناصر القاعدة المسلحة، والمنتشرة على طول مسار الخط، سواءا في العراق أو في الأردن

من المعروف أن العوامل التي تمنح العراق الحرية الكافية لتصدير نفطه هو تنوع المنافذ، ولكن، مع الأسف الشديد، كلها حاليا مهددة بشكل أو بآخر، فالخط المزمع مده عبر الأردن الشقيق، هو أيضا مهددا وتحيط به مخاطر جمة.

كان النظام السابق قد فكر، أوائل التسعينات، بمد خط انوب نفطي عبر الأراضي الإيرانية وصولا إلى سواحل خليج عمان الشمالية، أي بعد خروجه من حربين طاحنتين مع إيران وأمريكا، لكن المشروع لم ينجز، ربما لأسباب سياسية بسبب العلاقة السيئة بين النظام السابق وإيران. فإذا كان النظام السابق قد فكر بمد هذا الخط وهو الذي خرج للتو من حرب استمرت مع إيران لمدة ثماني سنوات، فلم لا تفكر الحكومة الحالية بذلك الآن وهي بأفضل حالات الوفاق مع إيران؟

قد تكون الحكومة لا تريد إثارة حساسية بعض الأطراف السياسية حاليا، وهذا أمر جيد، لكن باعتقادي أن أمن العراق الاقتصادي أكثر أهمية من تحاشي غضب أطراف سياسية عراقية، وعلى الأطراف السياسية أن تراعي هذا الأمر، لأني لا أشك بولاء أيا من هذه الأطراف للوطن، عموما أمرا كهذا يجب أن يوافق عليه البرلمان العراقي، وبالتالي فإنه سيكون بموافقة جميع الأطراف فيما لو تحقق.

في هذا المقترح سأحاول الإشارة إلى المخاطر المحتملة التي تواجه أيا من الخطوط، أو المنافذ للنفط العراقي، الحالية والمستقبلية، وكيف سيخفف هذا الخط من أهمية تلك المخاطر بتحليل سياسي سريع، لأن الموضوع فيه من السياسة أكثر مما فيه من الاقتصاد، لأن الجانب الاقتصادي ينحصر بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع، وربما سيناقش بعض التحديات التقنية التي ستواجه تنفيذ المشروع، وهذا الأمر أيضا ذو طابع اقتصادي في نهاية الأمر، لكن الجوانب السياسية أكبر بكثير، وكما نعرف مدى ارتباط السياسة بالاقتصاد، خصوصا عندما يتعلق الأمر بالنفط العراقي:

أولا- أهم منفذ هو الخليج:

وهو منفذ يعج بالمشاكل والتحديات الأمنية، ولا ندري بأي وقت من الأوقات سيغلق مضيق هرمز ويتوقف التصدير، وذلك بسبب الصراع القائم حول برنامج إيران النووي.

في الحقيقة هناك أطراف خليجية تجد أن العراق منافس شرس لهم، لذا فإن وضع العراق الهش حاليا يشجع البعض منهم لمزيد من التدخل، وربما دفع عناصرهم المسلحة، لتأخذ لها دورا بإعاقة تصدير العراق لنفطه، فالعلاقة بين العناصر المسلحة الناشطة في العراق ودول الجوار وهذه الأطراف لم تعد خافية على أحد: هم لا يتورعون عن فعل أي شيء من أجل شل العراق اقتصاديا وسياسيا، ونرى الآن كيف أنهم يعيقون رفع حصة العراق في الأوبك، وسوف لن يتركوا وسيلة لخنق العراق.

لقد أصبحت نوايا بعض الأخوة الخليجيين مكشوفة بما لا يقبل الشك أو التأويل، لأن إنتاج العراق المتزايد بإضطراد سيقلل من أهميتهم في السوق العالمية للنفط، ويقلل مواردهم الاقتصادية، ويقوض من نفوذهم السياسي.

ثانيا- وهناك منفذ جيهان التركي:

الخط التركي الذي تهدده كل يوم ملشيات حزب العمال الكردي في تركيا، وتهدده العناصر المسلحة للقاعدة ومن لف لفها في الأراضي العراقية.

هذا إضافة إلى التهديد التركي ذاته كون الأتراك قد اصطفوا مع قوى إقليمية أخرى ضد أمن واستقرار العراق.

كما ولا يخفى على الجميع التهديد الثالث المتمثل بمرور الخط في المناطق المتنازع عليها، حيث لا أحد يعلم ما هو الوضع مستقبلا بالنسبة لهذه المناطق وأي تحولات ستشهدها المنطقة، فهناك نزاع، بل معركة، مازالت مكتومة في، وحول، هذه المناطق، وكما يعرف الجميع، أن لا أحد يقبل بالخروج من المعركة خاسرا، وهذه حقيقة تاريخية، وستبقى كذلك، حقيقة ثابتة مهما طال الزمن، فها هي تركيا تعطينا أفضل مثل على ذلك، فهي لم تنسى أنها كانت يوما ما تريد إلحاق الموصل وحتى كركوك إلى أراضيها، لكنها خرجت بخفي حنين وخسرتها وفق إتفاقية سايكس بيكو قبل اكثر من تسعة عقود، لكنها مع ذلك، وبفضل الأردوكانية، أو الأتاوركية الجديدة، تحاول إعادة عجلة التاريخ للوراء والسيطرة على ما كانت قد خسرته بعد الحرب العالمية الأولى.

ثالثا- منفذ الأردن:

الخط الذي سيمر عبر الأردن إلى ميناء العقبة، وأتمنى أن يتم إنجازه بأسرع وقت ممكن، لكن مع الأسف الشديد، أرى أن الأردن في مرمى القاعدة، وربما النظام الجديد في سوريا، وهناك من يعتقد أنها ستكون الهدف القادم للقاعدة بعد الإنتهاء من تخريب سوريا تماما، لا سامح الله.

كما ويجب أن لا ننسى أن لبعض دول الخليج تأثيرا قويا على الأردن الشقيق، فقد كان بالأمس القريب يعارض مد الأنبوب الجديد عبر أراضيه كون الأمر سوف يؤثر على علاقاته الخليجية، وهذا يعني أن الخط العراقي عبر الأردن هو الآخر مهدد بالإغلاق سواء بالدبلوماسية أو الرشوة أو بتحريك عناصر القاعدة المسلحة، والمنتشرة على طول مسار الخط، سواءا في العراق أو في الأردن.

هذا فضلا عن مرور النفط في نهاية المطاف من خلال مضايق تيران التي منحتها السعودية لإسرائيل بشكل أو بآخر، ومعنى هذا أن النفط العراقي سيكون تحت رحمة إسرائيل التي ستجد الوسيلة لإيقافه، أو على الأقل إبتزاز العراق مقابل السماح بمرور النفط من خلال مضايقها، وربما سيكون لقطر، صاحبة العلاقات الحميمية مع إسرائيل، دورا بتحريض الأخيرة لاتخاذ اجراءات استفزازية ضد العراق، وهذا الأمر ليس ببعيد عن سلوك الشقيقة قطر.

لكن رغم كل هذا وذاك، مازلت أرى أن الخط عبر الأردن ذو أهمية كبيرة بالنسبة للعراق ويجب أن يمضي به.

رابعا- المنفذ السوري:

أي إعادة بناء الخط من خلال سوريا، وهذا الأمر هو الآخر ذو مستقبل ضبابي غير واضح المعالم، ولا ندري كيف ستنتهي المعارك هناك، ولمن ستكون الغلبة، ومن بعدها كم سيطول الوقت ليعود الاستقرار الأمني لهذا البلد، كما ولا ندري من هي الجهة التي ستحكم البلد، ولا نعرف مدى قربها أو بعدها عن العراق سياسيا واقتصاديا.

ما تقدم يطرح أسئلة ليس لها جواب حاسم وأكيد، فالوضع يكتنفه الضباب الكثيف بحيث تنعدم الؤيا الآن تماما.

بعض الاستنتاجات الأولية:

نلاحظ أن ثلاثة خطوط أنابيب تعتبر استراتيجية للعراق تمر من خلال مناطق تسرح وتمرح فيها القاعدة، ألا وهي المناطق الغربية من العراق والدول التي تمر منها الخطوط، ولا أظن أنها ستستقر في المستقبل القريب طالما أن هناك أنظمة ترعى الإرهاب في المنطقة، ولا تجد من يردعها، بذات الوقت إن أكثر ما يثير غضب ممولي القاعدة هو المنافسة العراقية في موضوع النفط تحديدا، كون هذه الدول تحاول التمسك بمركز القيادة للأسواق النفطية العالمية وقيادة الأوبك.

وهكذا نجد أن عامل المجازفة، أو ما يسمى بالرسك فاكتور، عالي جدا لكل المنافذ الغربية والشمالية من العراق، وحتى المنفذ الجنوبي، الذي يعتبر المنفذ الرئيسي لتصدير النفط في العراق، أيضا يمكن اعتباره مهددا، وربما بنفس الدرجة من التهديد، أو الرسك.

لهذا السبب نقترح دراسة منفذ خامس:

هناك مجال ليكون للعراق منفذا آخر لتصدير النفط عبر إيران وصولا إلى خليج عمان، فلو تم تمرير خط أنابيب موازي للشاطئ الشرقي للخليج وصولا إلى خليج عمان، فإنه قد يكون أفضل بكثير من المنافذ الاخرى للأسباب التالية:

١. التهديد الأمني لهذا المنفذ أقل من غيره.

٢. يزيد من فرص التصدير بالنسبة للعراق، كون المنافذ الأخرى ستبقى مستمرة بالعمل.

٣. قد تعيد الدول التي تدفع عناصر القاعدة التخريبية إلى إعادة حساباتها بالنسبة للعراق، وذلك لتنوع منافذه التصديريه، لأن الخط سيقلل من أهمية وفعالية التخريب لإيقاف ضخ النفط، أي أنه سيعيد التوازن الجيوبوليتيكي بالنسبة للمنافذ التصديرية للنفط.

٤. سيكون له نفس الأثر على الخصوم السياسيين للحكومة في الداخل، حيث على الصعيد الداخلي، خطوة من هذا القبيل، ستكون جرس إنذار لبعض الشركاء في العملية السياسية، والمناوئين لإيران، بأن يخففوا الضغط عن الحكومة الاتحادية لكي لا تلجأ للجارة إيران، التي ستطير فرحا لمثل هذا التوجه الداخلي، لذا فإن مزيدا من الضغط يعني توجه الحكومة، أو أطرافا منها وكتلا سياسية قوية، للإرتماء بأحضان إيران المتلهفة لمثل هذا الأمر.

٥. التعامل مع إيران اقتصاديا مرحبا به من ناحية إيران التي تريد التخلص من العقوبات الاقتصادية الأمريكية، لكن الخط قد يغضب أمريكا التي لها عداء مزمن مع إيران وبذات الوقت ترتبط مع العراق باتفاقيات أمنية واستراتيجية بعيدة المدى، لكن الولايات المتحدة والغرب عموما يهمه وصول نفط الشرق الأوسط بسهولة للأسواق العالمية، وهذا الأمر سيخفف من حدة الغضب الأمريكي، فأمريكا وأوربا كان لديهم علاقات اقتصادية تتعلق بالغاز والطاقة مع الاتحاد السوفيتي السابق، الذي يعتبر العدو الأكبر لهم قبل سقوطه، ومع ذلك لم يتوقف ضخ الغاز تحت كل الضروف والتحديات التي مرت بها عبر السنين، وبقي الأوربي ينعم بالغاز الروسي طيلة تلك الفترة.

٦. ايران والعراق لديهم اتفاقية لتصدير الغاز عبر سوريا، وهذا يعني إمكانية الوصول إلى اتفاقية مقابلها لإنشاء خط نفطي وميناء بحري عراقيان في إيران لأغراض استراتيجية تهم الطرفين.

٧. فيما لو تم غلق مضيق هرمز وباقي المنافذ كلها مرة واحدة، فإنه سيعطي العراق حرية الاستمرار بتصدير كمية كبيرة من النفط لها مردود مالي كبير يساهم بالمحافظة على وضع العراق المالي، لأن مازال اقتصاد العراق ريعيا وسيبقى لسنوات طويلة كذلك، ربما أطول من عمر الخط الافتراضي.

٨. الأنبوب ذو تكلفة أقل من الخط العابر للأردن، لأن الخط الأردني بطول ١٦٨٠ كيلومتر، متضمنا الجزء بين هيت والبصرة، في حين هذا الخط سيكون بحدود ١٢٠٠ إلى ١٣٠٠ كيلومتر. فقد تصل كلفة الأنبوب والميناء بحدود ستة إلى سبعة مليارات دولار، لكن يمكن اسعادتها خلال بضعة سنوات من خلال الاحتفاض بخصم المخاطر في الخليج، كون خليج عمان يعتبر آمنا وقريبا من الأسواق في شرق آسيا، حيث أن نصف النفط العراقي يصدر لهذه الأسواق.

المشروع بحاجة إلى دراسة من قبل مختصين في القانون الدولي، ودراسة اقتصادية، أي دراسة جدوى، من قبل الوزارة قبل المضي لما هو ابعد

- شبكة الاقتصاديين العراقيين

د. ثامر العكيلي

استشاري في التنقيب عن
المواد الهيدروكربونية وتطوير
الحقول

إدارة قطـاع النفـــط والغـاز في العـراق

ارتبط ملف النفط والغاز العراقي دائماً مع استقلال واستقرار العراق. ويتطلب إدارة قطـاع النفـط، بسـبب خصوصيتـه وتنوعـه، إلى الإدارة الفعالـة والأمن وحكومـة مركزية قويـة. وللأسف فإن العديد من العوامـل لعبت دوراً مدمراً في جميـع جوانب الحياة في زمن حكم صدام ومنذ التغيير في نيسان ٢٠٠٣. وأثرت الإخفاقـات المتتالية للحكومات والبرلمان في حل مشاكل البلاد، بعد التغيير، على البنيـة التحتية والاقتصاد واستقرار العـراق. ويكمن جوهر المشكلة، أساساً، في "المحاصصة".

وقـد طفـت الإدارة غـير الفعالـة وعديمة الخـبرة للحكومة، بمـا في ذلك قطاع النفـط، علـى خطـط وزارة النفط في غيـاب استراتيجيـة كان ينبغـي أن تكون شرطـا مسبقا لتوقيع العقود النفطيـة. وقد كانت النتيجة، بعد عشر سنوات من الاحتـلال في ٢٠٠٣، مكاسب متواضعة في إنتاج النفط، واستمرار الاختناقات في قطاعات الغاز والتكرير.

تناقش هذه الورقة مختلف عناصر الملـف الهيدروكربوني وتحاول تقديم مبادئ توجيهية لاستراتيجية متكاملة.

١ - الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥

إن غيـاب الوضـوح في تحديـد سلطـة الأقاليم/المحافظـات في إدارة الـثروة الهيدروكربونيـة المحلية قد ساهـم بطريقة أو بأخرى في الصراع الحالي. ويبين استعراض المـواد ١٠٩، ١١٠ و ١١١ من الدستور آثارهـا على صناعة النفط كما يلي:

المـادة ١١١ من الدسـتور تنص على ان النفط والغاز هو ملك كل الشعب العراقي في كل الاقاليم والمحافظات. الآثار المترتبة على هذا النص واضحة للكثير ولكن، على ما يبدو، ليس كذلك لحكومة إقليم كردستان؟

المـادة ١١٢ في جزأيـن. الأول يخصـص إدارة الحقـول المنتجـة للنفـط والغاز للحكومـة الاتحاديـة في حـين أن الجـزء الثاني يذكـر قيام الحكومـة الاتحادية وحكومـات الاقاليـم والمحافظـات المنتجة معاً برسـم السياسـات الاستراتيجية اللازمـة لتطويـر ثروة النفـط والغاز، بما يحقـق أعلى منفعة للشعـب العراقي، معتمدةً احدث تقنيات مبادئ السوق وتشجيع الاستثمار.

المـادة ١١٠ تتعلـق بتحديد الاختصاصـات الحصرية للسلطـات الاتحادية، وقد غاب فيهـا ذكر "الحقول الخضـراء: المستكشفة غير المطورة حتـى الآن" والتي دفعـت الأكراد لاعتبـار ذلك من حقهم بصـرف النظر عن الآثـار المترتبة على المادتين ١١١ و ١١٢ اللتين غطتا إدارة جميع أنشطة النفط والغاز.

في حين ليس هناك نـزاع حول الدور القيادي لوزارة النفط بشأن المسألة الأولى، ولأن الدسـتور لا يذكر صراحـة "الاستكشاف والحقول غير المطورة حتى الآن"، فـإن حكومـة إقليـم كردسـتان تصرُّ علـى أن الأنشطـة ذات الصلـة تقع ضمن سلطاتهـا المحليـة. بهذه الطريقـة فهم في نزاع مع كل مـن المادتين ١١١ و ١١٢. ويعتقـد الكثيرون أن التعريـف الغامض نسبيا لهاتين المادتين تم فرضه عمداً من قبل القيادة الكردية عند إعداد دستور عام ٢٠٠٥، كثمن لدعم الأكراد للحكومة الاتحاديـة. وقد أصبـح هذا الموضـوع الآن قضية وطنية تحث علـى الدعوة إلى تعديـل عـدة مـواد في الدستور بمـا في ذلك المذكـورة أعلاه والمـادة ١٤٠ (وضع كركـوك). وسوف يتعزز الإنتاج من المحافظات/الأقاليم تدريجيا ليعطي المزيد مـن السلطة للحكومات المحلية علـى حساب الحكومة الاتحاديـة. وبدون شركة النفط الوطنية العراقية وخطة وطنية متكاملة لصناعة النفط والغاز في العراق، فـإن القطاعـين الاستخراجي upstream والتحويلـي downstream سيكونان في حالة من الفوضى والتدهور و انتشار عدم الاستقرار السياسي.

٢ - قوانين النفط والغاز

بُذلت عدة محاولات فاشلة من قبل مجلس الوزراء والبرلمان لإصدار قانون النفط والغـاز الاتحادي ولكن يبدو أن التحالف الكردي البرلماني و "المحاصصة" كانتا من العوامل الرئيسية التي تحول دون تمرير القانون الاتحادي.

شرّعـت كردسـتان قانونها في عام ٢٠٠٧ دون التشاور مـع الحكومة الاتحادية أو وزارة النفـط. وسهّل هذا القانون توقيـع أكثر من ٥٠ اتفاقية لتقاسم الإنتاج مع شركات نفطية أجنبية منذ ذلك الحين.

٣ - الأداء

١,٣ - وزارة النفط

لقد مرت عشر سنوات منـذ احتلال العراق ومع ذلك فشلت الحكومات المتعاقبة في:

حل النقص الكبير في المنتجات النفطية بسبب عدم كفاية التكرير.

بناء مستودعات جديدة، وخطوط انابيب ومرافق تصدير.

تحقيق زيادة ملحوظة في إنتاج النفط مقارنة مع مستواه قبل عام ٢٠٠٣.

وقف حرق الغاز من الحقول الجنوبية.

توسيع ورفع مستوى الشركات المختلفة التابعة لوزارة النفط.

كان العـراق يصـدر أربعـة أنواع مـن المنتجات قبـل عـام ٢٠٠٣، البنزين وزيت الديـزل والكيروسين وزيت الوقود الى تركيا، وسوريا، والأردن ومن خلال الخليج العربـي. ومنـذ الاحتلال صار العـراق مستوردا للمنتجات وينفـق نحو ٣٠ مليار دولار علـى ذلـك كافية لبناء أكثر مـن ستة مصاف جديـدة. الطاقة التكريرية هـي حوالي٧٠٪ من الطاقة التصميمية، ولم يتم بناء مصفاة جديدة واحدة على الرغم من الانتهاء من انجاز التصاميـم الهندسية (FEED) لأربعة مصافي منذ نحو عامين.

ولا يـزال يُحرق يومياً حوالي ١٠٠٠ مليون قدم مكعب قياسي من الغاز المصاحب مـن الحقول الجنوبية بالإضافة إلى حرق ما يقرب من ٥٠،٠٠٠ برميل يومياً من النفط الخام لتوليد الكهرباء.

لقد مضت أكـثر من ثلاث سنوات منذ جولة التراخيص الثانية بينما الزيادة في الإنتاج والتصدير متواضعة إلى حد ما.

واقتصـر تحسـين السعة التصديرية علـى اثنين من أصل أربـع منصات تحميل عائمـة في ميناء البصرة البحري، تعمل حسب التقارير المتداولة بطاقة ٥٠٪ من الطاقة التصميمية ٨٥٠،٠٠٠ برميل/يوميا.

٢,٣ - البرلمان

مجلـس النواب العراقي، المقنع بالمحاصصة والمصالـح الشخصية للنواب، فشل في مناقشة وتمرير القوانين الأساسية المتعلقة بالنفط والغاز والقضايا الأخرى. و اصبح لا بد من حل البرلمان واستبدال النواب باخرين جدد ونأمل أن يقترن ذلك بأغلبيـة واضحـة لحزب واحد أو جماعة متحالفة. يجـب أن تختفي المحاصصة ويحل محلها تركيبة تمثل الحكومة والمعارضة.

٣,٣ - كردستان – حكومة إقليم ووزارة الموارد الطبيعية

ان سلـوك وتصرفـات حكومـة إقليم كردستـان هي من نمط سلـوك وتصرفات دولـة منفصلة، ليس فقط في قطاع النفط والغاز ولكن في قطاعات أخرى أيضا. ويبـدو أن العلاقـة مع الحكومة الاتحادية تتفاقم مـع مـرور الوقت ولا يمكن حلها إلا بتعديـل الدسـتور سواء بشكل مباشر أو عن طريـق التخلي عنه سلوك الدولة المنفصلـة من خلال استفتاء وطني. سيتطلب مثل هذا القرار الشروط المفقودة التالية:

حكومة فيدرالية قوية.

بيئة أمنية أفضل.

استقرار سياسي.

٤ -الجغرافية السياسية الإقليمية

السياسة الإقليمية التي تتسم بما يلي لها آثار كبيرة على مشاكل العراق سواء من خـلال التدخل المباشر في الشؤون الداخلية للعراق أو غير المباشر كنتيجة للوضع السياسي للدول المجاورة:

مصالح إيران في العراق وسوريا ولبنان.

مصالح اسرائيل في الإبقاء على عراق ضعيف ومقسّم.

خوف دول الخليج من عراق مستقر حقاً وديمقراطي.

المصالح السياسية لتركيا في العراق وخاصة كردستان.

رغبة حكومة إقليم كردستان ومثابرتها على الانفصال عن العراق.

٥ - استراتيجية العراق للنفط والغاز

يحتـاج العراق الى خطـة وطنية متكاملة جيـدة على المدى الطويـل، يعتمد على استراتيجية واضحة في قطاعي النفط والغاز والتكرير:

١,٥ قطاع الاستخراج (قطاع التنقيب والانتاج)

i - مراجعة تقديرات المخزون النفطي OOIP الحالي والاحتياطيات القابلة للاستخراج

ii - مراجعـة الخطـط الحالية لتطوير الحقول الممنوحة لشركات التراخيص والمتبقية مع وزارة النفط

أ- شمول جميع المكامن في كل حقل. تعديل الهدف الإنتاجي الأمثل المستهدف (PPT) في جميع العقود الممنوحة ليكون بحدود ٥٪ من الاحتياطي خلال فترة ذالك الهدف

ب- افتراض مساهمـة كردستان في الإنتاج بمقـدار ٥٠٠،٠٠٠ برميل / يوميا والتصديـر بواقـع ٣٥٠،٠٠٠ ب / ي بحلـول عـام ٢٠١٧. و يجـب تنسيـق خطة تطويـر الحقول مـع الخطة الاتحادية إذا تم التوصل إلى اتفـاق مع حكومة إقليم كردستان. حتـى ذلك الحين تستمر وزارة النفط بعدم الاعتراف بشرعية عقود حكومة الإقليم.

ت- وضـع هـدف إنتـاج العراق الإجمالي ٨ ملايـين ب / ي بما في ذلك القدرة الفائضة ٢ مليون ب / ي.

ث- بـدء الإنتاج التجريبي في الحقول الخضـراء الكامنة لتقييم أداء المكامن. مـع التمهيـد لتصفيـة النفط محليـاً في المصـافي الصغـيرة المتنقلـة -skid mounted

iii - الإسـراع في إعـداد التصاميـم الهندسية لمشروع حقـن المياه الضخم والنظر في إستخدام مياه المصب العام لهذا الغرض.

iv - هنـاك حاجة لخطـة استكشاف خمسية فاعلـة للسنوات ٢٠١٤-٢٠١٧، للحصـول على البيانـات الزلزالية تليهـا سنتين من اعمال الحفـر الاستكشافي لتقييم الدالات والتراكيب:

أ- الصحراء الغربية

ب- منطقة الجزيرة

ج - محافظة ديالى

ينبغـي أن تستهـدف خطـة الاستكشاف احتمالات وجود الغـاز الحر بما في ذلك تراكم الخف Khuff في الحقول الكبيرة الجنوبية.

٢,٥ - القطاع التحويلي (قطاع التكرير والغاز)

١,٢,٥ - التكرير

أ. تحسـين مواصفات المنتجات في مصـافي بيجي والبصرة بعد إجراء الصيانة الضرورية و تحديث المنشئات فالمنتجات الحالية هي دون المواصفات الدولية.

ب. تسريع بناء المصافي الأربع المخطط لها، وتفكيك المصافي الصغيرة المتنقلة تدريجيـا. وهذه الأخيرة يمكـن أن تستخدم كجزء من المشاريع الرائدة Pilot packages في الحقول الخضراء.

ت. زيادة إنتاج زيوت التشحيم يحتاج.

ث. يتطلب معالجة الاحتياطيات الكبيرة للنفط الخام الثقيل في مجمع القيّارة لتحويلهـا لخام أخف قبل نقلها وخلطها مـع خام كركوك او غيره وكمخرج، وهي الطريقـة التي فكـرت بها وزارة النفط سابقاً بنصـب مصفاة تكسير حراري في المنطقة. الإنتاج المخطط لحقلي القيارة ونجمه هو ٢٣٠،٠٠٠ برميل / يوميا.

٢,٢,٥ الغاز

أ. العمل فوراً لوقف حرق الغاز وزيادة استخدام الغاز المحلي.

ب. العمل فوراً لبناء خط أنابيب الغاز الوطني مع ما يكفي من وُصلات فرعية

لتزويد محطات الطاقة والوحدات الصناعية في العراق.

ت. الإنتاج الوطني للغاز، والاستخدام المحلي وخطة تصدير تشمل مساهمة من حقول الغاز الحر (الاكتشافات القائمة والجديدة). ويتطلب ذالك توسيع شبكة الغاز الوطنية ومرافق الغاز الطبيعي المسال.

٣,٢,٥ – توزيع المنتجات

هناك حاجة إلى مستودعات وخطوط منتجات جديدة.

٣,٥ – دور القطاع الخاص

منتدى البصرة التي أعلنت عنها وزارة النفط هو الأول من نوعه في العراق. ينبغي أن يضم جزء من التقييم في المنتدى النظر إلى أداء الشركات / المقاولين من القطاع الخاص الحاليين. وفيما يخص خدمات الآبار هناك بالفعل شركة محلية تعمل في كردستان وجنوب العراق، اضافة الى شركة كارKAR (كردستان) الخاصة التي حققت نجاحا في العديد من الجوانب بما في ذلك التكرير. تقدم تلك الشركة مثالا للنجاح الذي ينبغي أن يكون موضوع تقدير وتشجيع.

المتطلبات الأساسية للانتقال إلى الامام ستكون:

إصدار قانون جديد للسماح للشركات / المقاولين الحالية بالمساهمة في العمل في القطاع النفطي ودعمها.

مراجعة قوانين الاستثمار.

الحاجة لتعيين أفضل المتخصصين لإدارة الشركات الخاصة / المقاولين عند تشكيلها.

لا يتوقع ظهور شركات جديدة ناجحة قبل مضي بضع سنوات.

٦ – إعادة تنظيم قطاع النفط

التجربة العراقية قبل نيسان ٢٠٠٣ والاخفاقات في صناعة النفط العراقية منذ ذلك الحين تأكد الحاجة الفورية إلى:

إعادة تنظيم وزارة النفط وفق واجبات مرتبطة ب:

السياسية النفطية والاقتصادية والقانونية.

قانون الحفاظ على الثروة النفطية الذي لايزال نافذا.

قانون النفط والغاز الاتحادي.

التخطيط طويل المدى.

البحث والتطوير.

إعادة تأسيس شركة النفط الوطنية العراقية لتشمل:

جميع الشركات التشغيلية (شركة نفط الجنوب، شركة نفط الشمال، شركة نفط الوسط) بالإضافة إلى

توسيع وتطوير شركتي الاستكشاف والحفر العراقية مع استحداث إدارة للتدريب لكل منها.

الإدارة المركزية للتخطيط والتنمية الميدانية والمقاولات.

توسيع وتطوير الشركة العامة للمشاريع النفطية (SCOP).

إنشاء ودعم الشركة الوطنية العراقية للتكرير لتضم شركات التكرير المحلية الحالية والجديدة

تأسيس شركة الغاز الوطنية العراقية المركزية، مماثلة لشركة النفط الوطنية العراقية.

اشغال منصب وكيل وزير النفط (لشؤون الاستخراج) بتعيين شخص من ذوي الخبرة على الفور.

كما ينبغي اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستبدال العديد من المدراء العامين الحاليين وأعضاء لجان الإدارة المشتركة . القدرات الإدارية ضعيفة، والخبرة متواضعة بشكل عام في السائدة في وزارة النفط والوزارات الأخرى).

التحديات و الاختناقات الفورية هي:

الاستخراج:

- سعة تخزين مستودعات النفط الخام.
- خطوط انابيب الرميلة-الفاو، الخط الاستراتيجي، خط التصدير العراقي-التركي الثاني.
- الطاقة التخزينية في مجمع الفاو لتحل محل الضخ المباشر من الحقول إلى المحطات البحرية.
- عدم وجود مرافق فصل كافية لإنتاج ثلاث فئات من نفط البصرة، الخفيف، المتوسط والثقيل؛ وكذلك ثلاث خامات في الشمال (شركة نفط الشمال وكردستان).
- مشروع حقن المياه العملاق في الحقول الجنوبية تمهيدا لزيادة إنتاج النفط. لم يتم تصميم المشروع حتى الآن.

هل ستستخدم المضخات الكهربائية الغاطسة ESPs مؤقتا في حالة التأخر في بناء المشروع؟

غياب هيئة فعالة للتنسيق بين مختلف الشركات المستخدمة للمشروع ورصد أداء المشروع.

التحويلي:

عدم كفاية انتاج النفط وزيت التشحيم.

مسؤولية تجميع الغاز، ومعالجته واستخدامه تقع على الحكومة بالنسبة لعقود الحقول التي منحتها وزارة النفط وحكومة إقليم كردستان لمد شبكات الغاز وكذلك محطات الضخ وخط الغاز الوطني "NGP"، والشيء نفسه بالنسبة لكردستان. تصميم وبناء خط الغاز الوطني سيستغرق بضع سنوات بينما هناك حاجة ماسة لتوفير الغاز لـ ١٤ محطة توليد كهرباء خلال ٢٠١٢-٢٠١٥.

٧ الاستنتاجات

تعتمد إيرادات العراق اعتمادا شبه كلي على النفط والغاز وهذه تتطلب إدارة فعالة وتدابير اقتصادية بناءة.

يمكن استخراج العديد من الاستنتاجات من هذه الورقة تساعد وزارة النفط، والبرلمان والمنظمات المعنية على اعادة النضر بادارة القطاع النفطي لما فيه من خير يعود لفائدة الشعب العراقي و يحافض على ثرواته النفطية.

قدمت هذة الورقة باللغة الانكليزية للملتقى الاقتصادي العلمي الأول لشبكة الاقتصاديين العراقيين الذي انعقد في بيروت خلال الفترة ٣٠ مارس/ آذار – ١ أبريل/نيسان ٢٠١٣

تداعيات زيادة إنتاج النفط الأميركي

د. وليد خدوري

مستشار لدى نشرة «ميس» النفطية

توقعت إدارة معلومات الطاقة الأميركية في تقريرها الأسبوع الماضي ارتفاع إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة خلال ٢٠١٣ و٢٠١٤ نحو ١,٦١ مليون برميل يومياً، معظمها من زيادة إنتاج النفط الصخري....

توقعت إدارة معلومات الطاقة الأميركية في تقريرها الأسبوع الماضي ارتفاع إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة خلال ٢٠١٣ و٢٠١٤ نحو ١,٦١ مليون برميل يومياً، معظمها من زيادة إنتاج النفط الصخري. ولو أضيفت هذه الزيادة المرتقبة إلى ما زاد فعلاً من إنتاج النفط الخام الأميركي منذ ٢٠٠٨ ومقداره ٢,٤٨ مليون برميل يومياً، لبلغ إجمالي الزيادة بين ٢٠٠٨ و٢٠١٤ نحو ٤,٠٩ مليون برميل يومياً. وهكذا سيصل مجمل الإنتاج النفطي الأميركي إلى نحو سبعة ملايين برميل يومياً، فيما تستقر الأسعار عند مستويات عالية (نحو ١١٠ دولارات للبرميل خلال ٢٠١٢) ويرافق الزيادة في إنتاج النفط الصخري انخفاض في إنتاج النفط التقليدي في الولايات المتحدة ودول أخرى خارج منظمة «أوبك».

ورجحت شركة «بي بي» أن يرتفع إنتاج النفط الصخري الأميركي بحلول عام ٢٠٣٠ إلى نحو خمسة ملايين برميل يومياً، وفق كريستوف روهي، كبير الاقتصاديين في الشركة النفطية العملاقة، الذي توقع أن تشكل زيادة الإنتاج الأميركي طاقة إنتاجية عالمية فائضة تقدر بنحو ستة ملايين برميل يومياً. وكانت الدول الأعضاء في «أوبك» تملك طاقة إنتاجية فائضة بنحو ستة ملايين برميل يومياً في شباط (فبراير) ٢٠٠٢، ما خفض سعر النفط الأميركي الخفيف في حينه إلى نحو ٢١ دولاراً للبرميل. وتوقعت شركة «بي بي» في تقريرها السنوي حول الرؤية المتعلقة بالطاقة المستقبلية أن تحقق الولايات المتحدة الاستقلال الطاقوي بحلول ٢٠٣٠، نتيجة عوامل منها: انخفاض الطلب على الطاقة، وارتفاع إنتاج الطاقة المحلي إلى نحو ٩٩ في المئة من مستوى الاستهلاك المحلي بحلول عام ٢٠٣٠، في مقابل نحو ٧٠ في المئة عام ٢٠٠٥.

لكن روهي يضيف أن ظاهرة صناعة النفط الصخري ستبقى صناعة أميركية (أو بالأحرى صناعة مزدهرة في أميركا الشمالية) ومن الصعب توسعها وازدهارها في بقية دول العالم لعدم توافر العوامل القانونية والاقتصادية اللازمة، بالإضافة إلى البنى التحتية الضرورية. والإشارة هنا إلى مرونة العمل للشركات في أميركا الشمالية حيث يمكنها الاستثمار وبيع القطع الممنوحة لها وشرائها بسرعة ووفق قوانين واضحة، وهذه كلها عوامل غير متوافرة في دول أخرى حيث الأولوية هي لشركات النفط الوطنية، ما يصعب العمل للشركات الخاصة، ناهيك عن تزمت الإدارات البيروقراطية في كثير من الدول الأخرى. والبنى التحتية اللازمة الغائبة خارج أميركا الشمالية تشمل المواصلات المطلوبة لنقل الإمدادات البترولية من المناطق الصخرية البعيدة عن مناطق الاستهلاك، بالإضافة إلى سهولة الحصول على التسهيلات المالية اللازمة لتمويل هذه الصناعة الحديثة.

والغالبية الساحقة من زيادة الإمدادات النفطية من خارج دول «أوبك» خلال ٢٠٢٠ – ٢٠٣٠ ستأتي من النفوط غير التقليدية: الرمل القاري والنفط العضوي والنفط الصخري، وفق تقرير «بي بي». وهذا سيعني أن أسعار النفط الخام التقليدية ستستمر هي الأساس في صناعة الطاقة العالمية، وان أسعار النفط ستحافظ على مستوياتها العالية، لتحقيق الأرباح المتوقعة من صناعة النفط غير التقليدية.

وتطرح إمكانية إنتاج نفوط جديدة تحدياً مهماً لصناعة النفط العربي واقتصاد الشرق الأوسط. ويرجى أن تدفع هذه الصناعة الحديثة إلى تفكير جدي في إدارة الاقتصادات المحلية في المنطقة. ويجب أن يحصل هذا الآن، وليس في بعد سنوات أو عقود. ومؤكد أن المسؤولين عن صناعة النفط العربية بدأوا يتنبهون إلى الآثار المترتبة على نجاح إنتاج النفط الصخري وكيفية التعامل معه اقتصادياً. فهذا النفط يشكل منافساً للنفوط العربية في الأسواق، وكذلك على صعيد الأسعار. لكن هذه هي طبيعة تجارة السلع كلها، والأسواق النفطية العالمية تعج حالياً بمختلف أنواع النفوط ومن دول عديدة تزيد عن ٣٠ دولة، بعضها ضخم الإنتاج، مثل روسيا حيث يزيد الإنتاج عن ١٠ ملايين برميل يومياً، أو تونس التي يقل إنتاجها عن ١٠٠ ألف برميل يومياً. وبما أن الولايات المتحدة أهم دولة استهلاكاً واستيراداً للنفط، سيترك تحقيقها للاستقلال الطاقوي الذاتي بصماته على صناعة النفط العالمية.

وثمة سؤالان أساسيان يجب طرحهما في هذا المجال: إذا بقي العالم معتمداً على النفط الخام التقليدي أو غير التقليدي كأهم مصدر للطاقة، وهنا نفترض أن الدول الصناعية الغربية ستعزز إنتاج النفوط غير التقليدية بعدما استنفدت إمكاناتها في إنتاج النفط التقليدي في بلادها، فهل من الممكن في هذا الحالة غض النظر أو إهمال أهمية النفوط العربية باحتياطاتها العملاقة؟ والسؤال الثاني: هل ستستطيع الولايات المتحدة، على رغم استقلالها الطاقوي مستقبلاً، تهميش أهمية النفوط العربية، ومن ثم تغيير إستراتيجيتها الأمنية نحو الدول النفطية العربية عموماً، ومنطقة الخليج العربي خصوصاً؟ هناك شكوك في هذه الفرضيات لأن حلفاء الولايات المتحدة وشركاءها سيستمرون في اعتمادهم على النفط، من ثم فإن أي إنقطاعات أو تهديدات للإمدادات ستؤثر على أسعاره العالمية.

ما الذي يمكن توقعه إذاً؟ سيحصل أولاً تغير طبيعة الأسواق فتبرز حال من المنافسة الجديدة، وهذه المسؤولية ستقع على عاتق الصناعة النفطية العربية التي نضجت وجربت كثيراً من التحديات في ظروف أصعب بكثير. وتضطر دول المنطقة ثانياً إلى تبني سياسات أكثر رشداً وعقلانية في إدارة دفة البلاد واقتصادها، ناهيك عن تغير علاقات دول المنطقة، فلا تتدخل الواحدة بالأخرى في شكل مباشر أو غير مباشر. ويرجى تبني هذه السياسات منذ الآن، مع البحبوحة النفطية، وعدم الانتظار إلى زمن التحديات الصعبة. وثالثاً، لن يعني تغيير الإستراتيجية الأميركية في الخليج تخلي الغرب والدول الصناعية الغربية عن المنطقة، على رغم الرغبة الجامحة في هذا المضمار، فمن الممكن جداً، وهذا قد حصل فعلاً في تجارب كثيرة، أن تتحمل الدول الأوروبية والآسيوية أعباء أكثر من الولايات المتحدة في حماية أمن المنطقة

- شبكة الاقتصاديين العراقيين

أزمة الكهرباء من منظور تكنوقراطي

حوار مع .. الدكتور قاسم العكايشي

يعمل الدكتور قاسم العكايشي حاليا كرئيس مهندسين في شركة وست كود الإنكليزية (احدى مجموعات شركة IXYS الأمريكية) في مدينة جبنهام ويعيش في مدينة برستول (انكلترا). ايضاً يشغل منصب المدير التنفيذي لشركة استشارية (Iraqi Professional Forum).

عمل سابقاً في وزارة الكهرباء الحالية – بغداد (قديماً تسمى: المؤسسة العامة للكهرباء) في المديرية العامة لمشاريع الكهرباء الكبرى – محطة كهرباء المسيب الحرارية.

أجرى الحوار: د. بارق شُبر

اجرى السياسي المعروف د. أحمد الجلبي مقابلة مع قناة الاتجاه وتحدث عن أزمة الكهرباء في العراق، وتم تداول التسجيل بشكل واسع على الانترنت تحت عنوان "كلام خطير يشيب الرأس"، حيث ذكر في المقابلة ارقام مذهلة على سبيل المثال ان الحكومة العراقية انفقت لحد الان أكثر من ٢٧ مليار دولار من دون نتيجة ملموسة كما تمت الاشارة الى فضيحة شراء ٥٦ مولدة غازية من شركة سيمنس وجي اي بقيمة ٢.٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٩ ولم تنصب لحد الان. كيف يمكننا ومن وجهة نظر تكنوقراطية التمييز بين الحقائق والتسيس في كلام احمد الجلبي؟

قبل ان ابتدأ بالتعليق على الأرقام التي ذكرها الدكتور احمد الجلبي، دعني اذكر لك بعض الحقائق عن منظومة الطاقة الكهربائية في العراق.. حالة المنظومة منذ سنة ٢٠٠٤ والتي كانت متمثلة بالوحدات المنصوبة فعلياً بأنتاج ما يعادل ٨٥٠٠ ميكا واط، البخاري منها يعادل ٥٠٪ والمائية ٢٢٪ والمتبقي هي وحدات توليد غازية اي تمثل ال ٢٨٪ من المجموع الكلي. اكرر هنا هذا لايعني تلك الوحدات المنصوبة عملياً لها القدرة الأنتاجية للرقم المذكور في اعلاه.. الكثير من هذه الوحدات في احسن حالاتها لم يصل انتاجها الى ٧٥٪ (في عام ٢٠٠٣).. ما علينا ياسيدي الكريم.. كانت خطة الأمريكان (بعد سقوط النظام السابق في ٢٠٠٣) في استثمار مبلغ (قريب جداً من ٥ مليار دولار)، الحصة الأكبر من ذلك المبلغ وهو ٢,٧٧ مليار على مشاريع التوليد اي اضافة وحدات انتاجية جديدة واعادة تأهيل واعمال صيانة . اما مشاريع النقل والمقصود هنا مشاريع نقل الطاقة الكهربائية فإن المبلغ المخصص لها كان ١,٤٩٩ مليار دولار ليبقى من المبلغ الأصلي تقريبا ٠,٩٧٨ مليار دولار هو لإعمار شبكات التوزيع في محافظات العراق Network infrastructure كافة وما يسمى في كثير من الأحيان بالبنى التحتية.

ما ذكر في اعلاه لا يخص ابداً خطة وزارة الكهرباء (في عام ٢٠٠٤) ايضاً للمشاريع الخاصة Development of IPP Projects .

المعذرة لأنني لم اجب لحد هذه اللحظة على السؤال الموجه لي.. الإطالة مهمة هنا في ربط الأمور ببعضها. المعلومات جميعها تؤكد بان برنامج الأستثمار الامريكي (هذا البرنامج كان من قرار الحكومة الإمريكية حينذاك بصرف مبلغ اقل بقليل من ١٩ مليار على القطاعات والمرافق الحيوية لنذكر منها: الصحة، التعليم، الطرق والمواصلات، المياه، النفط والغاز، الأمن واخيرا مشاريع الكهرباء ذو الحصة المقررة ٥,٥ مليار دولار، ننقل اليكم هذا الرقم تحديداً من محاضرة السيد سايمون ستولب Simon Stolp من الجيش الأمريكي والمشارك في مؤتمر توليد الطاقة في الشرق الأوسط لعام ٢٠٠٤ في مدينة المنامة – البحرين PowerGen Middle East

حسب المعلومات المتوفرة لدينا، ان برنامج الإستثمار هذا لم يشرع بتنفيذه ابدا (اقصد هنا في قطاع الكهرباء، طبعاً)، واذا كانت هنا وهناك بعض الإضافات المحسوبة على برنامج الأستثمار المقصود هنا: ما انجزته الوحدة الهندسية التابعة للجيش الإمريكي Engineer of (US Army Corps)، ولكنه لم يأتي بنتيجة عملية على حياة المواطن اليومية.. بالتأكيد انا مثل اي شخص متابع هنا .. أسأل الآتي:

لماذا توقف برنامج الأستثمار الأمريكي اعلاه؟

لعل كل واحد منا عنده ما يضيف على الجواب ..ما يراه ويسمعه من خلال الإعلام .. وما حدث في العراق ويحدث يومياً .. الف شك وشك في نوايا الإستثمار الإمريكي في العراق ليس على مشاريع الكهرباء ، فحسب بل تشمل قطاعات البنى التحتية الأخرى لذلك بدأت الحكومات العراقية المتعاقبة بتنفيذ برامجها التي تخلو من دراسة حقيقية لتنفيذ مشاريع الكهرباء ولنبتدأ بحكومة الجعفري .. وفيها السيد الجلبي يرأس مجلس الطاقة، وليس بمقدور الوزير حينها التعاقد على اي مشروع تزيد قيمته على ٥ مليون دولار .. ارجو الملاحظة للدخول على الإجابة.. تلك الحكومة استمرت لمدة تسعة اشهر ولم يتسنى لها وضع حتى لمسات على مشاريع جديدة على الرغم من الزيارة المشهورة للبيت الأبيض برئاسة الجعفري والوفد المرافق له، بصحبته طبعاً وزير الكهرباء السابق الدكتور محسن شلاش، ولمناقشة هموم الكهرباء في العراق.. وراحت حكومة الجعفري لتأتي بعدها حكومة المالكي، وفعلا تم خلالها ابرام العقد الكبير مع شركة جي اي الأمريكية وهذا ما ذكره السيد الجلبي في المقابلة.. عقد تجهيز الوحدات الغازية لتوليد الطاقة الكهربائية وعددها ٥٦ وحدة لتوليد ١٢٥ ميكا واط (الطاقة المتولدة للوحدة الواحدة، أي مجموعه ٧٠٠٠ ميكا واط).. طيب من المسؤول هنا ؟ الوزير السابق كريم وحيد؟ او رئيس الوزراء السيد المالكي؟ أم نائب رئيس الوزراء المسؤول عن الملف الاقتصادي في حينه برهم صالح؟.. الله اعلم.. كيف يتم الإتفاق على التجهيز.. بدون معرفة مسبقة بالجهة التي سوف تنصب المعدات ومن ثم تشغيلها وربطها مع الشبكة العامة ليتنفس الصعداء منها ، اقصد المواطن العراقي.. هذا بالضبط ما حصل فعلاً مع عقد سيمنس الألمانية.. حيث يختلف حجم الوحدات.. اعتقد اكبر وبسعة ١٦٥ ميكا واط للوحدة الواحدة . من الممكن جداً حصل اتفاق بين الطرف الأمريكي والألماني للتجهيز المذكور الى شبكة الكهرباء العراقية.. الذي اعرفه بان وزارة الكهرباء المسكينة اعلنت المناقصات لتنصيب وبناء المنظومة وتشغيلها وابدت رغبتها الملحة لبناء وتنصيب هذه الوحدات وتشغيلها والموزعة على محافظات العراق.. للأسف لم تدخل الشركات المحترفة (اقصد الغربية او الإمريكية) لهذا الغرض بل الشركات المحلية التركية والإيرانية .. على ما اظن كان لها نصيب طيب) طبعا انا سوف استمر بالإجابة المطولة، ولنذكر هنا ما تزوده لنا دول الجوار ومنها ايران والتي تشكل نسبة ضئيلة بما نحتاجه، ولو مهما كانت كميته يعد امرا مهماعلى الأقل لتزويد اكثر من ٥٠٠٠ عائلة عراقية، ولكنه مصدراستنزاف لميزانية الكهرباء، يعد هذا استنزافاً للميزانية حيث لم يخطط استيراد الطاقة من الدول المجاورة بكميات تفوق مستوى التبادل بينهما والمنفعة المشتركة وليست على حساب العراق كبلد مستهلك فقط لها هذا النظام معمول به في اكثر البلدان التي ترتبط بمصالح توفير واستهلاك الطاقة المرسلة بينهما) حيث تبلغ قيمة الكهرباء المستورد من الدول المجاورة وايران بضمنها ما يساوي ٨٧٨ ميكا واط وكما هو معلن على صفحة التوليد والطلب لوزارة الكهرباء العراقية ليوم ٥ من هذا الشهر الجاري).

لو نحسب ما يصرف على هذه المنظومة وشبكتها الكهربائية المتهرئة والخارجة عن نطاق الخدمة في معيار التقيس والسيطرة النوعية .. لغالبية الوحدات وتبعاتها .. نعم ما يذكر بما صرف على هذه المنظومة مبلغ ٢٧ مليار دولار لا يخلو قدر انملة من التشكيك .. طبعا لا نريد الخوض في معمعة الفساد.. خلينا نسولف فقط على ادامة ما ينتج حالياً.. واضافات جديدة هنا وهناك..

على ذكر الفساد نحن نعلم ان أول وزير كهرباء بعد ٢٠٠٣ أيهم السامرائي ادين باختلاس مبالغ طائلة، ثم وضعت علامات استفهام كبيرة على الوزراء الثلاثة الذين أخلفوه محسن شلاش، كريم وحيد و رعد شلال ..اين يكمن الخلل؟ هل هو في مؤسسة وزارة الكهرباء، حيث تميزت بالفشل المستمر بالمقارنة مع الوزارات الاخرى، أو في شخصية الفرد العراقي كما حللها عالم الاجتماع العراقي الراحل علي الوردي، والتي في تركيبتها ضعيفة المناعة ضد الامراض الاجتماعية ومنها وباء الفساد؟

لابد ان نذكر هنا للقاريء الكريم بأن وزارة الكهرباء تضم مجموعة من الدوائر والأقسام التابعة لها، جميعها يتلخص في تجهيز وتأمين المقدار المطلوب من الطاقة ليس للمواطن فحسب، ايضا الى القطاعات الخدمية والصناعية والصحية من مؤسسات الدولة العراقية وبشكل هندسي محسوب على مدار الساعة لليوم الواحد، ولمدة ٣٦٥ يوماً في السنة. المعنى والتفسير العملي لهذه المنظومة الحيوية بان هناك دائرة المشاريع لأضافة الوحدات الجديدة وبالتنسيق مع دائرة التخطيط والدراسات ومن ثم استلام هذه المشاريع من قبل دائرة التوليد والتشغيل ليتم بعدها نقل الطاقة عبر خطوط النقل للضغط العالي وارسالها (الطاقة) الى دوائر التوزيع في كافة المحافظات وبالتنسيق مع مراكز السيطرة الوطنية (يعني هناك دائرة عامة لتوزيع كهرباء المحافظات والتي ترتبط بها كافة دوائر توزيع الكهرباء في كل محافظة من محافظات العراق).

لا نريد ان نربك القاريء الكريم بالتفصيلات المهمه في اعلاه لهذه الوزارة، ولكن ذكر بعضها يعطي تأملاً بان هذه الوزارة تمثل ركناً اساسياً من حياتنا اليومية. لذا بات من الضروري ان العاملين فيها ومن الوزير حتى آخر الدرجات الوظيفية يشكلون خلية النحل الواحدة لإخراج هذا المنتج (الطاقة الكهربائية) بأحسن صورة للمواطن اولاً واخيرا، تلك المقدمة تبين اهمية مفاصل هذه الوزارة مع الإنسجام الفني في الأداء، فعلاً يظهر جلياً بأن هذه الوزارة تتميز عن غيرها بل نؤكد على اهمية من يستلم مهامها، بالدرجة الأولى الشعور العالي بالمسؤلية نحو المواطن العراقي البسيط ليمتد هذا الشعور حتى الساكن بعيداً في قرية نائية لربما حدودية او مهجورة.

بكل بساطة، نعم فشلت هذه الوزارة بالأداء العالي، على الرغم من كفاءة المسؤول الفنية ودعني اذكر اليك ومن معرفتي الشخصية لبعض منهم، الكفاءة وحدها لا تعني الوطنية والشعور العالي بالمسؤلية، بربك ماذا تسمي قائمة الإتهامات على هؤلاء وبدون استثناء من ايهم السامرائي، محسن شلاش، كريم وحيد، وحتى رعد شلال.. نتمنى ان تكون هذه الإتهامات اشاعات، ولكن المثل الشعبي الماثل امامنا حول النار والدخان، لايعفي احد منهم سوى المثول امام القضاء لتبرئتهم من كل التهم، وهذا حق المواطن العراقي في مثول المسؤول امام القضاء ليرد على التهم وينال عقابه ان ثبت عليه ذلك (من تمتد يده على المال العام).

في الوقت الاخير نسمع تصريحات كثيرة في الاعلام من المسؤولين بما في ذلك الوزير الجديد عفتان ونائب رئيس الوزراء لشئون الطاقة د. حسين الشهرستاني عن مشاريع عديدة وكبيرة تحت التنفيذ وعن قرب الانتهاء منها. هل يمكن ان تفيدنا بحقيقة هذة التصريحات وتقييمك لجدواها وهل تمثل الحل للمشكلة؟

هذا صحيح، لقد تم التعاقد مع الكثير من الشركات الأجنبية لبناء ما تم تجهيزه من الوحدات الغازية من العقود المبرمة سابقاً مع شركة GE الأمريكية وشركة Siemens الألمانية، من المعلومات المتوفرة لدينا على الأقل حول العقد المبرم بين الوزارة وشركة هيونداي الكورية الجنوبية بأن العمل مستمر في مواقع عديدة اتذكر منها الآن بغداد، والبصرة ، ومكان آخر لإنتاج طاقة إجمالية تفوق ٢٢٠٠ ميكا واط. هذا ما حدثني به الزميل Glenn Nassey الذي يشغل منصب المدير التجاري لشركة Hyundai هيونداي للهندسة والبناء ومقره في لندن، والجدير بالذكر نحن نلتقي مع مجموعة من الشركات العالمية والعاملة في مشاريع الطاقة والبنى التحتية في الشرق الأوسط تحديدا او كافة ارجاء المعمورة ضمن الدعوة الموجهة من Herbert Smith LLP، لحضور ما يسمى International EPC Contract master classes

عودةً على ما ذكر بخصوص مشاريع هيونداي، وبالتأكيد مع انتاج طاقة كهربائية من المشاريع المماثلة سوف تنقل شبكة الكهرباء العراقية الى حالة التفاؤل بالتحسن الملحوظ من قبل المواطن وبعدد ساعات التجهيز للكهرباء الوطنية.

متى ينعم العراق بتجهيز الطاقة الكهربائية بشكل مستمر؟

لعل السؤال الذي يخطر ببالك او على بال اي واحد منا .. كيف الحل، او شنو الحل مع الكهرباء ؟ ليس هناك حلاً سحرياً او سهلاً .. سوف تستمر مشكلة الكهرباء في العراق لسنوات عديدة.. ومتوقعة على الأقل لمدة تزيد على الخمسة اعوام ..او اقل في حالة الإستقرار السياسي في العراق .. وبشرط ان تدخل الشركات الغربية المحترفة للعمل على تصاميم جديدة واضافة وحدات ونصبها ومن ثم تشغيلها وربطها مع الشبكة، ايضاً يوازي هذا العمل باعطاء فرص للمستثمرين ولربما في تأميم الشبكة وعلى مراحل وليبقى الجانب الحكومي مشرفاً بل يتقاضى الضرائب فقط.. وفعلا ما ذكره السيد الجلبي عن هذا الشخص المستثمر والذي ، اتى بمقدار ربع قيمة ما تولده المنظومة الكهربائية العراقية ٢٢٥٠ ميكا واط في اقليم كردستان تعد تجربة ناجحة.. بالمناسبة اعتقد انني اعرف هذا الشخص، التقيته مرة في العراق. وتحدثنا كثيراً عن امكانية العمل سوية والتنقيه ايضاً في مؤتمر الطاقة للشرق الأوسط سنة ٢٠٠٦ في ابو ظبي.

ارجو المعذرة على الإطالة .. نتفق بما جاء به الدكتور الجلبي ولكن تفاصيل الكهرباء عليه ان يتجنبها (هو إن استطاع بقدر الإمكان).. لان امورها الفنية والسياسية متعبة اذا لم تكن مرهقة في اغلب الأحيان.

د. بـارق شبـَر

الصراع على الموارد في العراق ونقد المعادلة الصفرية

تتميز شخصية الفرد العراقي بخصائص اجتماعية فريدة من نوعها استنبطها عالم الاجتماع العراقي الراحل علي الوردي من خلال دراساته الامبيريقية الرائدة حول طبيعة المجتمع العراقي. ومن اهم هذه الخصائص انفصام الشخصية والتأثر الشديد بالقيم البدوية كالتغلب والعصبية والشعور بالمروءة والعظمة. ولكن الانسان العراقي لا يختلف عن بقية البشر بسمة اساسية عامة تلازم الانسان منذ القدم وصفها الكثيرون من الفلاسفة بالقوانين الحتمية والمحركة لتطور المجتمعات البشرية وهي سمة الصراع على الموارد بين الانسان والطبيعة من جانب وبين الانسان واخيه الانسان من جانب اخر من اجل البقاء على قيد الحياة

وغني عن القول بأن الصراع على الموارد وعلى مدى تاريخ الانسانية تسبب في الحروب الاهلية والاقليمية والدولية التي جلبت الويلات للمجتمعات البشرية. وفي الوقت الذي تمكنت فيه العديد من المجتمعات البشرية في العالم من استخلاص الدروس من هذه الصراعات العقيمة وابتكار إستراتيجيات متقدمة لادارتها بطرق سلمية وبتكلفة اجتماعية واقتصادية منخفضة، فشل الفرد والسياسي العراقي في اكتساب فن ادارة الصراعات وعلى جميع المستويات الشخصية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، حيث لا يزال منطق لعبة (المعادلة الصفرية) يتحكم بسلوكيات الغالبية العظمى من افراد المجتمع العراقي، وهنا نعود الى تحليلات الوردي العلمية لتفسير هذا الفشل الذي يرجع الى خصوصية سلوكه الاجتماعي. ويتجلى هذا الفشل وبوضوح مع استمرار الازمة السياسية الحالية حول تشكيل الحكومة العراقية والتي تعكس في نهاية المطاف الصراع المستميت بين الكتل السياسية على توزيع غنيمة الريع النفطي، وفشل الطبقة السياسية في ادارة هذا الصراع على نحو بنّاء يوفق بين المصالح الفئوية الخاصة والمصلحة الوطنية العامة.

المفهوم العلمي للمعادلة الصفرية يختلف عن المفهوم اللاهوتي والذي يعني انعدام ثروات الافراد بعد الموت الى الصفر وتساويهم امام الله في الثواب أو العقاب. اما المعنى المتعارف عليه لمفهوم (zero-sum-game) في عالم الدراسات الإستراتيجية فمعناه أن ما

يكسبه الخصم الاول في المعادلة (+١) يخسره الخصم الثاني (-١) او العكس من ذلك والمحصلة في الحالتين هي صفر. الإستراتيجية البديلة للمعادلة الصفرية تضمن فوز الطرفين المتخاصمين (win-win) وسميت بـ (معادلة هارفارد) نسبةً الى جامعة هارفارد الامريكية التي طورت هذه الإستراتيجية.

يدور الصراع على الموارد في العراق الحديث على ثلاثة محاور رئيسية ترتبط فيما بينها بعلاقات جدلية معقدة. المحور الاول ذو بعد دولي ويدور بين الشركات النفطية الدولية ومن خلفها الدول المالكة لهذة الشركات والمستهلكة للنفط والتي تسعى الى تحقيق مصالحها الاقتصادية والجيوسياسية من جانب (المصالح الدولية)، وبين العراق الذي كان منذ الاحتلال البريطاني وحتى يومنا هذا يسعى الى بناء دولة حديثة وهياكل اقتصادية وطنية من جانب اخر (المصلحة الوطنية).

ومن المنظور التاريخي تمفصل هذا الصراع على مدى العقود التسعة الماضية على شكل ازمات سياسية داخلية وانقلابات عسكرية وحروب اقليمية ودولية كبدت المجتمع والاقتصاد العراقي خسائر فادحة، لا يزال المواطن العراقي يعاني من تداعياتها حتى يومنا هذا. ومن الواضح ان طريقة الحكومات العراقية المتعاقبة منذ عام ١٩٥٨ وبالاخص بعد انقلاب شباط ١٩٦٣ في ادارة الصراع مع الشركات النفطية الدولية ومع الدول الغربية تم وفق منطق لعبة "المعادلة الصفرية" والذي تم تغليفه بشعارات ايديولوجية زائفة مثل (نفط العرب للعرب).

وبعد مرور أكثر من نصف قرن أفاق اصحاب القرار السياسي المتحكمون بالشأن العراقي من نومهم ليشاهدوا الفجوة الكبيرة التي تكرست بين بلدهم وبين الدول الخليجية النفطية التي كانوا بالامس يترفعون عليها بأنها متخلفة ويتهمونها بالرجعية والعمالة للامبريالية وللشركات النفطية الاحتكارية. لقد تبين لمعظم العراقيين بأن الطريقة التي اختارتها هذة الدول في ادارة الصراع مع الشركات النفطية الدولية وفق منطق الذكاء الفطري لمؤسس الدولة السعودية عبد العزيز ال سعود ومؤسس دولة الامارات العربية الشيخ زايد ال النهيان، وهو أن الفائدة من استخراج النفط تعود على الطرفين، الوطني والاجنبي، ولو بدرجات متفاوتة في المراحل الاولى، كانت الاكثر نجاعةً من النهج الذي اختاره من يسمون انفسهم بـ "الوطنيين الشرفاء" المتسلطين على العراق وفق منطق (كل شيء او لا شيء). وليس من الغريب، وفي محاولة لردم الفجوة الاقتصادية الكبيرة مع دول الجوار، ان نرى بعض العجالة من وزارة النفط العراقية في تنظيم جولات التراخيص الاولى والثانية وابرام عقود الخدمة النفطية مع عدد كبير من الشركات النفطية الدولية يعد رقماً قياسياً في تاريخ الصناعة النفطية العراقية. من المبكر الحكم على هذا النهج الجديد بأنه يمثل الخروج النهائي من منطق المعادلة الصفرية، لاسيما ان هناك اطرافا سياسية عديدة ومن بينهم بعض الاقتصاديين العراقيين المعروفين تتهم وزارة النفط ببيع الثروات النفطية الوطنية للشركات الاجنبية وتطالب بالغاء العقود المبرمة التي تعتبرها غير شرعية.

المحور الثاني للصراع والذي يتسم بالبعد الاقليمي يدور بين العراق منذ ولادة دولته الحديثة مع معظم دول الجوار على موارد طبيعية مختلفة، اولاً الصراع على الارض وترسيم الحدود (تركيا وقضية الموصل، ايران وقضية شط العرب، الكويت بكاملها). ثانياً الصراع الخفي بين العراق من جانب وايران وبعض الدول الخليجية النفطية من جانب اخر على حصة كل منهما في سوق النفط الدولية وفي سقف انتاج منظمة اوبك، وثالثاً الصراع على الموارد المائية والذي برز الى العيان حديثاً مع تركيا وسوريا وايران. لم يكن للمواطن العراقي اي دور في ادارة الصراع مع دول الجوار وترك الامر لصاحب القرار السياسي الذي فشل ايضاً على هذا الصعيد في كسر المعادلة الصفرية وأدخل العراق في حروب طاحنة مع ايران والكويت ومع المجتمع الدولي. وفي عراق ما بعد ٢٠٠٣ تظهر بوضوح تدخلات دول الجوار في الشأن السياسي العراقي على خلفية الصراع على الموارد، مما يتطلب صياغة إستراتيجيات تفاوضية جديدة وبعيدة عن منطق المعادلة الصفرية مع كل دول الجوار، وبالاخص مع الدول الخليجية النفطية وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية، حيث يتوجب المراهنة على صعود قوى التكنوقراط التي تؤمن بنهج بديل للمعادلة الصفرية.

المحور الثالث والاخطر على الاطلاق هو الصراع الداخلي على الموارد والذي يدور على جبهات داخلية عديدة وعريضة وتشارك فيه كل الاحزاب والكيانات السياسية. وليس ثمة مبالغة في القول بأن الصراع يدور حالياً بين الكل وضد الكل، بعد ما كان قبل التغيير في عام ٢٠٠٣ جبهة واحدة للصراع بين عائلة الدكتاتور صدام حسين وباقي مكونات المجتمع العراقي. لا نرى فرقاً جوهرياً بين الوضعين فكلاهما يعبر عن هيمنة منطق المعادلة الصفرية على سلوك الفرد العراقي في تعامله مع الآخر (اما انا أو انت).

ونعتقد بأن الفساد الاداري والنهب العلني للمال العام واللذين اصبحا الثقافة السائدة في المجتمع العراقي يمثلان التجسيد الواقعي لمنطق المعادلة الصفرية. تكمن الخطورة الكبيرة في اطلاق العنان للصراعات الداخلية على الموارد في اثارها السلبية على تماسك المجتمع وعلى عملية بناء دولة قوية ومتمكنة من التصدي السلمي والتفاوضي للصراعات الاقليمية والدولية من اجل حماية الموارد الوطنية. المجتمع العراقي والساسة العراقيون في امس الحاجة الى كسر المعادلة الصفرية من خلال ابعاد هذه المعادلة من عالم العلاقات الاجتماعية والسياسية والدولية الى عالم الرياضة وبالاخص الى عالم كرة القدم. ندعو وزير الشباب والرياضة الى تشييد ملاعب لكرة القدم في المنطقة الخضراء والعمل على تشكيل فرق رياضية لكل كيان سياسي لممارسة لعبة كرة القدم. الفائدة من ذلك سوف لا تقتصر على اتقان قواعد وأصول المعادلة الصفرية بطريقة حضارية، اي القبول بالخسارة في الانتخابات وانما سوف تعود بالنفع على صحة السياسيين ولياقتهم البدنية والفكرية.

الإدارة المالية في الشركات النفطية

شاكر عبد موسى الساعدي

شركة نفط ميسان

كثير ما نسمع عن عجز الموازنة الاتحادية للدولة بالرغم من التخصيصات المالية الضخمة المتأتية أساسا من بيع النفط الخام ، والتي تصل إلى (١١٣) مليار دولار سنويا ، هذا العجز له تأثيرات سلبية على خطط الاستخدام والتوظيف وعلى مجمل الفعاليات الاقتصادية والتنمية الشاملة ، مما يضطر الدولة إلى تغطية العجز عن طريق الاقتراض الداخلي أو التمويل من البنوك الأجنبية ٠وبما إن الاقتصاد العراقي يعتمد بنسبة٩٣٪ من تمويله على إيرادات النفط فلا بد من إعادة صناعة النفط المتهالكة من خلال جلب رؤوس الأموال والخبرات الفنية لشركات النفط العالمية لمعالجة ضيق المؤن الوطنية وتنويع المصدر الجغرافي للدخل ، وإيجاد وسائل لتحسين شروط التمويل وزيادة الإيرادات التي سوف تساهم في تطوير الاقتصاد العراقي الناهض نحو الإمام ، على الرغم من أن عوائد النفط لا تمثل دخلا بالمعنى المتعارف عليه كونها غير قابلة للتجديد تلقائيا ، لذا لا يمكن تخصيصها لتسيير المرافق العامة وإنما تخصص لبناء المصانع والمدارس والمستشفيات وكذلك لبناء الطرق والجسور والموانىء٠٠٠٠الخ ، فلا بد من أحلال أصول رأسمالية أخرى محل الموارد النفطية القابلة للنفاذ٠

فمع بداية الثورة الصناعية مطلع القرن العشرين والانفتاح التجاري العالمي ، اهتم الناس بالحصول على حصص في الشركات النفطية الأمريكية العملاقة وشركات صناعة السيارات كمساهمين من اجل الحصول على الإرباح ، من هنا بدء دور – الإدارة المالية – يطرح نفسه على باب التداول والنقاش بسبب التطورات الاقتصادية اللاحقة ، فظهرت الأسواق المالية والبنوك الاختصاصية وشركات التمويل ومكاتب تصريف العملة والتحويل الخارجي والداخلي ، وأصبح المسئول المالي في الشركات مطلوبا ضمن هذه البيئة المتغيرة ليعطي الحلول المطلوبة من خلال توفير سيولة دائمة وترك جزء منها لحالات الطوارئ تلافيا لتعرض الشركة إلى خسارة متوقعة ، بعيدا عن موضوع المحاسبة والتكاليف وفصلها عن ثقافة المحاسبة وربطها بأسواق المال والبورصات والمصارف، وهنا لا بد من تعريف – الإدارة المالية– بمفهومها العام : هي نشاط يهتم بعملية حصول الدولة على الأموال اللازمة لتسيير المرافق العامة وضمان استخدام هذه الأموال بكفاية وفعالية ،إما تعريفها الخاص : هي الإدارة التي تختص بحيازة الأصول والأنشطة وإدارة النقد وتوفير التمويل اللازم لتمكين الشركة من القيام بنشاطها، فهي تسعى لتحقيق أهداف اجتماعية تعود على المجتمع بالنفع والخير ، وبالتالي زيادة الاستخدام والناتج القومي٠وبما إن – الإدارة المالية – تركز في عملها على الإيرادات والمصروفات المالية وتوفير السيولة فهي في الشركات النفطية مهمة لهذا الغرض ، فإيرادات النفط بحاجة إلى إدارة مالية وعقلية اقتصادية وخبرة طويلة في الإدارة ، وجميع شركاتنا النفطية هي شركات إنتاجية باستثناء شركات الخدمة ، لذا يكون تمويلها تمويل ذاتي من مواردها ،يكون فيها رأس المال المتداول يغطي مصروفاتها السنوية مع بقاء فائض مناسب لحالات الصرف والطوارئ دون وجود خلل في خزينتها بحيث لا يتحقق عمل الشركة دون تمويل مالي كبير يحقق تدفقات نقدية قابلة للقبض بعد مراجعة الأنشطة التي ليس لها تدفقات نقدية وحذف العمليات غير الاستثمارية وبالتالي تحقيق الإرباح الواسعة وتوزيعها على العاملين ، ولكن مصادر التمويل تختلف من شركة إلى أخرى ، وبما إن شركات النفط الاستخراجيه تنتج النفط الخام ويستخدم جزء منه للاستهلاك المحلي ويصدر الباقي خارج العراق ، أذن هناك مصادر تمويل مباشرة من خلال بيعه للمصافي وتحقيق إيرادات داخلية أو بيعه خارج البلد وتحقيق إيرادات خارجية ، لكن عمل الشركات تلك اختلف بعد أقرار عقود الخدمة الفنية حيث تحول التمويل من تمويل مباشر إلى تمويل غير مباشر يتمثل بالاستعانة بشركات النفط العالمية كممول للعمليات النفطية، لكن الطرق كلها تؤدي إلى نتيجة واحدة هي زيادة الإنتاج النفطي وبالتالي زيادة المبيعات وتحقيق

التدفقات النقدية على مدى فترات زمنية مختلفة، بعد التأكد من إن المبالغ المرصودة للاستثمار كافية بشكل كاف لتحقيق الأهداف المطلوبة لزيادة الإنتاج النفطي من خلال وجود استثمارات صيانة واستثمارات توسعية حسب الرقعة الجغرافية للحقل النفطي ، فهناك حقول نفطية مرتبطة فيما بينها وتكون مشروعات متكاملة وتبَني واحد منها يتطلب تبَني الأخر وبالعكس لأنها ترتبط بشبكة أنابيب تصريف واحدة مما يتوجب ضبط مصروفاتها المالية بشكل إجمالي وتقييم المشروع ماليا فيكون دور– الإدارة المالية – هو : مقارنة التدفقات الاستثمارية (الدفعات المصروفة من قبل الشركات الأجنبية) مع تدفقات الإيرادات (مقبوضات بيع النفط) دون الاعتماد على القواعد المحاسبية بشكل عام لكون تلك القواعد تركز على التكاليف فقط ، بينما هناك أنشطة ليس لها تدفقات نقدية كونها داعمة للمشروع الاستثماري الذي يستمر العمل به عشرون عاما ، بينما فترة حياته المالية قد تكون أكثر من مائة عام٠ وعليه يكون واجب – الإدارة المالية – أولا مراقبة الأموال المستثمرة في الفترة الابتدائية لبدء المشروع متضمنة المصاريف غير الملموسة مثل كلف الدراسات الفنية وتأهيل الإفراد ، كذلك متابعة الأموال المصروفة في السنة الأولى للمشروع مثلا ، حيث لاحظنا ومن خلال عملنا غير المباشر في متابعة عمل إحدى الشركات الصينية المستثمرة في حقول نفط ميسان ، أنها لم تصرف من ميزانية عامي ٢٠١١و٢٠١٢ سوى ٣٪ و ٧٪ من مبلغ التخصيص مما يؤثر سلبا على تنفيذ خطط العمل المرسومة، وان المبالغ المرصودة للاستثمار يجب إن يكون لها تأثير ذو مدلول على مستقبل الشركة وعكس ذلك تعتبر العملية وكأنها عملية تطوير أداري فقط ، ونحن أمام خيارين أما الاستمرار بالاستثمار كما عليه ، أو نقبل بتوقيف العمل جزئيا ، اذآ كيف تقييم – الإدارة المالية– هذا الحيد في الصرف وتعلل أسباب الإخفاق وتتجنب المطبات التي يمكن إن تترتب عن فسخ العقد وهوما يطلق عليه التدفقات السلبية التي تكون الشركة أكثر تأثرا بها في نهاية فترة الاستثمار٠أن الميزانية العمومية المقدرة لتلك الشركات : هي عبارة عن خطة تمويل يجب دراستها والإعداد لها قبل بدء التنفيذ ، فالخطة متوازية منذ البداية لأنها تهدف إلى تمويل الصناعة النفطية وتحقيق مساهمات في الأموال الخاصة من خلال امتلاكها مشروعات تطويرية تأخذ شكل مشاركات بسيطة يطلق عليها (عائد الخدمة) أو (رسم الأجر) مقابل الإنتاج التصاعدي للنفط الخام المنتج ، إي هو عبارة عن عائد مالي لتلك الشركات نتيجة استثمارها أموال داخل العراق لتمويل القطاع النفطي وتطويره على المدى البعيد بعيدا عن تداخل الصلاحيات الذي يربك عمل تلك الشركات ، وان عدم وجود – إدارة مالية– واضحة لها معايير محددة قائمة على تبسيط الإجراءات وتقليص الكلف والوقت بالإضافة إلى متابعة بعض حالات الفساد المرافقة لعمل تلك الشركات الأجنبية والذي ينعكس سلبا على كلف أسعار المواد المشتراة مع طرح أنواع رديئة من المواد الداخلة في أعمال مشاريعها وصعوبة الحصول على شهادات منشأ عالمية لبعض تلك المواد٠ من هنا كان لزاما على الشركات النفطية إن يكون لها عمق في فهم – الإدارة المالية – لان مالية الشركة هي باختصار ضمان بقائها ونموها ، بالإضافة إلى واجباتها الأخرى عليها متابعة صرف المال ، بحيث يستحق أصحاب الوظائف إن يأخذ كل واحد أجره مقابل عمل فعال يؤديه ، وبالتالي تحقيق الربحية المناسبة للشركة ، ولكن ليس هدفها الرئيسي هو تعظيم الإرباح فقط وإنما متابعة الأنشطة غير المجدية على المدى البعيد مثل تقليل مصاريف الصيانة أو البناء العشوائي غير المبرمج وتقليل المخزون غير الضروري و تحجيم عدد العاملين من خلال وضع الرجل المناسب في المكان المناسب ومحاربة البطالة المقنعة وإجراء عمليات الترشيق للهيكل التنظيمي ، مما ينعكس ايجاباً على الأداء الجيد للموظفين العاملين وبالتالي توزيع عائد الأرباح على عدد اقل منهم ٠وفي الوقت الحاضر تجاوز دورها حفظ السجلات والأوراق وأعداد التقارير والإشراف على النقد وتحضير الرواتب وأصبح يركز على الحصول على الأموال من مختلف مصادر التمويل واستعمالها في مختلف أنواع الأصول لما لها من علاقة وثيقة بمجمل نشاط الشركة مثل الإنتاج والتسويق والتمويل ، فهي تختلف عن المحاسبة كونها تهتم بتحليل البيانات بينما المحاسبة تهتم بجمع البيانات ، وفي الشركات الكبيرة الحجم تتوزع المسؤوليات المالية بين عدة أشخاص متخصصين يتولون مراكز إدارية متقدمة كأن يكون في كل شركة نفط (نائب المدير العام للشؤون المالية) يساعده شخصان (المدير المالي والمراقب المالي) حيث يلعب دورا كبيرا في السياسة المالية والتخطيط المالي الشامل ويكون عضوا في مجلس أدارة الشركة لكي يقدم المشورة الفنية في الأمور المالية ، وبصورة عامة فان شركات النفط الوطنية والحكومة المركزية والحكومات المحلية تتصل ببعضها البعض عن طريق سلسلة من العلاقات المالية ، تعتمد فيها عمليات الشركة النفطية ودخل الحكومة المحلية على سلسلة متغيرات منها اتفاقات المشاركة بالأرباح والضرائب المفروضة على الإنتاج البالغة ٣٥٪ من الربح المتحقق ومشروع البترو– دولار والتي سوف تؤدي إلى تحولات كبيرة في مدخولات وحصص إرباح شركات النفط والحكومات المحلية والحكومة الاتحادية سويةً ٠ وأخيرا أقول وبكل صراحة أن الفكرة السائدة عن الماليين والمحاسبين حتى اليوم ، تتلخص بكون المحاسب معقد ويعيش في عالم مغلق ودوره محدود يتلخص بدفع الأموال إلى العاملين فقط أو ما يطلق عليه (الدور التنفيذي) بحيث انعكس جمود التفكير المالي والمحاسبي وعدم مسايرته التطور الحاصل في الأنظمة الفنية على شكل انحرافات اتخذت أشكال متعددة منها: المركزية الشديدة وتعقد المسئولين الماليين في العمل وشعورهم بالغبن أحيانا وعدم مسايرتهم التطور الحاصل في الأنظمة المالية والاعتماد على حسابات التكاليف في المراقبة وعدم وجود – أدارة مالية– فعالة تركز على المنظور الخارجي للوظيفة المالية وقضايا التمويل الطويل والقصير الأجل ومتابعة المشاريع الصغيرة والكبيرة في الشركة٠لان الكثير من المدراء الماليين وبسبب عقليتهم الكلاسيكية في العمل يعتقدون بان ذلك ليس من مسؤولياتهم الوظيفية٠ومن المعروف بأن شركة(فوكسفون) الصينية المتخصصة بإنتاج الالكترونيات كأكبر شركة صناعية تعاقدية في العالم والتي حققت إيرادات عالية عام ٢٠١٢ تقدر ب (١٣٤) مليار دولار ، توظف (١،٤) مليون موظف في الصين في (٢٨) مجمع تابع لها وتضم مصانع ومساكن ومنشات رياضية ومصارف ومتاجر شيدتها الشركة، وقد ابتكرت عدة طرق لتحسين ظروف عامليها، منها تحضير وجبة غداء يومية لهم بمعدل(٨) طن من الرز بالاعتماد على جهات خارجية ، وقلصت العمل الإضافي فأصبح بإمكان العمال أخذ راحة يوم واحد أسبوعيا بعد أن كانت العطلة يوم واحد شهريا فقط، والسماح للموظفين العيش داخل المجمعات السكنية للشركة أو خارجها.

المهندس : منير الجلبي

محلل مختص بشؤون الطاقة

نظرة موضوعية على عقود النفط العراقية

١-العقود النفطية و توقعات انتاج النفط لعام ٢٠٢٠

لقد بلغ متوسط إنتاج النفط العراقي للأعوام، ٢٠٠٨/٢٠١٠، ٢,٤ مليون برميل يوميا (م ب ي) وبلغ التصدير، ١,٩ (م ب ي). ولكن، منذ عام ٢٠٠٩، وقعت وزارة النفط العراقية الاتحادية ١١ عقدا، سُمّيت بعقود الخدمات الفنية وعقود التطوير والخدمات مع مجموعة من شركات النفط العالميه الكبرى. إن العقود التي ابرمتها الوزارة ستساهم على الورق في تعزيز قدرة العراق على إنتاج ما يصل إلى ١٢,٥ مليون برميل يوميا، (م ب ي)، بحلول عام ٢٠٢٠، من شأنه أن يجعل العراق احد أكبر الدول المنتجه للنفط ،على الرغم من ان بعض المسؤولين في الدوله صرحوا بان الانتاج لن يبلغ، على الأرجح، مثل هذه المستويات. فالدكتور الشهرستاني، خلال حفل إطلاق "تقرير الوكالة الدولية للطاقة، في بغداد يوم ١٠ أكتوبر ٢٠١٢، قد قال ان الإنتاج سيصل إلى ما بين ٩ الى ١٠ مليون برميل يوميا ، و صرح السيد ثامر الغضبان ان متوسطة الإنتاج سيزيد قليلا عن ٩,٠ مليون برميل يوميا . يعرض تقرير وكالة الطاقة الدولية، (IEA)، ثلاثة سيناريوهات لإنتاج النفط العراقي بين عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢٥، السيناريو "الاعلى" ، يعطي إنتاج ما بين، ٩,٠ (م ب ي) و ١٠,٤ (م ب ي)، على التوالي، والسيناريو "الاوسط" يعطي ما بين ٦,١ (م ب ي) و ٨,٢ (م ب ي) ، و"المنخفض" يعطي ما بين ٤,٠ (م ب ي) و ٥,٢ (م ب ي) على التوالي. (١)

يعتقد الكثير من الخبراء أن النفط العراقي وبسبب عدم اهلية البنية التحتية لإستيعاب زيادات كبرى في الانتاج ، مثل المشاكل في خطوط أنابيب النقل وصهاريج التخزين ونقص الكهرباء والمياه على حد سواء ، سوف يرجح الارقام الواردة في السيناريو "الاوسط" لوكالة الطاقة الدولية، لكونها توقعات أكثر واقعية ، والتي تعطي متوسط انتاج يصل الى ٦,١ (م ب ي) في عام ٢٠٢٠.

من ناحية أخرى ، فإن حكومة إقليم كردستان وقعت ٤٩ عقدا لاستخراج النفط والغاز، وهذه العقود هي من نوع عقود "المشاركه في الإنتاج" مع شركات النفط العالمية منذ عام ٢٠٠٧، ويتوقع أن تنتج بحلول عام ٢٠٢٠ ما مقدار ٢,٠ (م ب ي) حسب تصريحات وزير نفط حكومة إقليم كردستان السيد اشتي هورامي، مقارنة بمتوسط الإنتاج الحالي المقدر ب ٠,٢ (م ب ي). (٢)

إن علينا الافتراض أن الإنتاج الواقعي لحكومة إقليم كردستان من النفط سيبلغ كمتوسط، ١,٤ (م ب ي) في عام ٢٠٢٠، (حيث لا توجد مصادر موثوقة أخرى للتأكد من بيان وزير النفط لحكومة إقليم كردستان)، واذا اضفنا إليها إنتاج النفط من قبل شركات النفط العالمية المنتجة ضمن عقود الخدمات الفنية مع وزارة النفط في بغداد وهو حوالي ٦,١ مليون برميل يوميا، و حوالي ٠,٥ (م ب ي) ستستمر بإنتاجها شركات النفط الوطنية العراقية، فسيكون مجموع إنتاج النفط العراقي المتوقع حوالي ٨,٠ (م ب ي) عام ٢٠٢٠.

٢- إنتاج النفط المتوقع من قبل شركات النفط الوطنية – شركة نفط الجنوب (SOC)، الشمال(NOC)، ميسان(MOC) وشركة النفط الوطنية العراقية (المستقبليه) عام ٢٠٢٠.

أنتجت شركات النفط الوطنية العراقية، بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠ ما يقرب من ١٠٠٪ من إنتاج النفط العراقي، بمتوسط بلغ ٢,٤ (م ب ي).

غير ان أربعة من حقول النفط العملاقة و المنتجة التي كانت تديرها شركات النفط الوطنية العراقية في الأعوام من ٢٠٠٨ الى ٢٠١٠، والمدرجة في الملحق ١ من "مسودة قانون النفط والغاز" في فبراير ٢٠٠٧، كي تبقى من حصة شركات النفط الوطنية، كشركة نفط الجنوب العراقية ، تم التعاقد على اعطائها في جولة التراخيص الاولى في عام ٢٠٠٩ لشركات النفط العالمية وبذلك حرمت الشركات الوطنيه منها! وتشمل هذه الحقول، حقل الرميلة الشمالي، (رقمه ١٩ في الملحق ١)، باحتياطيات قدرها، (BB) ١٠,٠ مليار برميل، والرميلة الجنوبية،) رقمه ٢٢ في الملحق)، باحتياطي قدره ٧,٥ مليار برميل، حيث مُنح الحقلان لشركتي ب بي البريطانية وشركة النفط الصيني/BP CNPC ، وحقل الزبير، رقمه (٢٧) مع احتياطيات، ٤، (BB)، مليار برميل، فمنح لمجموعة شركات ايني الإيطاليه / أوكسيدنتال الامريكيه / كوجاز، وكذلك مُنح حقل غرب القرنة، المرحلة-١ ورقمه ٢٦، ، باحتياط نفطي، ٨,٥ مليار برميل الى شركة النفط الامريكيه إكسون موبيل / وشركة شل. كانت هذه الحقول مجتمعة تنتج حوالي ثلثي النفط المنتج في العراق في الأعوام ما بين ٢٠٠٨ الى ٢٠١٠، بمعدل بلغ ٢,٤ (م ب ي).(٣)

اضافة الى ما بيناه اعلاه، فقد تم منح خمسة من أكبر حقول النفط المكتشفة لشركات النفط العالمية، ضمن جولة التراخيص ٢. وكانت هذه الحقول الخمسة مدرجة في الملحق ١ من مسودة قانون النفط والغاز المؤرخ فبراير ٢٠٠٧، لكي تبقى جزءا من حصة شركات النفط الوطنية العراقية.

ان ثلاثة من الخمسة حقول تُعتبر من الحقول العملاقة، وفقا للمعايير الدولية. وهي تشمل حقل مجنون كما هو موضح في المرفق ١ من مسودة القانون)تحت رقم ١٦)، باحتياط قدره ١٢,٦ مليار برميل (ب ب)، ومنح لمجموعة شركات شل / بتروناس،وحقل غرب القرنة ٢ (٢٦.NO) باحتياط قدره ١٣,٠ BB مليار برميل، حيث منح لمجموعة شركات لوك أويل / Stateoil، و حقل الحلفاية (١١No) ، باحتياط قدره ٤,١ BB مليار برميل، منح الى شركات CNPC الصينيه و بتروناس الماليزية .

ان الوقائع والارقام المدرجة اعلاه تظهر بان حوالي ٧,٥ (م ب ي) من إجمالي ٨,٠ (م ب ي)، المتوقع انتاجها من الحقول العراقية في عام ٢٠٢٠، سيكون من إنتاج الشركات النفطية العالمية في الحقول الممنوحة لهذه الشركات في جولتي التراخيص الاولى و الثانية مع وزارة النفط الاتحادية، وكذلك اتفاقيات المشاركة في الانتاج مع الشركات العالمية الموقعة مع حكومة إقليم كردستان.

سيؤدي هذا الأمر الى ان شركات النفط الوطنية العراقية بمجموعها، بما في ذلك "شركة النفط الوطنية العراقيه INOC"، المنوي انشائها، ستنتج حوالي ٠,٥ مليون برميل يوميا فقط أو حوالي ٦٪ من المجموع الكلي للانتاج العراقي، مقارنة بما كانت تنتجه الشركات الوطنيه العراقيه والمقدر ب ٢,٤ (م ب ي)، اي ما يمثل ١٠٠٪ من إنتاج النفط العراقي في الأعوام ٢٠٠٨ الى ٢٠١٠. ان الارقام أعلاه لا تشمل حقول كركوك النفطية التي كانت قد عرضت على شركات النفط العالمية في جولة التراخيص الاولى ، ولكن العرض لم ينجح بسبب الخلاف مع حكومة إقليم كردستان، الأمر الذي ابعد الشركات النفطية العالمية في حينه، ولكن ليس لفترة طويلة قادمة.

ان مثل هذا المقدار الضئيل من الانتاج (٦٪) لا يكاد يذكر! حتى أنه قد يمكن الإفتراض، من الناحية الاقتصادية، بان شركات النفط الوطنية قد يتم، عمليا، إيقافها عن الإنتاج في المستقبل.

ان جولات التراخيص التي عقدتها الحكومه المركزية واتفاقيات المشاركة في الانتاج المعقودة من قبل حكومة اقليم كردستان لن تؤدي الى إعادة بناء وتطوير مستقل لصناعات النفط و الغاز الوطنية العراقيه. على العكس من ذلك ، فإن الأمر قد يؤدي إلى تفكيك كل الصناعات الوطنية وإعطاء السيطرة الحقيقية على هذه الصناعات لشركات النفط العالمية للمرة الأولى منذ تأميم النفط في سبعينات القرن الماضي .

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: هل سيتبقى هنالك في واقع الأمر أي من الصناعات النفطية الوطنية العراقية ؟ ام سيتم حصر دور شركات النفط الوطنية العراقية في المستقبل بما لا يزيد عن شركات فرعية للاشراف فقط على الحقول النفطية العملاقة التي سيتم إدارتها بشكل كامل من قبل شركات النفط العالمية، فينحصر دورها الإنتاجي على الحقول البعيدة والهامشية في افضل الاحوال؟

٣ – ماذا ينبغي أن تكون أولويات وزارة النفط الاتحادية؟

لقد حان الوقت لوزارة النفط للتوقف واعادة النظر في أولوياتها ضمن مخطط لتطوير الاقتصاد العراقي . وقد وضعت الوزارة خطة تحدد هدفين، قصير وبعيد الأمد، للقدرة الإنتاجية ، ومع ذلك فإنه من الواضح أن هذا التحديد لا يشكل جزءا من سياسة حكيمة لتنظيم المخطط الإستراتيجي الذي يجب أن يحدد بشكل متكامل ومترابط مختلف جوانب قطاع الصناعات النفطية، أو الكيفية التي ينبغي تشغيله على وفقها.

ان التخطيط لأهداف الإنتاج وحدها لا يشكل سياسة حكيمة في حد ذاتها، ولا الدورات المتتالية للعطاءات، إلا إذا كانت تشكل جزءا من خطة مدروسة تربط جميع المكونات معا. من المفروض أن تركز استراتيجية الوزارة الاتحادية النفطية في المدين، المتوسط والطويل، على بناء صناعه النفط الوطنية بشكل متكامل، يشمل جميع المراحل، بدءاً من عمليات إستخراج النفط والغاز، ويشمل مرحلة صناعات التكرير والبتروكيمياوية، مرورا ببناء البنية التحتية اللازمة ، وان لا يركز ويخطط سياسته فقط على زيادة القدرة الإنتاجية للنفط والغاز حيث يجب أن يكون الانتاج جزءا من هذه الاستراتيجية ، وينبغي ألا يصبح " الأولوية الوحيدة في مخططاته".

لقد مر العديد من بلدان العالم المنتجة للنفط، من خلال عمليات مماثلة، للتحول في صناعاتها النفطية قبل ان تقوم بإعادة فتح أبوابها أمام شركات النفط العالمية. لقد كانت تلك الدول التي نجحت قد خططت وشرعت القوانين الحديثة التي وضعت مصالحها الوطنية، كأولوية أولى، فاصدرت القوانين والأنظمة التي حددت بوضوح أدوار ومسؤوليات الشركات المملوكة للدولة في مقابل أدوار ومسؤوليات الشركاء الأجانب ، ولكن من الواضح ان العراق لم يفعل هذا الأمر.

لقد كان على الوزاره ان تخطط وتسلك نهج أكثر تدرجا في الانتاج ، من خلال إعطاء الأولوية لإعادة تأهيل حقول النفط المنتجة القائمة ، مع التركيز على العمل الذي يقع ضمن قدرات الشركات الوطنية ، وعند الاقتضاء القيام باستخدام شركات النفط الأجنبية المتخصصة لتطوير مثل هذه الخدمات التقنية مثل شركة هاليبرتون ، بذرفورد ، وADC والتعاقد معها على وظائف تقنية معينة مثل عمليات الحفر الحديثة والبدء التدريجي المبرمج في واحد أو اثنين من هذه الحقول النفطية. وكان هذا من شأنه أن يعطي فرصة لتدريب وتطوير القدرات العراقية في الوقت نفسه.

ولكن بدلا من ذلك فان ما نراه اليوم وبعد أكثر من ٣٠ عاما من الحروب والعقوبات والاحتلال وعدم الاستقرار، هو أن الوزارة وقعت عقودا امدها ٢٠-٢٥ سنة مع شركات النفط العالمية في جولات العطاءات الاولى والثانية ، لحقول تحتوي على ٩٠ مليار برميل من النفط والتي تمثل حوالي ثلثي احتياطيات العراق النفطية المثبتة، وتم ذلك كله في غضون ٦ أشهر من عام ٢٠٠٩.

لم تقم أي دولة اخرى منتجة للنفط والغاز في العالم في أي وقت مضى لتطوير صناعتها النفطية والغاز بمثل هذه الطريقة المتخبطة وبمثل هذا التسرع غير المنهج.

ان هذا النوع من السياسات لا يخدم سوى مصالح الولايات المتحدة والحكومات الأوروبية الغربية، الذين يرغبون فقط في رؤية العراق كدولة منتجة ومصدرة للنفط والغاز الخام فقط ، ومرتبطة ارتباطا وثيقا مع شركات الطاقة الأجنبية العالمية، لزيادة إمدادات النفط العالمية اولا وقبل كل هدف اخر.

٤- تأثير الزيادة في إنتاج النفط العراقي على اسعار النفط العالمية ومنظمة أوبك

يتعلق القلق الثاني بمستقبل العراق في في منظمة أوبك (منظمة الدول المصدرة للنفط). فالعراق عضو في منظمة أوبك منذ تاسيسها، غير انه كان يصدر في اعوام ٢٠٠٨/٢٠١٠ حوالي ١,٩ (م ب ي) فقط . فاذا افترضنا أنه يمكن السماح للعراق لرفع مستوى التصدير للنفط العراقي إلى ٣,٢ (م ب ي) والذي كان مستوى الحصة العراقية التي قبلتها منظمة أوبك في عام ١٩٧٩ وأيضا في عام ١٩٩٠، (من مجموع انتاج العراق في حينه)، والذي كان ينتج ٣,٩، (م ب ي)، فماذا سوف يحدث لكمية ٤,٣٠٠,٠٠٠ (م ب ي) الإضافية التي ستتوفر للعراق، حيث سيشكل هذا الرقم الفائض عن صادراتها في عام ٢٠٢٠، اذا بلغ انتاجه ٨,٠ (م ب ي) وبقي الطلب الداخلي بحدود ٠,٥ (م ب ي) ؟ ان مثل هذه الزيادة في الانتاج سوف تشكل تحديين رئيسين لمنظمة الأوبك . يرتبط الاول بقدرة المنظمة على الحفاظ على مستوى العرض الذي يضمن بقاء أسعار النفط ضمن النطاق الذي يضمن عائدات كافية للبلدان الأعضاء ، والتحدي الثاني يرتبط بقدرة منظمة الاوبك على الاحتفاظ بوحدتها بين أعضاء يتنافسون على حصص اكبر من زيادة الإنتاج.

ان دراسات منظمة الأوبك، المتوسطة إلى طويلة الأجل، تتوقع أن الطلب العالمي على النفط سيصل إلى ٩١,٨ (م ب ي) في عام ٢٠١٥، و٩٦,٩ (م ب ي) في عام ٢٠٢٠ مقارنة بانتاج قدره ٨٧,٠ (م ب ي) في عام ٢٠١٠. (٤) تثيرهذه التوقعات التساؤل حول امكانية ان يبقى العراق في هذه الحال عضوا في منظمة أوبك . وهل سوف يقبل الأعضاء الاخرون في أوبك أن يزيد العراق مستويات التصدير لتغطية جميع الزيادات المتبقية المتوقعة في الطلب العالمي على النفط ؟ وإذا لم يتم ذلك ، فهل سيستمربقاء العراق في أوبك أم أنه

سينسحب من المنظمة، ويستمر في زيادة صادراته النفطية بشكل مستقل ، والذي من المحتمل جدا أن يؤدي إلى انهيار أسعار النفط العالمية؟

ان مثل هذه المخططات ستؤدي الى قيام العراق بلعب دور " المملكة العربية السعودية " الثاني، بالتزامن مع خطط حكومات الولايات المتحدة وأوروبا الغربية والتي تسعى إلى جعل العراق ليس أكثر من " مضخة لأسواق النفط والغاز العالمية " ووظيفته ضخ النفط والغاز في الأسواق العالمية لخدمة وإثراء النخب المحلية وكذلك التكنوقراط الذين يساعدونهم.

٥- أستنتاجات

١- ان هذا التحليل شمل تاثيرات عقود النفط فقط ، واسثنى عقود الغاز التي تتطلب تحليلا مسهبا و منفصلا.

٢- ان الغرض من هذا العرض لا يقصد منه اتهام وزارة النفط الاتحادية في بغداد بأنها جزء من مؤامرة دولية لتسليم النفط والغاز العراقي إلى شركات النفط العالمية . على العكس من ذلك فإن من المهم دعم السياسات الإيجابية الاخرى لوزارة النفط الاتحادية، بما في ذلك سعيها لمركزة المسؤولية عن التخطيط الاستراتيجي لتطوير موارد النفط والغاز في جميع انحاء العراق لكي يمكن اتخاذ القرارات وتنفيذها ضمن صلاحيات الوزارة الاتحادية ، وكذلك لمعارضة مشاريع وزارة النفط لحكومة إقليم كردستان في مساعيها لفرض الامر الواقع والقبول بعقود المشاركة في لإنتاج (PSC) التي تسعى اليها حكومة كردستان. ولكن في نفس الوقت علينا أن نتذكر أن مثل هذه الخطط هي المفضلة من قبل شركات النفط العالمية . ويهدف هذا التحليل لفتح نقاش بين خبراء النفط الدوليين والعراقيين والمحللين الذين يعارضون خصخصة النفط والغاز العراقي .

٣- ان السياسات الحالية لكل من الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان تؤدي إلى انتقال ادارة وتنفيذ عمليات استخراج العراق للنفط والغاز إلى أيدي شركات النفط العالمية ، وان العراق سوف يفقد السيطرة على صناعات الاستخراج تماما.

٤- وبالإضافة إلى ذلك فان سياسات حكومة إقليم كردستان ستؤدي إلى القضاء الكامل على صناعات الاستخراج العراقية الوطنية للنفط والغاز والخصخصة الكاملة للصناعات الوطنية من خلال اصرارها على السير بالعمل باتفاقيات المشاركة في الانتاج.

٥- ان السياسات الحالية للحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان تؤدي إلى انتقال ادارة وتنفيذ عمليات استخراج العراق للنفط والغاز إلى أيدي شركات النفط العالمية ، وان العراق سوف يفقد السيطرة على صناعات الاستخراج تماما.

٦- أضافة الى ذلك ، فإن ما يسمى بعقود الخدمات الفنية TSCs التي وقعتها الحكومة المركزية مع شركات النفط العالمية، منحت السيطرة على ٩٤ في المئة من حقول النفط العراقية المنتجة عام ٢٠١٠ لمدة ٢٠ إلى ٢٥ سنة للشركات الأجنبية، وذلك من خلال سيطرة الشركات العالمية على " لجان ادارة التشغيل FODs ". وبالإضافة إلى ذلك ، فإن جميع المؤشرات تدل على أن ذلك سيترتب عليه تناقص حجم الاهمية في الانتاج الذي تمتعت به شركات النفط الوطنية، كشركة نفط الجنوب، والشمال، وميسان، والوسط في عمليات الانتاج بشكل شبه كامل، ونفس هذا المصير سيواجه مستقبل شركة النفط الوطنية العراقية.

٧- كان أفضل خيار في عام ٢٠٠٩ لوزارة النفط الاتحادية هو أعادة النظر في شروط عقود الخدمات الفنية TSCs لبعض الحقول في جولة التراخيص الأولى مع شركات النفط العالمية من أجل الوصول إلى مستويات الإنتاج المطلوبة، وفقا لاتفاقيات تنافسية ولمدة أقصاها من سنتين إلى خمس سنوات ، قابلة للتجديد للحقول التي تنتج المزيد من النتائج بسرعة وسهولة دون أن تسبب أي أضرار اقتصادية.

٨- ومع ذلك ، وحيث نقف اليوم ، وبغية الحد من الأضرار التي قد حدثت بالفعل ، ينبغي على وزارة النفط القيام بما يلي :

١- إنهاء ما يسمى بعقود الخدمات الفنية TSCs المعقودة مع شركات النفط العالمية التي لا تعمل ضمن سياسات الوزارة الاتحادية، مثل اكسن موبيل Exxon الامريكية المتعاقدة على حقل غرب القرنة ١ ، وشركة توتال الفرنسيه المتعاقدة على حقل حلفاية وشركة غازبروم الروسية المتعاقدة على حقل بدرة ، حيث ان جميع هذه الشركات قامت بتوقيع عقودا جديدة مع حكومة إقليم كردستان ومخالفة بشكل واضح لسياسة وزارة النفط الاتحادية . ان مثل هذه الخطوات سوف تخفض الإنتاج بنسبة ٣,٥ مليون برميل يوميا من اصل ١٢,٥ (م ب ي) منتج على الورق.

ب - وينبغي أيضا تعديل وإعادة التفاوض على العقود المبرمة، وخاصة تلك المتعلقة بجولات التراخيص الاولى والثانيه.

ج- ليس هناك سبب مقنع لعقد المزيد من جولات تراخيص جديدة ، خاصة بالنسبة للمناطق غير المستكشفة لحد الان و لفترة طويلة من الزمن ، أو على الأقل حتى عام ٢٠٢٠ عندما تصبح أحجام الانتاج اكثر وضوحا.

٩- يجب أن تركز استراتيجية وزارة النفط الاتحادية على المدين، المتوسط والمدى الطويل على بناء صناعات نفطية وغازية متكاملة ووطنية تبدء من صناعات الاستخراج وتشمل صناعات التصفية والبتروكيميائية ، حيث ينبغي أن تكون سياسات زيادة كمية إنتاج النفط والغاز جزءا من هذه الاستراتيجية ، كما وينبغي ألا تصبح " الأولوية الوحيدة ". ان السياسات الحالية لا تخدم سوى مصالح الولايات المتحدة والحكومات الأوروبية الغربية وشركات النفط الدولية .

١٠- ينبغي ان تكون هنلك ايضا استراتيجيات وطنية لانتاج الغاز، وان تخطط الوزارة الاتحادية أيضا لتعزيز منظمة " أوجك OGEC " (منظمة الدول المصدرة للغاز) والتي شكلت قبل ٤ سنوات، وينبغي ألا تؤدي سياسة العراق إلى إضعاف هذه المؤسسات الحيوية.

المصادر:

١- تقرير وكالة الطاقه الدوليه IEA
-٨d٥f-١١e٢-١١٢e-٩dff٨٣٥٢/٠/http://www.ft.com/cms/s
html#axzz٢E٠yegWAU.٠٠١٤٤feabdc٠
http://www.iea.org/publications/freepublications/
pdf.١-publication/weoiraqexcerptsummaryWEB

٢ – تحليل- "تقارير النفط العراقية" - هل سيصبح العراق المعمل الجديد لأنتاج الطاقه في العالم ؟
http://www.iraqoilreport.com/oil/production-
exports/analysis-iraq-the-worlds-new-oil-
٨٦٩٨-powerhouse

٣- تحليلات- المهندس منير الجلبي
-http://www.zcommunications.org/iraqi-oil-are-the
rnd-bid-rounds-part-of-a-wise-resource--١st-and
development-strategy-or-could-they-turn-out-to-
be-steps-in-the-wilderness-by-munir-chalabi

٤- تقرير منظمة أوبك ٢٠١٢- توقعات انتاج النفط العالمية

بما تفيدنا وظائف قطاع الطاقة؟

بقلم :
جيمس كونكا

توفر جميع مصادر الطاقة فرصا للعمل. أي شيء يستلزم صناعة الأشياء أو تركيبها أو نقلها أو التنقيب عنها يحتاج إلى عمال كي يقوموا بهذه المهمات. إلا أن الوظائف تتنوع في طبيعتها، ويسهم بعضها في ردف الاقتصادات المحلية أكثر من غيره. والسبيل الوحيدة لعقد مقارنة بينها هي من خلال قياس عدد الوظائف نسبة إلى حجم الطاقة التي تنتجها هذه الوظائف، ومن ثم معرفة إن كانت وظائف محلية أو غير ذلك.

هناك فئتان من الوظائف في قطاع الطاقة:

أولا-الوظائف الاستثمارية: وتشمل كل من التصنيع والبناء والتركيب:

- التصنيع:وتكون غير محلية في الغالب وتتوفر حيثما توجد معامل للتصنيع، والتي عادة ما تكون بعيدة عن أماكن تركيب وحدات الطاقة.

وكمثال حي على ذلك: عندما تقرر ولاية كاليفورنيا مثلا تركيب ١٠٠ مولد لطاقة الرياح، فلربما يعود ذلك بالنفع على ٣٠٠ عامل في معمل التصنيع في آركانساس، على عكس السكان المحليين في ولاية كاليفورنيا، إذ إن التكلفة الأكبر في مجال طاقة الرياح تكمن في التصنيع وليس العمليات التشغيلية.

- البناء والتركيب: وتعتمد على مصادر الطاقة ونوعيتها.

بالنسبة للوحدات الكبيرة الثابتة، الفحم والطاقة الهيدروليكية والطاقة النووية، تكون الوظائف محلية في الغالب وتدوم حوالي ٤ إلى ٦ سنوات. أما الرياح والطاقة الشمسية، فلا تكون الوظائف فيها محلية وتدوم لمدة ٢ إلى ٣ سنوات. في حين يأتي الغاز في مكانة متوسطة.

أما بالنسبة للبناء، يحتاج قطاع الغاز إلى وجود ١٠٠٠ وظيفة لتوليد ١٠٠٠ ميغا واط من الطاقة الاستيعابية المثبتة، وتحتاج الرياح إلى ١٠٠٠ وظيفة كذلك، فيما يحتاج الفحم إلى ١٥٠٠ وظيفة وتحتاج الطاقة النووية إلى ٥٠٠٠ وظيفة.

وأخيرا بالنسبة للتشغيل، يتطلب الغاز حوالي ٦٠ وظيفة فقط لكل ١٠٠٠ ميغا واط من الطاقة الاستيعابية المثبتة، وتتطلب الرياح ٩٠ وظيفة والفحم ٢٢٠ وظيفة، فيما تتطلب الطاقة النووية ٥٠٠ وظيفة. وتعتبر الطاقة الشمسية مشابهة للرياح لكنها تحتاج وظائف تصنيع أكثر لكل ميغا واط. وفقا للجنة البحوث في الكونغرس، توجد معظم هذه الوظائف في الصين.

ثانيا- الوظائف التشغيلية: وتكون معظم الوظائف التشغيلية محلية وتعتمد في ديمومتها على ديمومة وحدات الطاقة. فمثلا: تدوم وظائف طاقة الرياح ٢٠ عاما، والفحم ٤٠ عاما، بينما تدوم وظائف الطاقة النووية ٦٠ عاما.

وبالتالي فإن مصادر الطاقة المتجددة، باستثناء الطاقة الهيدروليكية، توفر فرص عمل أقل بالنسبة لكل ميغا واط ولمدة زمنية أقصر، كما أنها تتركز في المناطق التي يتم توليد الطاقة فيها. وهذا يفسر السبب وراء نفاد الطاقة سريعا وتضاؤل العمليات التشغيلية بعد فترة وجيزة من مباشرة العمل. أما بالنسبة لمصادر طاقة الحمل الأساسي فهي توفر فرص عمل أكثر وتكون محلية في معظمها لأنها تتطلب جهودا أكبر في تشغيل عمليات توليدها. ويأتي الغاز مجددا في منزلة وسطى. إن ما ينضوي على أهمية كبيرة هو أن الوظائف التشغيلية المحلية تخلق فرص عمل إضافية غير مباشرة في المجتمع بمعدل يبلغ وظيفتين غير مباشرتين لكل وظيفة أصلية تقريبا. ومن هذا المنطلق، تعتبر مصادر طاقة الحمل الأساسي أفضل بكثير من مصادر الطاقة المتجددة بالنسبة لما توفره من دخل إجمالي للضرائب ما لم يوجد مصنع توليد للطاقة في منطقتك.

ولكن بعيدا عن فرص العمل التي تخلقها مصادر الطاقة بحد ذاتها، فإن المسألة الأهم تكمن في توفير طاقة موثوقة ورخيصة، وهو ما من شأنه أن يستقطب النشاطات الصناعية الضخمة ويؤدي إلى نمو أكبر في الإنتاج. فمصانع السيارات الكبيرة مثلا لن تعتمد على الطاقة المولدة من الرياح لتلبية احتياجاتها من الطاقة، بل ستختار موقعا يستمد طاقته من الفحم أو من الطاقة الهيدروليكية أو النووية. وتعد هذه الوظائف أهم بكثير بالنسبة للاقتصاد الاقليمي والدخل الضريبي من إيجاد فرص عمل أقل في مجال الطاقة. لذا فإن فرص العمل المتوافرة في قطاع الطاقة تمدنا بالطاقة أيضا وتسهم في النمو والانتعاش الاقتصادي!

ما هي أفضل الطرق لتطوير التنقيب عن النفط؟

كان لشركات النفط والغاز المستقلة إسهامات جوهرية، على مدى الأعوام الأخيرة، في استكشاف حقول نفطية جديدة ولاسيما قرابة المناطق الحدودية في وقت طغى فيه انخراط كبرى شركات النفط في جني الأرباح قصيرة الأجل على أنشطتها في التنقيب عن احتياطيات نفطية جديدة وهو ما يهدد بتراجع مستوى أدائها على المدى الطويل. وحيث إن نجاح عمليات التنقيب على نحو مستدام يتطلب توافر العديد من الإمكانيات، فإن شركة الاستشارات الإدارية "بوز أند كومباني" تحدد الثقافة التنظيمية باعتبارها العامل الجوهري الذي يميز الشركات دائمة التفوق في مجال البحث والتنقيب عن النفط عن منافسيها. وبالتزامن مع تركيز شركات النفط الوطنية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل أساسي على تعظيم الإنتاج، يظل استكشاف موارد جديدة من قبل شركات النفط الوطنية أو شركائها من شركات النفط العالمية يلعب دورا حيويا في زيادة قيمة الموارد النفطية بشكل عام. وفي حين يصعب محاكاة شركات النفط الوطنية لنموذج الثقافة التنظيمية غير الرسمية الذي تتبناه صغرى شركات النفط العالمية الناجحة في مجال التنقيب، فإن هناك عدد من الخطوات العملية التي يمكن للشركات الوطنية اعتمادها لترسيخ أو تحسين خصائص ثقافة التنقيب عن النفط، الأمر الذي يسهم في تحقيق المزيد من الاستكشافات في مشاريعها القائمة، ويساعد على توجيه إدارة مشاريع التنقيب المشتركة التي تقودها شركات النفط العالمية.

أهمية الثقافة التنظيمية:

سعيا لإدراك النجاح في مجال التنقيب عن النفط، يجب توافر العديد من القدرات والخصائص بما يشمل التمتع بمهارات عالمية الطراز في علوم الأرض، والقدرة على العمل في ظل ظروف بيئية قاسية، وامتلاك شبكات قوية لتطوير الأعمال، ونظام مالي لإدارة المخاطر بكفاءة وفاعلية. وبالرغم من كل ذلك، يفيد ديفيد برانسون، وهو مستشار تنفيذي لدى شركة بوز أند كومباني قائلا "إن الثقافة التنظيمية هي العامل المحوري الذي كثيرا ما نلاحظه ونلمسه في عملنا مع الشركات النفطية دائمة التفوق في مجال التنقيب، حيث تعزي تلك الشركات الفضل في نجاحها إلى أنماط المعتقدات والأفكار والسلوكيات المعززة ذاتيا والتي ترسم إطار الثقافة التنظيمية أكثر من أي تكنولوجيا خاصة أو أساليب حديثة".

ويستطرد ديفيد برانسون قائلا "تعتمد الثقافة التنظيمية الخاصة بكل شركة على ثلاثة أبعاد رئيسية ألا وهي: الكوادر البشرية، وإجراءات العمل، والهيكل التنظيمي، وبشكل عام تقدر شركات التنقيب الناجحة الكوادر المتخصصة في علوم الأرض، غير أنها غالبا ما تعمل على ربط مكافآت الموظفين بالأداء العام للشركة عوضا عن ربطها بالإنجازات الفردية لكل موظف".

ويضيف شون ويلر، وهو شريك في بوز أند كومباني، قائلا "من المدهش أن تكون إجراءات العمل، على غرار تقييم المخاطر، في شركات التنقيب الناجحة في غاية البساطة ومفهومة لدى كافة المستويات الإدارية ويجري تطبيقها بشكل متناسق، وهو الأمر الذي يتعذر إدراكه سوى بإجراء نقاشات مفتوحة حول ما حققته تلك الشركات من نجاحات و ما تعرضت له من إخفاقات، ومن خلال ضمان استيعاب الدروس المستفادة من التجارب السابقة على جميع الأصعدة".

واليوم تتبنى معظم شركات التنقيب هياكل تنظيمية مسطحة تتيح للعاملين في فرق علوم الأرض سهولة الوصول إلى القيادات العليا، وبناء على ذلك، يتم اتخاذ القرارات من خلال التواصل المباشر بين مجموعات صغيرة من الأفراد المخولين

بالصلاحيات اللازمة لذلك.

خطوات عملية للارتقاء بمستوى أداء عمليات التنقيب

لا يوجد منهج أو أسلوب قياسي يضمن نجاح عمليات التنقيب لجميع الشركات. ففي حقيقة الأمر، على كل شركة تبني المنهج الذي يتناسق مع ثقافتها التنظيمية، وسياستها لتحمل المخاطر، ومبادئ تشغيلها العامة.

ولهذا السبب يوضح ديفيد برانسون قائلا: "لا نوصي شركات النفط الوطنية بمحاولة محاكاة الثقافة التنظيمية لصغرى شركات النفط العالمية الناجحة في عمليات التنقيب، ولكن ثمة عدد من الخطوات العملية المتعلقة بالكوادر البشرية، وإجراءات العمل، والهياكل التنظيمية التي من شأنها مساعدة أي شركة نفط وطنية على تحسين مستوى أدائها في عمليات التنقيب".

وفيما يتعلق بالكوادر البشرية، يتعين على شركات النفط الوطنية تقييم ما لديها من كوادر لضمان الجمع بين متخصصين تقنيين ذوي مهارات عالية ومنقبين يتمتعون بسجل حافل بالاكتشافات المهمة. إضافة إلى ذلك، على الشركات الوطنية التأكد من قيام شركائها من شركات النفط العالمية بتكليف أفضل منقبيها للمشاريع المشتركة، وجعل هذا الشرط هو المعيار الأساسي لاختيار الشركاء.

وفي ذات السياق، يضيف جورج شحادة، وهو شريك في شركة بوز أند كومباني، قائلا "في الواقع، يتبنى المنقبون المتميزون نظرية "الفرضيات" مما يؤدي إلى الوصول لاكتشافات جديدة. ويتحتم على الشركات الوطنية التأكد من إعادة توجيه دراساتها الداخلية وكافة نقاشاتها التقنية مع ركات النفط العالمية لترتكز بشكل متوازن على نظرية "الفرضيات" لضمان الخروج من عباءة المسلمات الأساسية ودعم الابتكار والإبداع. وقد تحتاج الشركات الوطنية إلى إعادة النظر في نظم المكافآت لديها وعقودها القائمة على الأداء بحيث تتماشى مع أهداف التنقيب على الصعيدين الفردي والمؤسسي والرامية إلى تحقيق أفضل نتائج التنقيب للشركة بأسرها".

كما سيتطلب الارتقاء بمستوى أداء عمليات التنقيب مراجعة إجراءات العمل المؤدية إلى اتخاذ قرارات الاستثمار وتعديلها في الشركات الوطنية بالاتفاق مع شركائها من الشركات العالمية. وفي هذا الإطار، يستطرد شون ويلر قائلا "لقد تم رفض الاستثمار بالعديد من الحقول المكتشفة حديثا قبل البدء بعمليات الحفر الفعلية وذلك لعدم مطابقتها للمعايير الاستثمارية المعنية بالمكاسب والمخاطر المالية أو حدود أهميتها النسبية والمحددة في تلك الشركات".

ومن جهة أخرى، على شركات النفط الوطنية استحداث معايير داخلية للاستثمار بما يحقق التوازن بين المخاطر والمكاسب المحتملة، كما عليها أن تتأكد من حصول شركائها من الشركات العالمية على الحوافز التي تشجعها على ضخ رؤوس أموالها في الاستثمارات، مع الأخذ بعين الاعتبار مخاطر ومكاسب فرص التنقيب المتاحة. وفيما يتعلق بمحافظ استثمارات الشركات الوطنية، يتعين عليها لذلك وضع آليات تخصيص الموازنة أو تعزيزها بشكل يتسم بالشفافية والاتساق من أجل ضمان تخصيص الموازنة وتكريس الموارد المتاحة لأكثر فرص التنقيب الواعدة.

ومع انصباب جل تركيز الشركات الوطنية على تعظيم الإنتاج، ينبغي على قياداتها العليا عدم إغفال الدور الذي قد يلعبه التنقيب في تطوير محافظها الاستثمارية، فيجب أن تحرص على إيلاء الاهتمام الكافي لوظيفة التنقيب وإعطائها القدر الواجب داخل المستويات التنظيمية وتوفير الموارد اللازمة لها وفقا لذلك. وسيساهم تعزيز مكانة وظيفة التنقيب داخل الشركات الوطنية في استقطاب ألمع العقول في مجال التنقيب. كما يتعين عليها التأكد من تحقيق التوازن بين دور وظيفة التنقيب في الهيكل التنظيمي المركزي ودورها في الهياكل التنظيمية للأصول سعيا لضمان المزج الأمثل بين تحفيز الابتكار والإبداع في الأصول من جهة والتمسك بالمعايير الموضوعة مركزيا من جهة أخرى، الأمر الذي يؤدي إلى تعظيم الاستفادة من محافظها الاستثمارية بشكل عام.

وختاما، يجدر بالشركات الوطنية عدم تجاهل عناصر التفاعل للثقافة التنظيمية غير الرسمية. وفي هذا الصدد يوصي جورج شحادة قائلا "يتحتم على القيادات العليا للشركات الوطنية التنبيه إلى أهمية الممارسات الداعمة لعمليات التنقيب على غرار الجمع بين تخصصات متعددة داخل فرق العمل، وإبداء روح المبادرة، والتواصل الدائم والمفتوح، مع ضمان تسليط الضوء على الكوادر البشرية المشجعة لتلك الممارسات".

وبالرغم من دوران معظم شركات النفط الوطنية في فلك تحسين الإنتاج، يظل الأداء القوي لعمليات التنقيب عن النفط عاملا جوهريا لتجديد الاحتياطيات وتعظيم قيمة الموارد المتاحة على المدى الطويل. وبمقدور شركات النفط الوطنية أن تحذو حذو الشركات العالمية الناجحة في عمليات التنقيب إذا ما رغبت في استخراج مزيد من النفط الخام والغاز الطبيعي من خلال بناء ثقافة تنظيمية تعلي من شأن التنقيب بما لا يقل عن الاهتمام الذي توليه لغيره من الأنشطة المؤسسية الأخرى. فاتباع الخطوات العملية الخاصة بوضع هيكل تنظيمي يرتقي بمستوى أداء عمليات التنقيب من شأنه مساعدة شركات النفط الوطنية في إعادة اكتشاف فن التنقيب عن النفط والغاز الطبيعي مما يتيح لها فرصة الاستحواذ على حصصها العادلة من الحقول المكتشفة، كما يمكنها من إدارة شركائها من الشركات العالمية بهدف تحسين مستوى أداء التنقيب.

أصـل النفـط وطـرق هجرتـه

نهير قاسم جبار
رئيس جيولوجيين أقدم

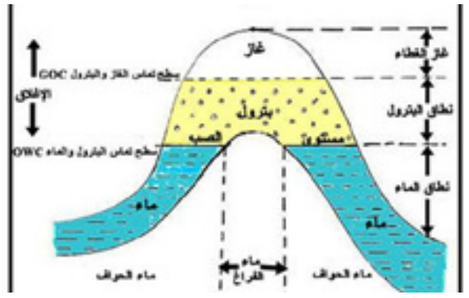

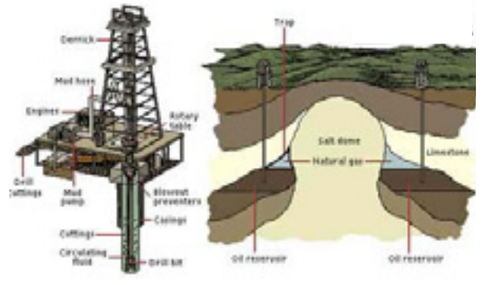

مكونات رواسب النفط:

النفـط او الغاز مزيـج مـن الهيدروكاربونات اي ان عنصـري الكاربـون والهيدروجين همـا العنصران المهمـان في مركبـات النفط والغـاز. ويتواجد هذان العنصـران بوفرة في الطبيعة وبصـورة متحدة وان قسـم كبـير منهـا يمكـن تحضيرهـا في المختبرات وبصورة عامة فان المكونـات الرئيسية تعود بصورة اساسية الى أحد النوعين:

١. سلسلـة البارافيـن او الميثـان الحاويـة على السلاسل المستقيمة ذات الرمز CnH_{2n+2}

٢. سلسلة نبتين والتي يرمز لها CnH_{2n}

تسمـى كلتـا هاتـين السلسلتـين مركبـات اليفاتيـة Aliphatic اما المركبات الاروماتية وهي مبنية علـى اساس حلقـة البنزين فـان لها الرمـز العام CnH_{2n-6} وتتواجـد في النفـط الخـام ولكن بنسب قليلة.

خامـات النفـط يكـون امـا خامـات ذات قاعـدة برافينيـة او خامات اسفلتية القاعدة او يكون النفط ذات قاعدة مختلطة.

خامات النفـط ذات القاعدة البارافينية تمثل نسبة واطئة من النفوط المكتشفة في العالم واغلبها يتركز في صخـور العصر القديم في شمال امريكا وافريقيا وجنوب شرق اسيا.

امـا خامـات النفـط اسفلتيـة القاعـدة تسودهـا المركبـات النبتيـة فتكون فيهـا نسبـة الأسفلت عالية وتتركز وجـود هذا النوع من النفـوط في كاليفورنيا والمكسيـك والاتحاد السوفيتـي وبعض خامات خليج السويس.

اما خامات نفوط الشـرق الاوسط كان اغلبها يكون ذات قاعدة مختلطة (نبتين وبرافين)

تحـوي خامـات النفـط علـى بعـض المركبـات الهايدروكاربونيـة لا تنتمـي الى سلسلـة البنتين ولا البرافـين وتسمى هـذه المركبات بالمركبـات النادرة وتشمـل على سلسلة المواد الشمعيـة والكحول المعقد وكحول اروماتية طيـارة ومركبات ايسوبرنبود والتي هي اساس المطاط في النفط.

المواد الغير هيدروكاربونية في النفط والغاز

مـن اهم المواد الغيرهيدروكاربونية في النفط والغاز هـي الكبريت- نتروجين - اوكسجـين وكذلك بعض المركبـات العضوية لبعض الغـازات المعدنية لاسيما مركبات الفناديوم والنيكل.

الكبريت ومكوناته:

يحتـوي النفـوط العراقيـة علـى نسبـة عاليـة من محتوى كبريتي والمركبات العضوية المعدنية ويتواجد الكبريت في الخامـات الثقيلة اكثر منه في الخامات الخفيفة،وتكـون نسبة ضئيلة مـن المحتوى الكبريتي كعنصـر كبريت حر أو (ذائبة أو في حالة ذوبان) او كغاز ثنائي كبريتيد الهيدروجين.

الخامات الحاوية على كميات من غاز ثنائي كبرتيد الهيدروجـين التي يمكن الشعور بهـا تسمى الغازات الحامضية (Sour gases)

امـا اذا الخامـات تحـوي علـى نسبـة مـا بـين (٠,١٪ - ٠,٢٪) أو اقـل تسمـى بالنفـط الخـام الحلـو(Sweet oil). النفـوط واطئـة المحتـوى مـن الكبريت هـي التي اقل مـن ٠,٠٦٪ بالوزن من الكبريـت والنفـوط متوسطة المحتوى مـن الكبريت هي تلـك الحاوية ما بين (٠,٦ – ١,٧ ٪) والنفوط العالية عالية المحتوى من الكبريت هي الحاوية على نسب تزيد عن ١,٧٪ بالوزن .

أمـا المحتويـات الأخـرى في الخامـات، ففـي بعض الخامـات يتواجـد نسبـة عاليـة مـن النتروجـين والهليـوم والأرغـون وثانـي اوكسيـد الكاربـون وان نسـب هذه الغازات قد تكون عالية ويمكن استغلالها اقتصاديا كما ويحتـوي النفط الخام بعض الغازات مثل الفناديوم والنيكل.

اصل النفط ومراحل تكونها

تعـددت الافـكار والاراء هـو اصـل النفـط وطريقة تكوين رواسبه وعلى هذا الاساس ظهرت العديد من النظريـات في هذا المجال وكلهـا تشير في مضمونها العام الى احد عنصرين لتكوين النفط من احدهما :اما عنصر لا عضوي واما عنصر عضوي

وان عدد هذه النظريـات كثيرة وعديدة اللاعضوية ومنها عضويـة وسنتطرق بشـكل مختصر الى اهم تلك النظريات:

النظريات اللاعضوية

يعتمـد اصحـاب هـذه النظريات على عـدة خواص طبيعية في وجود مركبات من غازات هيدروكاربونات في الاجزاء المحيطة بالارض والكواكب الاخرى ايضا خروج الغازات الهيدروكاربونية مع البراكين وكذلك وجـود رواسب صلبة من النفط تملئ السدود وتقطع في الصخـور الرسوبية مثل الصخور النارية وكذلك وجود رواسب نفطية مع بعض الينابيع الحارة.

كمـا ان هناك اتجاها كيمائيا شجع بعض العلماء في وضع نظريات تؤيد تكون النفط في المواد اللاعضوية متوفرة في الارض اهم النظريات اللاعضوية متمثل بما يلي:

النظريات الفضائية

وتشـير هـذه النظريـة الى ان المجـال الهوائي حول الارض مثلـه ومثل هذه الكواكب كانـت به نسبة من الغـازات الهيدروكاربونية تكثفت فيما بعد وبعمليات كيمائيـة طبيعيـة مثـل البلمـرة تحولـت الى مواد هيدروكاربونية نفطية اختزنت في الصخور حيث تم العثور على بعضها بالتنقيب.

نظريات الفلزات القلوية

تفترض هذه النظريـات ان هناك فلزات قلوية حرة في باطن الارض تتفاعل مـع ثنائي اوكسيد الكربون وتحت تاثير الضغـط والحرارة العاليين هناك تكون الكاربيـدات والاستيليدات وهي التي تتفاعل مع الماء لينتـج الاستلين والتـي بعملية البلمـرة وتحت تاثير درجـات الحـرارة العالية تتحـول الى بنزيـن ومنه تتكـون هيدروكاربونات معقدة التركيب تشبه النفط في تركيبه الكيميائي.

النظرية البركانية

تفترض هـذه النظرية علـى اساس وجـود تصاعد لغازات هيدروكاربونية من الفوارق والينابيع وضمن غـازات النشـاط الـبركاني وكذلـك تواجـد بعض الرواسب الهيدروكاربونية في الصخور النارية.

النظرية المكمائية

تفترض هـذه النظريـة ان النفـط الموجـود في الصخـور الرسوبيـة تكـون مـن الميثـان والاسلتين وهيدروكاربونات مشبعة اخرى من الماكما القاعدية.

النظرية الكيميائية

تفترض هـذه النظريـة انه بامـكان تحضير النفط علـى اساس وجـود كاربيـدات الفلـزات ضمـن المكونـات في الاعماق السحيقة وتفاعلـه ببخار الماء تحـت الضغط ودرجة الحـرارة العاليين وتحوله الى النفط المتكون من هذا التفاعل قد هاجر وصعد الى الصخـور الرسوبية حيث يتمـع في المكافئ النفطية المختلفة.

النظريات العضوية

هـذه النظريات اكثر شيوعـا والاكثر قبولا في مجال تكـون النفط الخام وتؤيد هذه النظريات بان النفط الخام هـو من اصل عضوي (نباتي وحيواني) الا ان هناك اراء مختلفـة في اصل المادة الاولية التي تكون منهـا النفط ولهـذا اصبح هناك مـن يؤمن بالاصل النباتـي للنفط فقط او حيواني فقط ولكن الكثيرون يؤيدون الاصل المشترك للنباتات والحيوانات.

نظرية الاصل النباتي فقط

تفترض هذه النظرية بان هنـاك كميات كبيرة من الطحالـب والفطريـات وبكتريـا وحبـوب اللقاح في الصخـور الرسوبية وبفعل درجـات الحرارة العالية تتحـول الى مـواد هيدروكاربونية تشبـه في تركيبها المواد النفطية.

نظرية الاصل الحيواني

تفترض هذه النظريـة ان الشحوم الحيوانية تتحول الى مـواد هيدروكاربونيـة مثـل النفـط السخن الى درجـة حرارة ٤٠٠ درجة مئوية واثبتت هذه النظرية ان الشحـوم لبعض الحيوانات البحريـة والاسماك هي مصدر النبتونايت في الصخور الطينية.

نظرية الاصل المختلط

تفترض هـذه النظريـة ان النفـط متكونـة من اية مـادة عضويـة سـواءا كانـت نباتيـة ام حيوانيـة تترسـب وتدخن مع الصخـور الرسوبية في احواض الترسيـب ذات الشروط الملائمة تتكـون النفط من انغـلاق جزئـي للحوض عـن المياه المحيطـة ووجود بكتريـا وتحت تاثـير الحرارة والضغـط العاليين في قـاع الحوض. عندئـذ يتحول تلك المـواد الى النفط يختلـف في مواصفاتـه من مكان لاخـر حسب تاثير عوامل تفسخ او تحلل ومـداه الزمني وطبيعة حوض الترسيـب ثم العوامـل التي تلي عمليـة التكوين من هجرة وحركة....الخ

مراحل تكون النفط

ان عمليـة تكـون النفط تمر بعدة مراحـل حسب ما جاء بالبحوث الحديثة وهذه المراحل هي:

مرحلة تجمع المواد العضوية:

في هـذه المرحلة تتجمـع المواد العضويـة سواء كانت مـن الاصـل نباتـي او حيـواني والتـي تحتـوي على نسبـة من الكاربـون عضـوي والتي لهـا قابلية على الحصـول والاحتفاظ بالهيدروجـين ومحتوى واطئ من الاوكسجين مع الاحتمال تواجد ايونات الحديد، النحاس، الزنك، بالاضافة الى الفسفور

مرحلة دفن المواد العضوية:

في هـذه المرحلة تدفـن المواد العضويـة في قاع المياه وبصـورة سريعـة دون تعرض للهواء لفـترة طويلة وبعيـدا عن المياه الارضية حاملـة القواعد والاملاح او اي عملية من عمليات اعادة الترسيب.

مرحلة التحوير اللاحق:

تتحول المواد العضوية الاصلية الى الكيروجين تزداد خلال هـذه الفترة نسبة الهيدروجـين الى الكاربون ويتـم التخلص مـن الاوكسجـين والنتروجين وبفعل الاحياء المايكروبائية وتتكـون نتيجة لتزايد الضغط والحرارة.

- نواتج مائية ذات محتوى هيدروجين عالي تتحول فيما بعد الى النفط والغاز الطبيعي.
- بقايا عالية من الكاربون كالفحم البتيومي.

مرحلة التحوير الحراري:

وتنتـج من زيـادة درجة حـرارة نتيجة دفـن الزائد يـؤدي الى الاغطـاط وتحلـل الكيروجـين يتولـد الهيدروكاربـون مـن نفـط وغـاز (وهـي فـترة تولـد الرئيسيـة امـا الانحـلال او تكسـر الحراري للكيروجين).

فترة التحول التغيري:

ويتـم الوصول اليها في اعمـاق الدفن السحيقة وهي اخـر مرحلة للتطور المـواد العضوية. ان جزء الاكبر من النفـط يكون في درجة حرارة مـا بين ٨٠- ١٣٠ درجـة مئوية وتتكون تجمعات صغـيرة ما بين ١٣٠- ١٥٠ درجة مئوية.

هجرة النفط وتجمعه

بعـد تكـون النفط والغـاز في خامـات الصخور الام (الصخـور التي تتكون فيهـا النفط اصلا) وبسبب الضغـط المسلـط عليهـا والناتج مـن وزن الطبقات المترسبة فوقهـا وعوامل تثاقلية (الجذب الارضي) وعوامـل تاثـير الهايدروكيلـي والخاصيـة الشعرية وتغيـر حجـم مسـام الصخـور يهاجـر النفط من صخـور الام الى مكامنها الحالية وتقسم الهجرة او حركة النفط الى ما يلي:

- الهجرة الاولية Primary Migration

لا تتعـدى عملية انتقال وحركـة النفط والغاز المتولد خلال المسامات الشعرية لصخور المصدر.

- الهجـرة الثانويـة Secondary Migration

وهـي حركـة النفط والغـاز خـلال مسامـات اكبر للصخور الناقلة والصخـور المكمنية الاكثر مسامية ونفوذيـة بعد طردها من صخور المصدر حيث تصل مسافـات الهجـرة الثانويـة الى عشـرات او مئـات الكيلومترات احيانا.

- الهجرة الثالثة Third Migration

وهي تعني انتقال النفـط والغاز عن طريق الصدوع والتشققات الموجودة في الصخوركما وتقسم الهجرة الى هجرة راسيـة وافقية موازيـة لمستويات التطبق وتستمر عملية انتقـال او هجرة النفط والغاز خلال الطبقـات الجيولوجية النفاذة حتـى تعترضه طبقة غير نفاذة (صماء) تعمل كحاجز يمنع استمرار

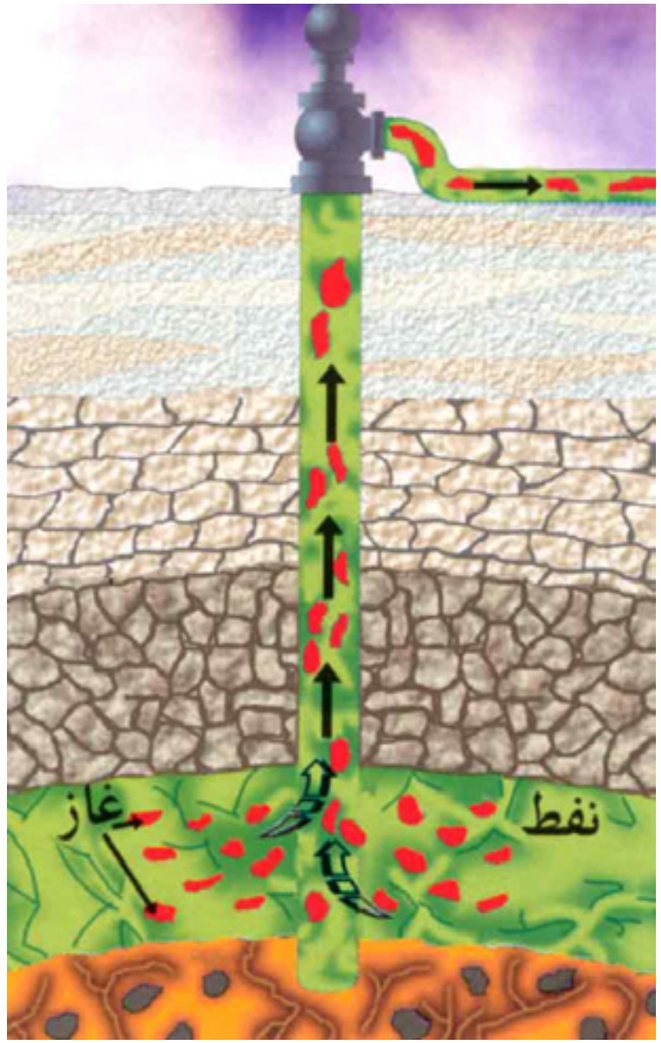

حركته حيث ياخذ بالتجمع هناك.
ويتجمع النفط والغاز في طبقة ما عندما تتوفر الشروط الجيولوجية الاتية:
١. وجود طبقة صخرية خازنة اي تكون ذات مسامية ونفوذية كافية.
٢. توفر حاجز يمنع استمرار حركة النفط والغاز والمقصود به طبقة صخرية غير نفاذة (صماء)
٣. وجود حاجز اقفال (انغلاق) يمنع تسرب النفط اوالغاز جانبيا.
٤. وجود صخور مصدرية (صخور الام) لها القابلية على توليد نفوط وغازات قريبة.

اصل نفوط العراق وطرق هجرته - نبذة تاريخية

كان الاعتقاد السائد بين الكثير من الجيولوجيين منذ بداية هذا القرن حتى نهاية الخمسينات ان صخور المصدر او المولدة للنفوط المتجمعة في تكوينات العصر الثلاثي في حقول العراق الشمالية هي الصخور الموقعية التابعة للحقب الثلاثي نفسه حيث قال ويكس ١٩٥٨ ان مصدر النفوط الحقب الثلاثي في حقول كركوك والقيارة وغيرها من نفوط شمال ووسط العراق هي الصخور السجيلية المكونة لطبقات الحقب الثلاثي المتزامنة في الترسيب مع الصخور الجيرية- الدولوماتية ذات الصفات المكمنية الفريدة في حقول كركوك والتي تطلق عليها مجموعة كركوك او الحجر الكلسي الرئيسي او مكامن العصر الثلاثي في شمال العراق اضافة الى الصخور المتواجدة في تكوين الفتحة كما وافترض ايضا ان الهجرة الافقية بالدرجة الاولى هي المسؤولة عن تحرر وهجرة النفوط من صخور مصدرها باتجاه الصخور المكمنية الرئيسية الحالية المتزمنة معها في الترسيب.

اما دنكتون سنة ١٩٥٨ فقط بين ان نفوط الحقب الثلاثي في حقل كركوك ذات اصل عميق يعود الى الصخور الحوضية للجوراسي والطباشيري المترسبة في شرق العراق وان هذه النفوط التي تحررت قد هاجرت هجرة اولية لتخزن في مصائد طبقية وتركيبية تعود الى مكافئ الجوراسي - الطباشيري قبل ان تهاجر هجرتها اللاحقة نحو الاعلى والتي اسماها هجرة ثانوية لتتجمع في صخور الحقي الثلاثي الحالية.

كما اكد دنكتون بدراسته على جيولوجية شمال العراق ما جاء اعلاه وذلك بعد تحليل تفصيلي لطبقات الصخور المستخلصة من عدد كبير من نماذج الابار المحفورة في شمال العراق حيث بين ان التكسرات الممتدة من مكافئ الحقب الثلاثي من الاعماق والتي احدثها الحركات التكتونية الالبية المكونة لمصائد الحقب الثلاثي في شمال العراق كانت القنوات الرئيسية التي هاجرت من خلالها نفوط الجوراسي والطباشيري من مكامنها الاولية تاركة ورائها بعض النفوط مخزونة في مكافئ الحقب الجوراسي والطباشيري حاليا.

النظرية الحديثة لاصل نفوط العراق وطرق هجرتها

اصبحت دراسة الصخور المولدة للنفط والغاز من الدراسات الاستكشافية الحيوية الحديثة لاستكشاف وتقييم مناطق احتمالات النفطية وحيث ان التاكد من وجودها في مناطق محددة يلعب دورا بارزا في توجيه عمليات الاستكشاف والتقييم ومن ثم تحديد مناطق الحفر الاستكشافي دون الخوض في مجازفات باهضة الثمن.

تعرف الدراسات الجيوكيمائية الحديثة صخور المصدر بانها الصخور الرسوبية التي ولدت الهيدروكاربونات باحتوائها على مواد عضوية مولدة بكميات كافية لتوليد ما يكفي لتجهيز وهجرة وتجمع كميات اقتصادية منها. اما الصخور المولدة المحتملة فهي الصخور التي لها القابلية على توليد الهيدروكاربونات ولكنها لم تصل الى مستوى

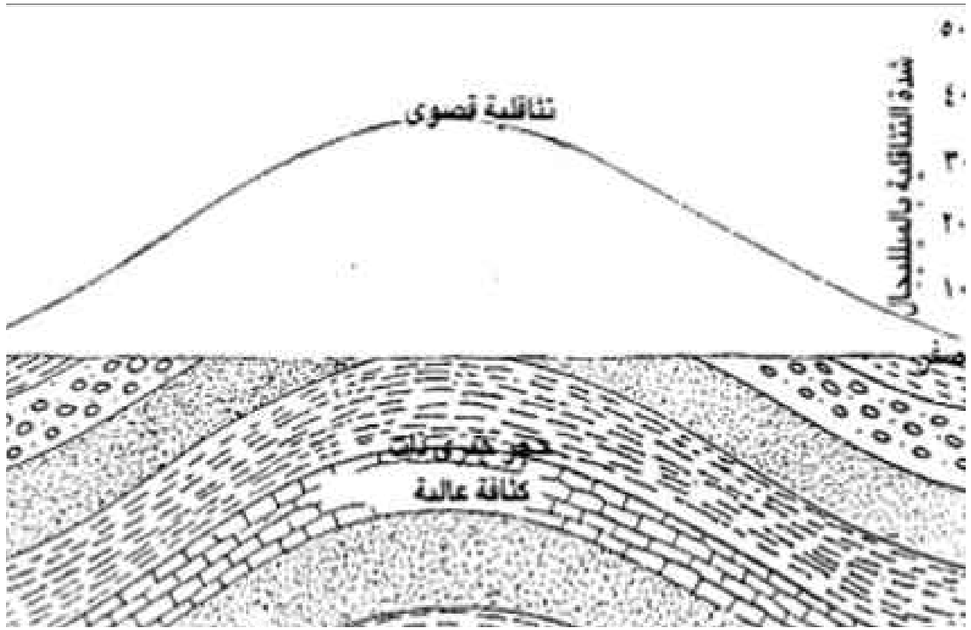

النضوج الحراري.
حركة توليد الهيدروكاربونات في الصخور المولدة تقسم الى ثلاثة مراحل وتبعا لدرجة الحرارة في الاعماق كما في الشكل وهذه المراحل هي:

I. مرحلة التحوير
وتتم فيها تحويرات بايولوجية وكيميائية للكيروجين في الصخور المولدة وتكون في النهاية نفوط ثقيلة جدا مع بعض الغازات الرطبة.

II. مرحلة التحور التام
وهي المرحلة الاساسية التي تتولد فيها النفوط حيث يتم في بدايتها تولد نفوط ثقيلة___ متوسطة مع بعض الغازات شبه الرطبة تتحول في نهاية الى نفوط خفيفة جدا مصحوبة بغازات جافة.

IIIمرحلة ما بعد التحور
وفي هذه المرحلة تتحول غالبية النفوط الى مكثفات وغازات اضافة لتوليدها للغازات الجافة نتيجة كسر الكيروجين في الصخور المولدة. وفي الاخير تتحول جميع الهيدروكاربونات الى كاربون فقط.

الكيروجين:
فهو خليط من المواد ذات وزن جزيئي عالي جدا غير قابلة للذوبان في المذيبات العضوية ومتواجدة في الصخور الرسوبية وبنسب متفاوتة ويقارن عن القير bitumen حيث ان الاخير قابل للذوبان في المذيبات العضوية.
هناك ثلاثة انواع من الكيروجين وهي:

صنف i
ويتكون من مواد عضوية اغلبها طحالب ذات منشا بحري وله قابلية لتوليد نفوط وبنسبة عالية مع قليل من الغاز.

صنف ii
ويتكون من زيوت طحالب بحري المنشا وذو قابلية اقل من سابقها لتوليد النفوط والغازات ولكنه يعتبر مهم في هذا المجال ولانه يحوي نسبة عالية من الكبريت ويتواجد في صخور السجيل الجيري.

صنف iii
ويتكون من نسبة عالية من المواد النباتية ذات الاصل الغازي وله قابلية عالية لتوليد الغاز.

ان تواجد الكيروجين وحده ليس العامل الاساسي في عملية تحول الهيدروكاربونات وهجرتها الى المكافئ مالم تكن هذه المواد مطمورة تحت اعماق كافية لانضاج الكيروجين فيها عليه فقد ازدادت دراسة الاعماق وعلاقته بالهيدروكاربونات حيث اوضحت الدراسات الجيوكيميائية ان كميات قليلة من النفوط ذات منشا بحري يكمنها ان تتولد عند انطمار المتراكمات الرسوبية لاعماق قد تصل عن ١٤٠٠م يطلق على هذا العمق (بداية النضوج الحراري) الا انه من الصعب تحديد بداية عمق النضوج الحراري وذلك لان ذلك يعتمد على التدرج الحراري لكل منطقة وحدة الانطمار للمواد العضوية.

وعليه فانه يمكن القول بان الدراسات الحديثة اظهرت بان صخور المصدر القادرة على توليد النفوط والغازات في العراق تتواجد بنسب متفاوتة في معظم صخور الاحقاب الجيولوجية الا ان معظم صخور الدهر الحديث والطباشيري الاعلى في اغلب الاماكن لم تصل الى مستوى النضوج الحراري لتوليد وهجرة الهيدروكاربونات وتعد صخور فترة الجوراسي الاعلى والطباشيري الاسفل من اهم الازمنة الجيولوجية التي تواجدت فيها الصخور المصدرية لنفوط العراق وحسب ماجاء في العديد من الدراسات الجيوكيميائية كما وان صخور الحقب السيلوري في غرب العراق قد لعبت دورا اساسيا في توليد ضغوط المنطقة كما هي الحال في حقل عكاس.

اما عن هجرة النفوط فان الدراسات الحديثة تؤكد بان الضغوط العالية الناجمة عن السماكة الكبيرة للصخور الرسوبية التي قد تصل في بعض الاماكن للهيدروكاربونات والهجرة الاولية للنفوط باتجاه المرتفعات الجيولوجية القديمة ادى الى هجرة وتجميع كميات هائلة من النفوط في حقول شمال ووسط العراق.

المواد الكيمياوية المستعملة في حفر الآبار النفطية
Chemical Additives in Oil Wells' Drilling

هناك العشرات من المواد الكيمياوية التي تستعمل في المراحل المختلفة من صناعة النفط والغاز الطبيعي مثل : الحفر Drilling - الإكمال Completion - ومرحل أنتاج النفط والغاز الطبيعي. وسنحاول أن نلقي الضوء على قسم منها ، وتتضمن هذه المواد الأملاح غير العضوية - المواد المعدنية - البوليمرات Polymers الذائبة في الماء والنفط والمواد النشطة سطحياً . حيث تستخدم أغلب هذه المواد لديمومة الإنتاج في الحقول التي تعاني من النضوب.

لقد بدأت المواد الكيمياوية تأخذ دوراً كبيراً في صناعة النفط والغاز الطبيعي ، حيث يمكن أستخدامها في تحسين الإنتاج من هذه الحقول ، ويوماً بعد يوم ستأخذ الاعتبارات البيئية سيكون لها التأثير الأهم في أختيار هذه المواد الكيمياوية وخاصة في المنصات البحرية offshore

وسنحاول أن نسلط الضوء على المواد الكيمياوية التي تستخدم في هذه المجالات.

سوائل الحفر Drilling Fluids:

وتُسمى في بعض الأحيان بطين الحفر Drilling Mud بسبب مظهرها ويعود ذلك الى الطين الذي يضاف الى أغلبها ، فائدة هذه السوائل هي لتبريد وتزييت رأس الحفارة Drill bit بالإضافة الى نقل نواتج الحفر الى السطح ، أن المكون الرئيسي لسوائل الحفر هو الماء ، أما الطين ذو الأساس الزيتي -oil based muds يمكن أستخدامه في درجات الحرارة العالية وفي المكامن والطبقات الحساسة للماء وتكون على نوعين الأول ذو مستحلب زيتي خارجي يحتوي على الماء بنسبة تصل الى ٥٠٪ ، والثاني أساس زيتي يحتوي على القليل من الماء.

وبشكل عام ، كلما زاد عمق المكمن أو البئر يجب أستخدام المزيد من المواد الكيمياوية للحفاظ على خواص الموائع ، ويمكن تقسيمها الى أنواع تبعاً لوظيفتها:

مواد الموازنة Weighting Materials :

وتستعمل لتعيير كثافة المائع وبالتالي الضغط الهيدروستاتيكي المسلط على المكمن ، والغاية منه منع حدوث تغيرات مفاجئة في الضغط أو حالة Blowouts أثناء الحفر وتجنب تسرب السائل نحو الطبقة في نفس الوقت ، وأكثر هذه المواد

شيوعاً هو كبريتات الباريوم (Barite) كما توجد العديد من المواد الأخرى تستعمل لنفس الغرض مثل : Hematite - Siderite - كبريتيد النحاس ، أن أغلب هذه المواد تكون مسببة للتآكل لذا يتوجب أستخدام بعض أنواع مانع التآكل Corrosion Inhibitor .

إضافات فقدان الموائع Fluid Loss Additives : وأهم أمثلتها البوليمرات المُنخنة التي تضاف الى طين الحفر Drilling Mud لكي لتقليل خسارة الموائع من جوف البئر ، ومن أمثلة هذه المواد : البنتونايت Bentonite وغيرها من أنواع الصلصال ، يتم معالجتها بمصادر مختلفة مثل الليكنايت المعالج بالمواد الكاوية أو الأمين - الراتنجات المختلفة - الكلسونايت - رقاقات جامض البنزويك - المايكا.

المُنخنات والمُشتتات Thinners & Dispersants:

تستخدم لمنع حدوث التزغب في جزيئات الطين والحفاظ على قابلية ضخه ، وأمثله هذه المواد هي : رابع فوسفات الصوديوم وأنواع أخرى من الفوسفات والبوليمرات الصناعية مثل البولي ستايرين ، كما يتم أستخدام المواد المُقللة للأحتكاك Friction Reducers مثل بولي أكريلمايد ، حيث أنها تسهل تدوير السائل خلال تجويف البئر مما يقلل الإجهاد على المضخات.

مانع التآكل Corrosion Inhibitors:

يستخدم لتقليل الأحتكاك في المعدات والذي قد يسببه أستخدام سوائل الحفر ، حيث تستعمل العديد من المواد مثل: أملاح الأمين - سلقات الأمين - كاربونات الزنك - كرومات الزنك - أحادي اثيل أمين.

قاتل البكتريا Bactericides:

للسيطرة على نمو البكتريا التي قد تسبب التآكل أو قد تسبب انسداد مسمامات المكمن أو تغيير خواص سوائل الحفر مثل : بارافورمالديهايد - هيدروكسيد الصوديوم - أثيل أمين.

السيطرة على الحامضية PH Control :

ويساعد أيضا على تقليل التآكل ، ويمنع حدوث أي تفاعل بين سوائل الحفر ومعادن المكمن وتستعمل المواد التالية: هيدروكسيد الصوديوم - كاربونات الكالسيوم - هيدروكسيد البوتاسيوم - أوكسيد المغنسيوم - أوكسيد الكالسيوم - حامض الفورميك.

السيطرة على التضرر الطبقي Formation Damage Control:وتُضاف لتقليل التضرر النفاذي الذي يحدث عند دخول سوائل الحفر الى المكمن. كما أنه يساعد في منع تآكل تجويف البئر ومن هذه المواد : كلوريد الأمونيوم - كلوريد الصوديوم - سليكات الصوديوم .. وغيرها.

مانع الصدأ Scale Inhibitors : يستخدم لمنع تكون أملاح الكالسيوم غير الذائبة عند تلامس سوائل الحفر مع المعادن الموجودة في المكمن والمياه المالحة في المكمن. وأمثلة هذه المادة هي: هيدروكسيد الصوديوم - كاربونات الصوديوم - بيكاربونات الصوديوم .. وغيرها.

عوامل الاستحلاب Emulsifiers: يستخدم لإعداد مستحلب نفط خارجي في سائل الحفر ، حيث يتم أستخدام المواد النشطة سطحياً Surfactant مثل الأملاح الدهنية ، والأحماض الأمينية.

أن تطوير سوائل الحفر مستمر بشكل كبير ، كما أن هناك العديد من السوائل التي يتم أختبارها وتطويرها مختبرياً في الوقت الحاضر للوصول الى التركيبة الأفضل.

سوائل التسميت Cementing Fluids: بعد أكمال عملية الحفر ، يتم إنزال بطانة فولاذية الى أسفل البئر ومن ثم ضخ سائل الى الأسفل لإزالة سوائل الحفر ومنع تلامس طين الحفر مع خلطة السمنت أن إزاحة طين الحفر ستساعد على تماسك خلطة السمنت.

السمنت المقاوم للتآكل Corrosion -resistant Cements: لقد تم تطوير هذا النوع من السمنت للاستخدام في الآبار التي يتم حقنها بثاني أوكسيد الكاربون لغرض تحسين إنتاج البئر .

مواد التحميض Acidizing Chemicals :

الغسل بالحامض Acid Washing يستخدم لغرض إذابة الصدأ القابل للإذابة بالحامض من جدار البئر ، وفتح أية انسدادات تسبب بها جزيئات الصدأ.

بالإضافة الى نوع آخر من التحميض يسمى Matrix Acidizing وهو حقن الأحماض الى التكوين Formation في ضغط معين أقل من ضغط التكوين (وهو الضغط الذي تُجبر فيها التشققات الطبيعية على الفتح لسوائل الحقن).

يدخل الحامض الى قنوات الجريان في التكوين ، ويتدفق بشكل شعاعي الى خارج تجويف البئر لإذابة جزيئات المعادن الصغيرة ، وهذه المعادن التي تشكل قنوات الجريان في التكوين تتفاعل مع هذه الأحماض ، وهذه العمليات تؤدي الى زيادة نفاذية التكوين Formation Permeability قرب جدار البئر مما يؤدي الى زيادة إنتاجية البئر بدون زيادة الماء المنتج أو زيادة نسبة الغاز الى النفط Gas Oil Ratio GOR.

أما النوع الثالث من التحميض فهو التحميض للتشققات Fracture Acidizing حيث يحقن الحامض بضغط أعلى من ضغط التشققات ويتفاعل مع المعادن على سطح التشقق في عملية تسمى التنميش Etching . وعند أجراء هذه العملية فأن جدرات التشقق لن تُسد عند أنتاج البئر .كما أن الأحماض تكسر المستحلبات في التكوين أحياناً من خلال تخفيض الدالة الحامضية PH أو من خلال إذابة الجزيئات الصغيرة التي تُثبّت المستحلبات. أن كسر المستحلب ستؤدي الى تقليل اللزوجة أيضاً.

يتم أختيار نوع الحامض إعتماداً على نوع المعاملة المطلوبة للبئر nature of well treatment ونوع المعادن الموجودة في التكوين ، بالأضافة الى حساب كمية المواد المكمنية التي سيتم إذابتها بحجم معين من الحامض ، ثابت التوازن ، ومقدار التفاعل بين الحامض والمعادن الموجودة في المكمن.

الأحماض المعدنية Mineral Acids: ويتضمن حامض الهيدروكلوريك Hydrochloric Acid وخلطة من الهيدروكلوريك والهيدروفلوريك بنسبة (١٢٪HCL) مع ٣٪ HF ويستخدم حامض الهيدروكلوريك لتحميض المكامن الكاربونية. حيث يتميز بقلة كلفته ، وقابليته العالية على تذويب المعادن الكاربونية مما يقلل التضرر الطبقي، أما مساوئه فهو تسببه للتآكل.

أما حامض الهيدروفلوريك فقد يستخدم بالتخفيف مع محلول مائي مركز أو بالتفاعل مع كمية كافية لثاني فلوريد الأمونيوم مع محلول ١٥٪ HCL لتهيئة خلطة (١٢٪HCL) مع ٣٪ HF . أن خليط حامضي الهيدروكلوريك والهيدروفلوريك ذو فائدة كبيرة في لإذابة المعادن السليكونية ، وهي تسبب التآكل بشكل كبير في نفس الوقت.

الأحماض العضوية Organic Acids: ويستخدم مع الصخور الكاربونية ويضمن أحماض الفورميك - الأستيك - السولفاميك - الكلوروأستيك. وهي أقل تسبباً للتآكل من الأحماض المعدنية ، مما يجعلها مرغوبة عند الأستخدام لفترات طويلة مع الأنابيب ، كما انها لا تتفاعل مع الكاربونات في درجات الحرارة العالية مما يؤدي الى تغلغل الحامض في التكوين ، وتستخدم الأحماض العضوية في نطاق أضيق من الأحماض المعدنية بسبب تكلفتها العالية وتفاعلها غير الكامل مع مع المعادن الكاربونية.

السلامة في العمل بالمنشآت النفطية

الأهداف الإستراتيجية

حماية الأرواح والممتلكات من أخطار الكوارث.

تقليل الخسائر إلى أدنى حد ممكن عند حدوث الكوارث.

تقديم الدعم اللازم والفعال للبيئة المجاورة.

الإسراع في إعادة الإصلاح عقب الكوارث لتأكد من الاستمرار المبكر للحياة اليومية والإنتاج.

تقوية الروح المعنوية للعاملين بوجود القدرة على التعامل مع الكوارث والحد من أثارها.

أنواع الكوارث المتوقعة

الأخطار الحربية وعمليات التخريب لمنشآت.

الكوارث التي يحدثها الإنسان، من حوادث النقل و التلوث الكيميائي.

الكوارث الطبيعية مثل (سيول – فيضانات – جفاف وتصحر – أوبئة – آفات زراعية – زلازل وبراكين وانهيارات – حرائق نفط أو منتجات نفطية أو مروج وأعشاب بالمناطق المحيطة نتيجة الجفاف بعد موسم الربيع).

أسباب الحوادث الرئيسة :

أثبتت الإحصائيات أن مسببات الحوادث توزع عادة بين:

١. ٨٨٪ جراء أخطاء بشرية.

٢. ١٠٪ أخطاء ميكانيكية وآلية.

٣. ٢٪ أخطاء موزعة علي عوامل مجهولة.

١. الأخطاء البشرية قد تكون بسبب أحد العوامل الآتية: -

١-١. الإرهاق، الاغترار، التحمس والاندفاع الزائد أو المبالغ به، انفلات الأعصاب، عدم الاكتراث، القلق، المرض، عدم الرغبة بالعمل.

١-٢. العوامل الأخرى:

٢-١-١. الاختيار الصحيح و المناسب للعاملين، (الشخص المناسب في المكان المناسب).

٢-١-٢. قلة أو انعدام التدريب، اللا تنظيم، التهور ، عدم التخصص.

كما تتأثر الأسباب الرئيسة للحوادث بما يلي:

أسباب شخصية -

قدرة أو إمكانيات غير كافية وقد تكون (طبيعية ، سيكولوجية ، نفسية).

نقص أو قصور في المعرفة أو التعليم أو التدريب.

الإجهاد وقد يكون (عضلي، فسيولوجي، ذهني، نفسي).

نقص أو قصور في المهارة.

قلة التهيؤ أو التحضير أو التخطيط للعمل.

عوامل تتعلق ببيئة العمل -

عدم توفر القيادة.

نقص في الخبرة ومعلومات الهندسية والفنية.

نقص الصيانة و الإصلاح.

نقص في نظام توفير المواد الاحتياطية المناسبة.

المخاطر في الصناعة النفطية

النفط عبارة عن مزيج من مواد هيدروكربونية أو مشتقاتها والتي تستخرج عادة من تحت سطح الأرض وقد تكون هذه المواد على شكل غاز أو سائل أو رذاذ أو صلبة.

هذا يعني أن الصناعة النفطية تتعرض إلى أخطار عديدة مما يستوجب توفير مستويات عالية من تدابير السلامة الصناعية في مواقع العمل من أجل تفادي الأخطار وحماية العاملين ومعدات العمل

والبيئة وهذه الأخطار تتمثل في:-

أخطار من مواد العمل – وذلك بالتعامل مع المواد بالكيفية الصحيحة حملاً وتداولا ونقلاً وتوصيلاً وتخزيناً.

أنواع أخطار العمل – بسبب عدم إتباع إجراءات السلامة في فعاليات العمل المختلفة بدأ بعمليات الاستكشاف تم عمليات حفر الآبار وأعمال توفير الطاقة بأشكالها المختلفة وأعمال اللحام والتشييد المعدنية والخرسانية والفعاليات في الورش والتمديدات والتوصيلات الكهربائية وأعمال التفجير.

الأخطار من معدات العمل – وذلك بعدم التعامل السليم مع المعدات وعدد العمل اليدوية، والمعدات الآلية والأجهزة الكهربائية، والمعدات الثقيلة.

أقسام المخاطر في صناعة النفطية – و تنقسم الأخطار المصاحبة لصناعة النفطية إلي ثلاث أقسام :-

١. الأخطار المادية وتشمل الحرائق والانفجارات واصطدام الأجسام المتحركة برا وجوا وبحرا و المستخدمة في منشآت الإنتاج، والأخطار الطبيعية كالعواصف و الزلازل والفيضانات ...

٢. أخطار المسئولية المدنية بكافة أشكالها والتي تؤدي إلى وفات الأشخاص أو هلاك الأنعام أو ممتلكات الغير.

٣. أخطار الخسارة المادية والتبعية مثل فقدان الدخل.

وسائل تقليل الخسائر وتقسم إلى:-

١. وسائل المعالجة الطبيعية

باعتماد أساليب المنع والوقاية.

باعتماد أساليب السيطرة والمكافحة.

في هذه الفعالية من المعالجات يكون لكوادر السلامة الصناعية في المنشئات النفطية والدفاع المدني في البلد دوراً فعالاً ومباشر لتأمين السلامة في مراحل العمل المختلفة من فعاليات الحفر والإنتاج والنقل والتكرير. ويتم عمل إجراءات السلامة المطلوبة للمعدات والأجهزة الخاصة بمكافحة الحريق ومعدات السلامة لحماية العاملين في تلك المواقع.

٢. وسائل المعالجة المادية

تظل احتمالات حدوث الأخطار في المنشآت النفطية قائمة مهما توفرت الإجراءات واحتياطات الوقائية والحماية، لذا يجب معالجة هذه الجزئية على النحو الآتي:-

• الاحتفاظ ببعض الأخطار بصورة شاملة أو جزئية وذلك بتحجيمها وتحيدها.

• التحوط عن طريق إبرام عقود للتأمين على الممتلكات ومسئوليات الشركة تجاه الأشخاص الآخرين والعاملين فيها، حيث تشمل هذه العقود للتأمين على عمليات البحث والإنتاج وتغطية جميع الأخطار المادية والطبيعية كالعواصف وفيضانات والمعنوية والبيئية تجاه الآخرين والمجتمع.

إجراءات تأمين المستودعات

هناك إجراءات لابد من إتباعها لتأمين المستودعات نسبة لجهل الكثير من الذين يتعاملون مع المنشآت النفطية بإجراءات السلامة المطلوبة فيها ومن هذه الإجراءات:-

على جميع الزوار و أفراد الحمايات الشخصية ترك الأسلحة النارية عند موظف الاستقبال.

عدم إدخال علب الكبريت و الولاعات إلى مناطق العمليات النفطية والمناطق المحظورة، حيث أن التدخين ممنوع إلا في المواقع المسموح بها.

ترك أجهزة الاتصال المحمولة (الموبايل) عند موظف الاستقبال أو إقفالها، حيث لا يجوز استعمالها إلا في المكاتب (الهواتف المستخدمة من قبل كوادر التشغيل والموظفين النفطيين هي هواتف خاصة).

عدم السماح بدخول المركبات التي تعمل بالبنزين لخطورتها وكذلك التي تعمل على الديزل وغير مجهزه عوادمها بكواتم خاصة مخمدة للشرر.

وضع باج خاص للزوار في مكان واضح على الصدر.

يجب توفر أبواب للطوارئ والهروب.

وجود لافتات تحذيرية خاصة بالسلامة.

تنظيم دخول وخروج المركبات والناقلات ذات الصهاريج وتحديد السرعة داخل المستودعات بأن لا تتعدى سرعتها عن (١٠) كيلومتر في الساعة.

منع إيقاد النيران العارية.

عمل حواجز أمان في حالات الطوارئ.

تنفيذ اختبارات لخطط الطوارئ بالتنسيق مع الجهات المختصة.

نفط البحار وتاريخ المنصات

تنتشر منصات النفط في شتى إنحاء العالم، واقفة بثبات وسط البحار والمحيطات لاستغلال المكامن النفطية الموجودة في تلك المناطق رغم العقبات والصعوبات الكبيرة التي تواجهها. وحسب إحصاءات حديثة فإن عدد هذه المنصات يتراوح ما بين ٦٠٠٠ و ٦٥٠٠ منصة منتصبة في مناطق عدة، ويقع معظمها نحو ٤٠٠٠ في خليج المكسيك ونحو ٩٥٠ في آسيا و ٧٥٠ في الشرق الأوسط ونحو ٦٤٠ في بحر الشمال وشمال شرقي المحيط الأطلسي.

وتسهم هذه المنصات في إمداد العالم بجزء كبير من حاجته من النفط، وقد تطورت تطورا كبيرا مع الزمن من حيث المواد المستخدمة في إنشائها وطرق تركيبها، وتجهيزاتها الفنية، والتقنيات المستخدمة في استخراج النفط وكيفية تعبئة الناقلات. لكن المشكلة التي تواجهها هذه المنصات هي كيفية التخلص منها بعد انتهاء عمرها الافتراضي او توقف عملها لضعف المكمن او عدم جدواه الاقتصادية أو لأسباب أخرى. وبرزت هذه المشكلة مع حملات شنها دعاة حماية البيئة على شركات النفط التي تحاول التخلص من هذه المنصات بدعوى ان التخلص منها في البحار والمحيطات يؤدي إلى تلوث كبير في هذه المناطق ويسبب كارثة خطرة على الأحياء والنباتات الموجودة فيها.

ومن الثابت تاريخيا ان توماس رولان هو من ابتكر الطريقة لاستخراج النفط من البحار في الرابع من مايو عام ١٨١٩، فقد سجل هذا الباحث بإسمه أول براءة اختراع لمنصة بحرية ثابتة يمكن استخدامها لاستخراج النفط،وبعد مرور ٨٥ عاما على ابتكار رولاند تم الاستغلال الفعلي للنفط من أول منصة بحرية بنيت في كاليفورنيا عام١٨٧٩ وكانت هذه المنصة ذاتية الرفع أما منصة (بلووترا) التي بنيت عام ١٩٦٢ فكانت أول منصة قادرة على الغوص جزئيا. ويتطلب بناء منصات بحرية أمورا عدة. بعد التأكد من وجود مكمن نفطي ذي جدوى اقتصادية منها دراسات جيولوجية تتمثل في إجراء مسح جيولوجي لقاع البحر وإجراء تقييم جيوفيزيائي للمنطقة لتحديد اكثر الأماكن ملاءمة لبدء الحفر.ويجب أيضا دراسة حركة الرياح في المنطقة وحركة الأمواج والتيارات المصاحبة لها فضلا عن الإنشاءات الضرورية للتركيبات المعدنية التي تقوم وسط الماء من حيث تعرضها للصدأ، وسرعة صب الأسمنت المستخدم في بعض أجزائها. وتستخدم عادة طريقة الحفر الرحوية او الدوراتية في حفر آبار النفط الموجودة في البحار سواء كانت في الأماكن العميقة او الضحلة القريبة من الشاطئ ويتم الحفر في المياه الضحلة أي المياه التي لا يتجاوز عمقها ٦٠ مترا من على منصات محمولة على ركائز منغرزة في قاع البحر ومرفوعة فوق سطح الماء بعيدا عن مستوى الأمواج أما الحفر في الأعماق فيتم من على منصات طافية ومثبتة في مكانها بواسطة مجموعة متشابكة من المحركات والمراسي.

ان منصات النفط تنتج حاليا نحو ٢٥٪ من إنتاج النفط العالمي وهذا يعادل نحو ١٣ مليون برميل يوميا ويعمل في تصميم واشادة وإدارة هذه المنصات نحو ٢٠٠ ألف مستخدم وينفق على هذا المجهود نحو ٢٥ مليار دولار سنويا مع تقديرات بنمو ذلك مستقبلا بنحو ٢٠٪ سنويا. لكن هذه المنصات باتت تثير مشكلات جمة مع انصار البيئة عند التخلص منها وابتدأ ذلك في منصف التسعينات فالجدل الذي دار حول التخلص من المنصة النفطية العائمة في حوض ((برنت سبار)) قبل خمس سنوات مضت لقن قطاع النفط الغربي دروسا قاسية.

تشغيل مصنع نسيج على الحطب في باكستان..

في غياب الكهرباء والغاز يستمر العمال في مصنع كوهينور في تشغيل الالات لصنع الملاءات بواسطة احراق الحطب ما يدل على ازمة الطاقة الخطيرة التي تعصف بباكستان لتصبح في صلب الحملة الانتخابية الجارية.

وهذا الوضع يثير غضب توفيق سيد سايغول صاحب هذا المصنع الشاسع الذي يوظف اربعة الاف شخص في روالبيندي المدينة الصناعية المحاذية للعاصمة اسلام اباد ويدفعه الى القول بحنق امام وكالة فرانس برس "انها مهزلة".

وتواجه باكستان اسوأ ازمة طاقة في تاريخها. فانتاج الكهرباء ادنى بكثير من حاجة الصناعيين والسكان، فيما ينقص الحكومة المال لاستيراد الوقود وتغذية محطاتها الحرارية. وانتاج التيار الكهربائي لا يباع بثمن كاف للتعويض عن الكلفة الانتاجية.

وفجأة باتت البلاد تواجه انقطاعات تتراوح بين ثماني وست عشرة ساعة في اليوم وفقا للمناطق. اي اكثر مرتين مما كان عليه الوضع قبل خمس سنوات.

وفي مصنع كوهينور الذي يحول القطن الى ملاءات واغطية اسرة ومنتجات قطنية اخرى تصدر الى الولايات المتحدة واوروبا، يؤدي كل انقطاع الى السيناريو نفسه. تتوقف الالات لتشغل مولدات ضخمة تحرق الفيول بسعر مرتفع مما يبتلع قسما كبيرا من الارباح.

وقال المشرف على هذه المؤسسة العائلية "في يوم امس فقط فقدنا ما بين ١٣ و١٤ ساعة انتاج".

ويحتاج المصنع ايضا لبخار المياه من اجل التعقيم وطبع الرسوم على منتجاته. لكن لفقدان الغاز اربعة ايام في الاسبوع يشغل فرن عملاق بواسطة الحطب على الطريقة القديمة.

وقد تدهور الانتاج وفقدت الشركة عقودا مربحة خصوصا مع العملاق الاميركي للتوزيع فالمارت. كما اضطرت لتسريح عمال.

وهذا الوضع هو نفسه بالنسبة لعامة الناس. فالاضاءة بشكل مستمر او تشغيل مهواة وهي وسيلة بسيطة لمواجهة حرارة الصيف الخانقة، بات من الكماليات التي يتعذر الحصول عليها من قبل الغالبية الكاسحة من ال١٨٠ مليون باكستاني.

حتى الغاز الطبيعي المضغوط للسيارات الشعبية جدا لانها اقل كلفة، بات سلعة نادرة حيث ان طوابير طويلة من السيارات باتت تتوقف امام المحطات في الايام التي يتوافر فيها.

وفضلا عن الطاقة يعاني اقتصاد هذا البلد المسلم العملاق الحدودي مع الهند والصين من الركود بالرغم من يد عاملة وفيرة ورخيصة.

وتدنت احتياطيات البلاد من العملات الصعبة الى ٦،٧ مليار دولار، ما يغطي اقل من شهرين من الواردات. كما لا يزال يتوجب على البلاد تسديد اكثر من اربعة مليارات دولار الى صندوق النقد الدولي خلال السنتين المقبلتين، ما يزيد من صعوبة الوضع.

ويرى فرنر اي.ليباخ مدير البنك الاسيوي للتنمية في باكستان، ان هذا البلد لن يتمكن من الخروج من الازمة "بدون اتفاق جديد مع صندوق النقد الدولي" بعد الانتخابات.

وصحيح ان النمو بلغ ٣،٧٪ العام الماضي لكن نظرا الى النمو السكاني السريع ينبغي ان يكون بين ٦ و٧٪ لاستيعاب الشباب في سوق العمل. بحسب فرانس برس.

ويرى البنك الاسيوي للتنمية ان ازمة الطاقة تكلف لوحدها البلاد نقطتين من النمو. وحلها يتصدر مع موضوع الامن ومكافحة التضخم وعود الاحزاب السياسية في حملة الانتخابات العامة المرتقبة في ١١ ايار/مايو المقبل.

ويسعى حزب الشعب الباكستاني الحاكم منذ ٢٠٠٨ بصعوبة الى اقناع الرأي العام بانه لم يسرع الامور او يفاقمها. وندد ابرز معارضيه، حزب الرابطة الاسلامية التي يتزعمها رئيس الوزراء السابق نواز شريف وحزب الحركة من اجل العدالة لبطل الكريكت السابق عمران خان، بفشله ووعدا بانهاء الازمة في غضون سنتين او خمس سنوات.

لكن غالبية الاحزاب لا توضح كيف ستعمل من اجل اخراج البلاد من الهاوية، ومن سيدفع الفاتورة فيما التهرب الضريبي يسجل مستويات قياسية.

وهو واقع يزيد من تهكم الباكستانيين. وقال محمد شهيد الذي كان ينتظر في سيارته التاكسي "لم اعد اصدق احدا. ان السياسيين يطلقون الوعود للفوز في الانتخابات ثم ينسونها كلها".

وفي مصنعه الفسيح لا يعلم توفيق سايغول لمن سيصوت عماله الذين يعدون بالالاف مع عائلاتهم التي تعيش وتأكل وتنام في المكان. لكنه يعرف على الاقل من لا يؤيدون. وقال "اعتقد ان انهم سيصوتون للحزب الذي لم يحل هذه الازمة".

بادي شلال الدليمي
رئيس التحرير

هكذا تهزم البطالة

ضربت مشكلة البطالة بأطنابها أوربا ، و شملت قطاعات عديدة من المهن والحرف، وطالت حتى الأكاديميين منهم، إلا أن اليأس لم يعرف طريقه إلى نفوس الأغلبية، ففكروا وابتكروا طرقًا ووسائل للعمل وكسب المال، وقصص بعضهم مشوقة للغاية، وتبعث الأمل في النفوس.. واليكم هذا النموذج من الاصرار والابداع ..

تخرج موريتس ليخنر في معهد الفيزياء في زيورخ بسويسرا، واحتار في العثور على عمل يبدأ به حياته المهنية، إلا أن الرفض كان القاسم المشترك في كل الخطابات التي تأتيه ردًّا على طلبات البحث عن وظيفة التي يبعث بها إلى الشركات والمؤسسات.

إلا أن ليخنر لم ينسَ أنه تعرف من خلال دراسته على بعض المشاكل التي تعاني منها الشركات الصناعية، وكان قد جمع بعض المعلومات حول حاجة الشركات لمقاييس دقيقة لدرجات الحرارة والضغط والرطوبة في تطبيقات صناعية مختلفة.

وبالعودة إلى الكتب والمذكرات الجامعية ومتابعة ما توصلت إليه كبريات الشركات العالمية في هذا المجال، تمكن الشاب السويسري من وضع بعض الأفكار حول ما يمكن أن يكون جديدًا في هذا المجال.

ومن الفكرة إلى التصميم ثم التنفيذ الأولي في مرحلة التجارب، بدأ ليخنر بالاتصال بالشركات التي يمكنها أن تستخدم ابتكاراته، حيث جمع بين عدة فوائد في أجهزته، فهي تقيس درجة الحرارة ومعدل الضغط ونسبة الرطوبة في آن واحد، وتحول النتائج إلى قاعدة بيانات ترتبط إما بلوحة عرض أو بوحدة تشغيل، أي أن التعامل معها يمكن أن يكون آليًّا أو يدويًّا.

الجديد أيضًا هو حجم هذا الجهاز الذي لا يزيد عن ٧ سنتيمترات بكفاءة عالية ومهيأ للعمل في ظروف صعبة، فكان الإقبال عليه كبيرًا من مصانع الصناعات الغذائية أولاً، ثم امتدت إلى قطاعات واسعة.

تعامل ليخنر مع تصنيع الجهاز ببساطة، حيث كانت بدايته في ورشة صغيرة في ركن من البيت الذي يسكن فيه، وحرص في كل خطواته الأولى على أن تكون أسعاره أرخص من تلك المتواجدة حاليًّا، ولم ينظر إلى أن الأجهزة التي صممها يجب أن تباع بسعر غالٍ؛ لأنها متميزة وجديدة.

استغرقت تلك المرحلة الأولية ٤ سنوات أسس خلالها مع زَميل آخر له يعمل في نفس المجال شركة لوضع نشاطهما في إطار تجاري وقانوني في نفس الوقت، وكانا يقومان بتصنيع النماذج الأولية لجهازهم بخامات عادية جدًّا وبشكل مبسط، ثم تواصلت طلبات المصانع على أجهزة الاستشعار التي ينتجانها، حتى أصبح يعمل لديهما الآن ٣٥ شخصًا في الإنتاج والتوزيع والاتصال بالعملاء ومتابعة كل تطور، ومحاولة اللحاق به.

- " لا توجد كلمة مستحيل إلا في قاموس الضعفاء " / نابليون بونابرت

والنَّاسُ شَخْصان: ذا يسْعى به قَدَمٌ من القُنوط، وذا يسعَى به الأملُ
هذا إلى الموتِ، والأحداثُ ساخرةٌ، وَذَا إلى المَجْدِ، والدُّنْيَا لَهُ خَوَلُ
الشابي

100 Job Positions for the Inflicted families by the Pipeline of Majnoon oil field

The Ministry of Oil has granted the families that are inflicted by the passing of the Majnoon pipeline through their farms one hundred job positions at the Ministry in the form of contracts.

The Company has established a special committee to count the number of the inflicted families in order to give them compensations and job positions to their sons so that they should not be without any living.

Midland Refineries Company Stands Alone in Producing Jet Fuel and selling it to International Companies at Competitive Prices

Midland Refineries Company announced that it stands alone in producing jet fuel and that it will sell it to international Airlines at competitive prices.

The Company was able to supply all the civil and military airports in the provinces.

The Deputy Director General of the Company Husam Al-Fahham confirmed: "Work is going on continuously at the Midland Refineries Company which is represented by Dura Refinery to raise production capacities of different oil products and enhance their quality by constructing updated units that catch up with international developments in this area".

AlGharraf field Production raises to 35 Thousand Barrels per Day

Thi Qar Oil Field Commission has expected that the real production of crude oil from AlGharraf field will be commenced by next June to be 35 thousand barrels per day, confirming that the target production of the field is 230 thousand barrels per day in 2017.

The Director of the Commission Kareem Yasser told the IMN: "The real production of Al-Gharraf field of crude oil will commence next June by 35 thousand barrels per day and it will be increased to be 50 thousand barrels per day at the end of the current year". He announced that "11 wells have been drilled and they are ready to production, the other part of the wells will be drilled in the next two months, in addition to the completion of a degassing station".

He added "that the plans aim at raising the production of Al-Gharraf field to 230 thousand barrels per day in 2017 revealing that there is a huge reserve of crude oil in the field that is amounts to 5 billions barrels".

The estimated proven oil reserve of Thi Qar is about 20 billion barrels from five significant and unutilized oil fields which are: Al-Nassirriya big field in Gatee'a area (30 kilometer in the north west of Nassirriya), which is expected to produc 300 thousand barrels per day in addition to its ability to produce one million barrels after it has been rehabilitated, Al-Gharraf field (25 kilometer in the North of Nassirriya) whose production is estimated to be 130 thousand barrels per day, Al-Rafidain filed (Abou Amoud), whose production is estimated to be 110 barrels when it has been operated and utilized. However, gas reserve has not been determined in the province which is located in fields that are overlapped with the oil fields or they are in single fields, which has caused fires to the inhabitants, at the same time, seismic teams have started work at the west and north of the Province to explore new oil fields.

Norway's DNO announces the increase of the Reserves of Tawky Field in Kurdistan by 350%

Norway's DNO has announced that the reserves of Tawky field in Kurdistan Region have increased by (40%) of last year estimates.

The Executive Manager of DNO Beejan Mudhaffar Rahmani said in a statement: 'The estimated oil reserves of Tawky field, where our Company is working in Kurdistan Region, have increased by (40%) of the last year estimates".

He added: "Increases of reserves guarantee (495,4) million barrels of oil and (140,1) billion cubic feet of gas which represent a boosting increase by (350%) of the estimates of the filed reserves rates for the past three years".

Wasit asks that two fields are to be tendered in the License Round

Wasit Province has announced its request from the Ministry of Oil for announcing AL-Dhafriya and AL-Zarazeer fields in the license round of next year.

The assistant governor for technical affairs Sabeeh Lafta clarified: "these two fields are overlapped within the area extended from Shaikh Saad district in the South to territories of Al-Dabbouni district in the North.

Lafta said: "these areas are poor and they have witnessed the emigration of their people to the city. However, through investment, their citizens would return back which would develop the area economically by offering work opportunities and by the revenues of petrodollar"

He added "Contracting on oil fields and tendering them in license rounds are the responsibility of the federal government; however, we are putting pressure on the central government to tender them".

A Russian and an American Companies Studying Working in Iraq

A Russian Company announced the possibility of a joint venture with the American Company Exxon Mobil to develop Iraqi Oil and Gas fields.

The Director of the Russian Company, Yegor Sechin, stated in press conference that "His Company is studying the possibility of cooperating with Exxon Mobil Co. in developing the Oil fields and Gas fields in Iraq."

Concerning the sides with which Rosneft will cooperate, Sechin added "The company will adopt the company that provides good offers as well as working with the US Exxon Mobil Company.""A delegation of the Iraqi Ministry of Oil will visit Moscow on the 10th of next May in response to the invitation of the Russian Company," he pointed out.

On April 16 Igor Sechin, Rosneft President, Chairman of the Management Board and Sergey Chemezov, Rostec State Corporation Director General visited Iraq on 16 of the current month and held talks with the Iraqi Prime Minister Nouri al-Maliki During the talks Rosneft offered to conduct technical audit of facilities in operation and to provide support in exploration and development of oilfields in the Country

Exxon Mobil is one of the companies working in the Kurdistan Region which the Federal Government has. Put in the black list because it has contracted with the Region without the consent of Baghdad.

In the past months there were some predictions that Exxon Mobil is studying to withdraw from West Quran/1 field in Basra whose value is $ 50 billion after it has signed agreements of six oil block with the Kurdistan Region which is prohibited by the Federal Government in Baghdad. The Federal Ministry of Oil has decided to disqualify Exxon Mobil from the Fourth License Round for exploration blocks of oil and gas fields which took place on 30 and 31 of last May, 2012 because it did not meet its obligations towards the Ministry by contracting with the Kurdistan Region which angered the Kurdish officials who considered it a political decision.

Oil revenues represent 95% of the Iraqi Budget. However, till now, there is not any law that organizes the affairs of oil following the failure of the Parliament in its last and current session to pass the Oil and Gas Law which is expected to enhance oil condition if were passed.

Shell Announces Commencement of Operations of the world's largest flares reduction project.

Hans Nijkamp

The Dutch Petroleum Company Shell has announced in a statement the commencement of operations of Basra Gas Company in cooperation with the Iraqi State South Gas Company and Japan's Mitsubishi, confirming that the project will be the largest in the World of its kind.

An official statement of Shell said: "The operations of Basra Gas Company, the world's largest flares reduction project, have been commenced on Wednesday".

The statement added: " the project will be in a joint venture with South Gas Company holding (51%) of its shares, Mitsubishi (5%) and Shell (44%)", to be the largest gas producing company in the World.

The term of the signed contract will be 25 years. The Joint Venture captures associated gas that is currently being flared from three oil fields in southern Iraq – Rumaila, West Qurna 1 and Zubair.

Iraq has estimated natural gas reserves totaling 112.6 trillion cubic feet, the 10th largest in the world. However, the estimates indicate that Iraq's losses from gas flaring could amount to billions of dollars annually.

The shell statement reported Mr. Ali Khudair, South Gas Company Director General said: "Basrah produces only around 1 billion cubic feet a day of associated gas and some 700 million cubic feet are being flared, which is wasting millions of dollars of the country's resources every day.

Mr. Khudair added "Partnering with world class companies like Shell and Mitsubishi will help Iraq fulfil its goal of developing its gas infrastructure to eliminate flaring and provide fuel to the Iraqi industry, power generation as well as income to the state."

Under the agreement signed with the Iraqi Ministry of Oil, BGC will sell processed gas to state-owned South Gas Company. BGC will be dedicated to the rehabilitation and upgrade of the current facilities to put them back to work safely as well as building new assets which is expected to increase the production capacity from a current 400 million cubic feet per day to 2 billion cubic feet per day.

Shell said that since the signing of the agreements at the end of November, 2011, Shell and South Gas Company have increased the production capacity of gas from 240 million cubic feet per day to 400 million cubic feet per day in addition to carrying out training programs for the working cadre and giving them lessons to raise their standard of realization and safety in the fields; more than 8500 training program have been finished.

The Company added that a number of significant projects have already begun such as the new gas energy station in Khur Zubair and the gas pressure stations in the North Rumaila as well as supplying pressure machines to reduce gas flaring in zubair field.

"The birth of this joint venture is a clear testament to the determination of the Iraqi government to develop the country's energy sector and a true reflection to the significant improvement in the security situation that is stimulating investments in Basra." Basrah Gas Co. Managing Director Gasser Hanter said in a statement. He confirmed; "Our main goal is to utilize the free gas resources in Iraq to use them and supply the Iraq People with the necessary recourses of clean energy and at the same time reducing damages inflicted on the environment due to gas flaring in Basra".

The Manager of Shell in Iraq Hanz Nijkamp "has expressed his pleasure to see this project has come true, promising that they will supply Basra Gas Company with technology, finance and the best international activities with an experienced cadre that will help building the required abilities in all the fields of the project which will complete the long term experience of South Gas Company in Iraq, which will in its turn produce more energy to the Iraqi People".

The Project has started to process small amounts of raw gas in the middle of 2012. Now, it produces gas that can be used in power plants in addition to producing LPG which will decrease the need of Iraq to import fuel.

The Strategic Declaration between Iraq and Turkey Stipulates that the Only Source of Oil is Ministry and "SOMO"

The Iraqi Oil Ministry confirmed that the Strategic Joint Declaration between Iraq and Turkey on the export of oil stipulates that the source of hydrocarbon resources of Iraq is the Federal Ministry of Oil and the Oil Marketing Company "SOMO".

A statement by the ministry received by Iraqi News (IraqiNews.com) cited that "Iraqi oil marketing company assured that the strategic announcement between Iraq and Turkey signed between the two countries in 19/9/2010 stipulates that the sole sovereign authority in the export of hydrocarbon resources of Iraq is the Iraqi Oil Ministry and Federal Oil Marketing Company (SOMO)."

The general director of the Oil Marketing Company Falah Jasim al-Ameri, said that "Article 2, paragraph 4 of the amendment to the Convention above states that [the pipeline system, reservoirs and other facilities of the Iraqi - Turkish pipeline dedicated to transport and load crude oil coming from Iraq exclusively]."

The joint declaration was signed by the Iraqi Oil Minister at the time, Hussain al-Shahristani and the Turkish Energy Minister Taner Yildiz on 19/9/2010.

The Deputy Secretary General of the Patriotic Union of Kurdistan, Barham Salih, appreciated the Convention on the export of oil from Kurdistan to Turkey.

Saleh said in a press statement that "The Convention that took place between Iraqi Kurdistan Region and Turkey in the field of oil exports from the region to Turkey is an important step and evidence of cooperation between the two sides."

He pointed out that "This agreement is of great benefit for Iraq and the region because the Turkish economy is an important economy in the region and this agreement will strengthen all areas of the Iraqi economy," stressing that "The export of oil from the region to Turkey is an important step for the region, Iraq and Turkey as well."

It is said that Kurdistan Region started since last year the export of oil to Turkey through trucks amid objections from the iraqi Federal Government.

National explorations: Iraq is on the verge of a significant increase in oil reserves

National Exploration Company succeeded in implementing a lot of seismic surveys in most of the oil fields won in licensing rounds.

The company confirmed that "the size of oil reserves is heading towards an increase."

Karim Hattab Jaafar said: "The announcement of the Ministry of Oil to increase its reserves to 150 billion barrels does not come from a vacuum, but there are joint activities between national Explorations Company and international companies to conduct seismic surveys as well as studies and assessments."

Egypt: Iraqi oil to reach the Egyptian Sumed Terminal at the End of May

The Chairman of the Board of Directors of Sumed Company in Suez Abda Saad said: "It was agreed with the officials of the Iraqi Ministry of Oil to start supplying oil to Sumed terminals in Suez at the end of May".

He added "It was agreed with the officials of the Ministry of Oil to export 4 billion barrels to Sumed Company in Ain Sukgna which was visited by the experts and engineers of the Iraqi Ministry of Oil during their three- day- visit to Sumed Company in Suez."

A New Pipeline to Export Maisam Oil Fields

Maisan Oil Company is working to construct a new oil export pipeline with a design capacity that reaches to one million barrels a day to satisfy the expected increases of oil production from its fields. The Director General of the Company, Engineer Ali Maarij said that the Chinese Company that is developing Halfaya field will construct the new export pipeline project, while Maisan Oil Company will follow up the performance procedures and approve the budgets and work programs. It is worth mentioning that the Chinese company has been developing Halfaya field since 2010. It has completed the first phase with a production of 100 thousand barrels a day. Mr. Maarij said that the new export pipeline which it is expected to be commenced during the first months of the next year and it will be executed within 360 days will have a design capacity that reaches to one million barrels a day, 272 kilometer in length and 42 inch in diameter. He said that it will extend from the fields of the province in the point when the two export lines of Bazergan and Halfaya meets to the storage tanks in AlFaw in Basra province. He said that the project includes the installation of five cathodic stations to protect the pipeline from erosion and eight electric valves to cross the rivers, as well as the installation of a middle pumping station, a metering system to count the amounts of the exported oil, a central control unit in Halfaya and a substation in Bazergan filed and another in Faw. The Director of Maisan Oil Company said that the construction of the new pipeline is to catch up the great increases in oil production from the fields of the province which witnesses development operations. The new pipeline does not cancel the current pipeline through which produced oil from the province fields is exported but its design capacity does not accommodate the increases in the production in the next years. Maisan oil fields produce 217 thousand barrels a day after the addition of more than 100 thousand barrels in the first phase of Halfaya development in last June. It is hoped that production reaches a million barrels a day after the completion of the development operations at the beginning of 2017.

BP to Build New Port Terminal in the South of Iraq

BP has signed a deal with Iraq to build a new terminal at the port of Khor al-Zubair as a the OPEC member seeks the assistance of international oil companies to develop its outdated infrastructure.

A spokesman at the General Company for Ports of Iraq, told Reuters that the company had signed a five-year contract with BP this week to build the new terminal, replacing an outdated one, and that the company had officially taken over the site on Tuesday.

BP has refused to give the financial details of the project.

Anmar Al-Safi said: "BP will help Iraq build an advanced terminal to receive refined oil product shipments and also to export products in future ... BP will pay around $7 for each cubic meter of imported and exported refined products through this terminal."

Iraq depends on imports to meet the demand on oil production such as benzene while its oil refineries suffer from problems.

In 2009, BP and China's CNPC a service contract to develop Rumaila filed- the gem of the Iraqi oil industry- whose reserves are estimated 17 billion barrels and which currently produces 1,35 million barrels a day or more than third the total production of Iraq which amounts to 3 million barrels a day.

The contract is one of a series of contracts that Iraq has granted to foreign companies which would increase the capacity of oil production in Iraq to more than four times to be 12 million barrels a day which makes it compete with the Saudi oil giant.

A BP spokesman said the initial phase to build the new terminal at Khor al-Zubair would involve using an existing import facility and improving efficiency to bring in higher volumes of oil products.

"The facility will be constructed over a number of phases and we expect that imports will commence in 12 to 18 months' time," he said.

Cheif Administrative Board
Engineer: Salah M. O.

Cheif Editter
Badi sh.

Accredited by the Iraqi Journalists Syndicate number 1140

The sequence of articles in the magazine is subject to technical considerations
The journal welcomes articles and research related to the course of the magazine
Preferably up table materials (printed) by known methods
The magazine the right to rewrite and correct the information contained in the articles

mobile : 07703869369

email : energy_life12@yahoo.com

Advertising and subscription in the journal Energy and Life

email : energy_life12@yahoo.com

mobile : 07703869369

مجموعة شركات النخبة العراقية

Iraqi elite group of companies

الشركة العراقية الأم و التي تعمل جنب الى جنب مع مجموعة من الشركات، إحدى هذه الشركات هي (شركة النخبة العراقية للتجارة العامة) و مقرها العراق - بغداد، و لها شبكة اتصالات من خلال مكاتب شركاتها في (دولة الإمارات العربية المتحدة و المملكة الاردنية الهاشمية) الى جانب المكتب الرئيسي في بغداد.
نحن على ثقة كاملة بأن التعاون المشترك لمجموعة شركاتنا معكم سيفتح آفاق مستقبلية للعمل في مختلف المجالات التجارية، الصناعية و مجال المقاولات في العراق و دول أخرى.
شركة النخبة العراقية للمقاولات العامة والاستشارات الهندسية المحدودة ، تأسست عام ١٩٨٩ و مسجلة بغرفة تجارة بغداد.مقرها بغداد و لها مكاتب في دولة الامارات العربية .
ان لشركتنا الامكانية الجيدة في تنفيذ المشاريع المتكاملة (تصميم، تجهيز، بناء و التركيب) في مجال الأعمال الكهربائية، المدنية والميكانيكية و ذلك من خلال الكادر الهندسي و الفني لشركاتنا و الذي له باع طويل في هذه المجالات، إضافة الى ذلك فأن لنا علاقتنا المتينة مع العديد من الشركات العالمية في المجالات أعلاه و على سبيل المثال و ليس الحصر (SIEMENS., ABB SCHNEIDER....الخ)
علاوة على ذلك، نود ان نبين بأن إحدى شركاتنا (شركة النخبة العراقية للتجارة العامة) قد عملت جنباً الى جنب مع شركاتنا و فروعنا تحت نفس المظلة لتأمين المعدات الهندسية اللازمة لتنفيذ مشاريعنا مع كل الخدمات اللازمة لها. ان شركتنا آخذة على عاتقها في الوقت الحاضر عدة اعمال تجارية، صناعية و اعمال مقاولات في العراق و لعدة جهات و بالتعاون مع شركاتنا الاخرى

مكاتب خارج العراق
١- فرع عمان – الاردن
هاتف : ٥٦٢٧٩٥١ – ٦ –٠٠٩٦٢
فاكس: ٥٦٢٧٩٥٢ – ٦ – ٠٠٩٦٢
بريد الكتروني : comm@iraqielite.com
OR iraqielite@yahoo.com
٢- فرع دبي – المنطقة الحرة في جبل علي – الامارات العربية المتحدة
بريد الكتروني : dubai@iraqielite.com
OR iraqielite@yahoo.com
المكاتب في العراق
١- فرع بغداد
هاتف : ٧٧٨٨٧٠٨ – ١ –٠٠٩٦٤
هاتف : ٧٧٦٠٨٣٦ – ١ –٠٠٩٦٤
بريد الكتروني: baghdad@iraqielite.com
OR iraqielite@yahoo.com
٢- فرع البصرة
هاتف : ٤٢٣٦٢١ – ٤ –٠٠٩٦٤
بريد الكتروني: info@iraqielite.com OR iraqielite@yahoo.com
٣- فرع اربيل
بريد الكتروني: erbil@iraqielite.com
OR iraqielite@yahoo.com

BP to Build New Port Terminal in the South of Iraq

ENERGY &LIFE

Issue 16 - May --2 013 monthly magazine specialized in the field of energy - Accredited by the Iraqi Journalists Syndicate number 1140

100 Job Positions for the Inflicted families by the Pipeline of Majnoon oil field

Midland Refineries Company Stands Alone in Producing Jet Fuel and selling it to International Companies at Competitive Prices

A Russian and an American Companies Studying Working in Iraq